

كتاب

متن المشهج

لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه

وقد اعتنى بضبطه وتصحيحه نخبة من كبار علماء الشافعية
بالأزهر الشريف

طبع على نفقة



صاحب المكتبة الأدبية بميدان الأزهر

(مطبعة القاهرة بمهارة سوق باب اللوق لصاحبها محمود محمود شعبان)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفاضلين
من الله بعلمه

(وبعد) فهذا المختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي
رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الإمام أبي
زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت إليه
ما يسر مع أبدال غير المعتمد به بلفظ مبين وحذفت منه
الخلاف روماً لتيسيره على الراغبين * (وسميته) بمنهاج
الطلاب راجياً من الله أن ينتفع به أولو الألباب وأسأله
التوفيق للصواب والفوز يوم المآب

(كتاب الطهارة)

إِنَّمَا يُطَهَّرُ مِنْ مَائِهِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَا يُسَمَّى مَاءً بِلَا
 قَيْدٍ فَتَغْيِيرُهُ بِمِخَالِطِ طَاهِرٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ تَغْيِيرٌ لَا يَمْنَعُ الْأِسْمَ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ لَا تَرَابٌ وَمِلْحٌ مَاءٌ وَإِنْ طُرِحَ حَافِيهِ وَكُرِهَ شَدِيدُ
 حَرٍّ وَبُرْدٍ وَمُتَشَمِّسٌ بِشَرُوطِهِ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضٍ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ إِنْ قَلَّ وَلَا تَنْجِسُ قُلْتَا مَاءٍ وَهُمَا خَمْسَاثَةُ رَطَلٍ
 بَعْدَ أَدَى تَقْرِيْبًا بِمُلَاقَاتِ نَجَسٍ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَنْجِسُ فَإِنْ زَالَ
 تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ وَدُونَهُمَا يَنْجِسُ كَرَطَبٍ
 غَيْرِهِ بِمُلَاقَاتِهِ لَا بِمُلَاقَةِ مَيْتَةٍ لَا يَسِيلُ دُمُهَا وَلَمْ تُطْرَحْ
 وَنَجَسٍ لَا يُذْرِكُهُ طَرَفٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَغَهَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرَ
 فَطَهْرُهُ وَالشَّغِيرُ الْمُؤَثَّرُ تَغْيِيرُ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ
 وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ أَوْ طَهْرُهُ بغيرِهِ اجْتَهَدَ إِنْ بَقِيََا وَاسْتَعْمَلَ
 مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهْرًا لَا مَاءً وَبَوْلٌ بَلَّ يَتِيمٌ بَعْدَ تَلَفٍ وَلَا
 مَاءٌ وَمَاءٌ وَرَدٍ بَلَّ يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِذَا ظَنَّ طَهَارَةَ
 أَحَدِهِمَا سَنَّ إِزَاقَةَ الْآخَرِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِيرَ ظَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ
 بِالثَّانِي بَلَّ يَتِيمٌ وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ عَدَلَ

رَوَايَةُ مُبَيِّنَاتٍ السَّبَبِ أَوْ فُقَيْهَا مُوَافِقًا اعْتَدَهُ وَحَلَّ اسْتِحْمالُ
وَاتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا إِنَاءَهُ كَلَهُ أَوْ بَعْضُهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ
فِي حَرَمٍ كُضِبَ بِأَحَدِهِمَا وَضَبَّةُ الْفِضَّةِ كَبِيرَةٌ لِغَيْرِ
حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لَهَا كُرَهُ وَحَلَّ
نَحْوُ نَحَاسٍ مُوَّةً بِنَقْدٍ لَاعَكْسَهُ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ بِالنَّارِ فِيهَا

(بَابُ الْأَحْدَاثِ)

هِيَ خُرُوجُ غَيْرِ مَنِيٍّ مِنْ فَرْجٍ أَوْ تُغْبِ تَحْتَ مَعِدَةٍ
وَالْفَرْجُ مُنْسَدٌّ وَزَوَالُ عَقْلِ لَا يَنْتَوِمُ مِمَّا كُنَّ مَقْعَدَهُ وَتَلَاقِي
بَشْرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى بِكِبَرٍ لَا مُحَرِّمٍ وَمَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ أَوْ مُحَلٍّ
قَطْعِهِ بِبَطْنٍ كَفٍّ وَحَرَمٌ بِهَا صَلَاةٌ وَطَوَافٌ وَمَسُّ مُصْحَفٍ
وَوَرَقَةٍ أَوْ جِلْدَةٍ وَظَرْفَةٍ وَهُوَ فِيهِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ
لِدَرْسِهِ وَحَلٌّ خَمَلُهُ فِي مَتَاعٍ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ وَتَفْسِيرٌ أَكْثَرُ
وَقَلْبٌ وَرَقَةٍ بَعُودٍ وَلَا يَجِبُ مَنَعُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ وَلَا يَرْتَفَعُ
يَقِينٌ طَاهِرٌ أَوْ حَدَّثَ بِظَنٍّ ضَدَّهُ فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهَلَّ السَّابِقَ

فَضْدٌ مَاقِبَاهُمَا لَا ضِدَّ الطَّهْرُ إِنْ لَمْ يَعْتَدْ تَجْدِيدَهُ (فَصْلٌ)
 سُنُّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ أَنْ يُقَدِّمَ يَسَارَهُ لِمَكَانِ قَضَائِهَا وَيَمِينَهُ
 لَا انْصِرَافَهُ وَيُنْجِي مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُ وَيَعْتَمِدُ يَسَارَهُ وَلَا يَسْتَقْبِلُ
 الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدُّ بِرُهَا بِسَائِرٍ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدُونَهُ فِي غَيْرِ مُعَدِّ
 وَيَعْدُ وَيَسْتَتِرُ وَيَسْكُتَ وَلَا يَفْضِي فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَجَحْرٍ
 وَمَهَبٍ رِيحٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَا يُشْمَرُ وَلَا يَسْتَنْجِي
 بِمَاءٍ فِي مَكَانِهِ إِنْ لَمْ يُعَدَّ وَيَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ
 وَصُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ
 وَانْصِرَافِهِ غُفْرَانِكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
 وَعَافَانِي (وَيَجِبُ) اسْتِنْجَاءُ مَنْ خَارَجَ مُلَوَّثَ لَا مَنَى بِمَاءٍ أَوْ
 بِجَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُحْتَرِمٍ كَجِلْدٍ دُبْعٍ بِشَرْطِ أَنْ
 يُخْرُجَ مِنْ فَرْجٍ وَلَا يَجْفُ وَلَا يُجَاوِزُ صَفْحَةً وَحَشْفَةً وَلَا
 يَنْقُطِعَ وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٌّ وَيُمَسَّحُ ثَلَاثًا وَيَعْمُ كُلُّ
 مَرَّةٍ وَيُنْقِي سُنُّ لِإِثَارَةٍ وَأَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ
 صَفْحَةٍ يُمْنَى السَّيْنَةِ ثُمَّ بِالثَّانِي مِنْ يُسْرِي كَذَلِكَ ثُمَّ بِالثَّالِثِ
 الثَّالِثَ عَلَى الْجَمِيعِ وَاسْتِنْجَاءُ يَسَارٍ وَجَمْعُ مَاءٍ وَجَامِدٍ

(باب الوضوء)

فَرُوضُهُ نِيَّةٌ رَفَعَتْ حَدَّثَ لِغَيْرِ دَائِمَةٍ أَوْ وَضُوءٌ أَوْ
 اسْتِبَاحَةٌ مُغْتَنَرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَلَهُ تَقْرِيقُهَا
 عَلَى أَعْضَائِهِ وَنِيَّةٌ تَبْرُدُ مَعَهَا وَغَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ
 مَنْبَتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ
 فَمِنْهُ مُحَلٌ غَسَمَ لَا تَحْذِيفٌ وَنَزْعَتَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِهِ
 لَا بَاطِنَ كَثِيفٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَلَحْيَةٍ وَعَارِضٍ وَبَعْضُهَا وَتَمِيمٌ
 مِنْ رَجُلٍ وَغَسْلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ يَدٍ
 وَجَبَ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فِرَاسُ عَضُدِهِ أَوْ فَوْقَهُ سُنٌّ
 بَاقِي عَضُدِهِ وَمَسْحُ بَعْضِ بَشَرِ رَأْسِهِ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ وَلَهُ
 غَسْلُهُ وَبَلُّهُ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ وَتَرْتِيبُهُ هَكَذَا وَلَوْ
 انْعَمَسَ حَدَّثَ أَجْزَأُهُ وَسُنُّ اسْتِيَاكٍ وَعَرَضُ الْخَشِينِ لَا إِصْبَعِيهِ
 وَكُرْهُ لَصَائِمٍ بَعْدَ زَوَالٍ وَتَأْكِدٌ فِي مَوَاضِعَ كَوَضُوءٍ وَصَلَاةٍ
 وَتَغْيِيرٌ فَمِنْ وَسُنٍّ لَوَضُوءٍ تَسْمِيَةً أَوَّلَهُ فَإِنْ تَرَكْتَ فِي أَثْنَائِهِ
 فَغَسْلُ كَفْيِهِ فَإِنْ شَكَّ فِي طَهْرِهِمَا كُرْهُ غَمْسِهِمَا فِي مَاءٍ
 قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَضْمُضَةٌ فَاسْتِنْشَاقٌ وَجَمْعُهُمَا وَبَثَلَاتٌ

غُرْفٍ أَفْضَلُ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِمَا لِمَفْطِيرٍ وَتَثْلِيثٌ يَقِينًا وَمَسْحُ كُلِّ
رَأْسِهِ أَوْ يُتِمُّ عَلَى نَحْوِ عِمَامَتِهِ فَأَذُنَيْهِ وَتَخْلِيلُ شَعْرِيكَفِي
غَسْلِ ظَاهِرِهِ وَأَصَابِعِهِ وَتَيْمِئْنُ لِنَحْوِ اقْطَعِ مُطْلَقًا وَغَيْرِهِ فِي
يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلُهُ وَوَلَاءُ وَتَرْكُ اسْتِعَانَةٍ فِي
صَبٍّ وَتَقْضٍ وَتَنْشِيفٍ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ عَقِبَتُهُ

(بَابُ مَسْحِ الْخَفَيْنِ)

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِمَسَافِرٍ سَفَرٌ قَصِيرٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ
وَلِغَيْرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ آخِرِ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ لَكِنْ دَائِمٌ
حَدَثٌ وَمُتِمِّمٌ لَا لِفَقْدِ مَاءٍ إِنَّمَا يَمْسَحَانِ لِمَا يَحِلُّ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا
فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا فَسَافِرًا أَوْ عَكْسَ الْمِ يُكْمَلُ مُدَّةُ سَفَرٍ
وَشَرْطُ الْخُفِّ لِبَسُهُ بَعْدَ طَهْرِ سَائِرِ مَحَلِّ فَرَضٍ لَا مِنْ
أَعْلَى ظَاهِرٍ أَيْ مَنَعُ مَاءٍ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ خَرَزٍ وَيُمْكِنُ فِيهِ تَرَدُّدُ مُسَافِرٍ
لِحَاجَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ غَيْرَ جَلْدٍ أَوْ شِدَّةٍ بَشَرَجٍ وَلَا يُجْزِي
جُرْمُ مَوْقٍ فَوْقَ قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ مَاءٌ لَا بِقَصْدِ الْجُرْمِ مَوْقٍ
فَقَطُّ وَنَسْنَسٌ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ خُطُوطًا وَيَكْفِي مُسَمًى مَسْحُ
فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ بِظَاهِرِ أَعْلَى الْخَفِّ وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ

المدة ولا لمن لزمه غسل^ه ومن فسد خف^ه أو بدا شيء^ه مما ستر^ه
به أو انقضت^ه المدة وهو بطهر المسح لزمه غسل^ه قدميه

(باب الغسل)

موجبه موت^ه وحيض^ه ونفاس^ه ونحو ولادة وجنابة بدخول
حشفة أو قدرها فرجاً وبخروج منية^ه أو لا من معتاد
أو تحت صائب وثرائب^ه وأنسد المعتاد ويعرف بتدفق
أو لذة أو ربح عجين رطباً أو يياض ينض جافافان فقدت
فلا غسل وحرّم بها ما حرّم بحدّث ومكث^ه مسلم بمسجد
وقراءته لقرآن بقصده وأقله نية رفع حدث أو رفع
جنابة أو استباحة معتقر إليه أو أداء أو فرض غسل
مقرونة بأوله وتعميم ظاهر بدنه وأكمل له إزالة قدر فتكفي
غسلة لنجس وحدث ثم وضوء ثم تعبد^ه معاطفه وتخليل^ه شعر
رأسه ولحيته ثم افاضة الماء على رأسه ثم شقه الأيمن ثم
الأيسر وذلك وتثليث^ه وولاء^ه وأن تتبع^ه غير مجيدة أثر
نحو حيض مسكا فطياً فطيناً وأن لا ينقص ماء وضوء عن
مدّ وغسل عن صاع ولا يسن تجديد^ه بخلاف وضوء صلى

بِهِ وَمَنْ اغْتَسَلَ لِفَرْضٍ وَتَقَلَّ حَصْلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصْلًا
فَقَطَّ وَمَنْ أَحْدَثَ وَأُجْنَبَ كَفَاهُ غُسْلٌ

(بَابُ النِّجَاسَةِ)

النِّجَاسَةُ مُسْكِرٌ مَائِعٌ وَكَلْبٌ وَخَنَزِيرٌ وَفَرْعٌ كُلٌّ وَمَيِّتَتُهُمَا
وَمَيِّتَةٌ غَيْرُ بَشَرٍ وَتَمَكٌ وَجَرَادٌ وَدَمٌ وَقَيْحٌ وَقِيءٌ وَرَوْثٌ
وَبَوْلٌ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ بَشَرٍ وَمُبَانٌ
مِنْ حَيٍّ كَمَيِّتَتِهِ إِلَّا نَحْوُ شَعْرٍ مَا يُكُولُ فَطَاهِرٌ كَعَلَقَةٍ
وَمُضْنَةٍ وَرُطُوبَةٍ فَرَجٍ مِنْ طَاهِرٍ وَالَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَسٍ
الْعَيْنُ خَمْرٌ تَخَالَتِ بِلَا عَيْنٍ بَدَنُهَا وَجِلْدٌ نَجَسٌ بِالْمَوْتِ بَانِدٍ بَاغٍ
بِمَا يَنْزَعُ فُضُولُهُ وَيَصِيرُ كَثُوبٌ تَنْجَسُ وَمَا نَجَسَ وَلَوْ مُعْضًا
بَشْيٍ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ غُسْلٌ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ فِي غَيْرِ تَرَابٍ بِتَرَابٍ
طَهُورٍ أَوْ بَبُولٍ صَبِيٍّ لَمْ يُطْعَمْ غَيْرَ ابْنٍ لِلتَّغْذَى يُضْحَ أَوْ
بَغِيرِهَا وَكَانَ مُحْكَمًا كَفَى جَرِيٌّ مَاءٌ أَوْ عَيْنِيًّا وَجِبَ إِزَالَةُ صِفَاتِهِ
إِلَّا مَا عُسِرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ كَمَتْنَجَسٍ بِهَا وَشَرَطُ وَرُودُ
مَاءٍ قَلٍّ وَغُسَالَةٍ قَلِيلَةٍ مُنْفَصِلَةٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَقَدْ طَهَّرَ الْحَلَّ
طَاهِرَةً وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ

(بابُ التيمم)

يَتِيمٌ مُحَدَّثٌ وَمَأْمُورٌ بِغَسْلِ لَحْجَزِ وَأَسْبَابِهِ فَقَدْ مَاءٌ فَإِنْ
تَيَقَّنَهُ تَيْمَمَ بِلَا طَلَبٍ وَإِلَّا طَلَبَهُ لِكُلِّ تَيْمَمٍ فِي الْوَقْتِ مِمَّا
جُوزَ فِيهِ مِنْ رَحَلِهِ وَرَفَقَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ حَوْلَيْهِ إِنْ كَانَ بِمَشْوِ
وَلَا تَرَدَّدَ إِنْ أَمِنَ إِلَى حَدِّ غُوثٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيْمَمَ فَلَوْ عَلِمَ
مَاءً يَصِلُهُ مُسَافِرٌ لِحَاجَتِهِ وَجِبَ طَلَبُهُ إِنْ أَمِنَ غَيْرَ اخْتِصَاصٍ
وَمَالٍ يَجِبُ بِذَلِكَ لِمَاءِ طَهَارَتِهِ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيْمَمَ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ
آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ وَإِلَّا فَتَعَجَّلَ تَيْمَمَ وَمَنْ وَجَدَهُ
غَيْرَ كَافٍ وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيْمَمَ وَيَجِبُ فِي الْوَقْتِ شَرَاؤُهُ بِشَيْءٍ
مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَهُ لِدِينِهِ أَوْ مَوْنِهِ مُحْتَرِمٍ وَاقْتِرَاضُ الْمَاءِ
وَأَتْمَامُهُ وَاسْتِعَارَةُ آتِيهِ وَلَوْ نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَاهُ فِي رَحَلِهِ فَتَيْمَمَ أَعَادَ
وَحَاجَتُهُ لِعَطَشٍ مُحْتَرِمٍ وَلَوْ مَالًا وَخَوْفٌ مُحَذَّرٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ
كَمَرَضٍ وَبُطْءٍ بُرِّءٍ وَزِيَادَةُ أَلْمِ وَشَيْءٌ فَاحِشٍ فِي عُضْوٍ
ظَاهِرٍ وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجِبَ تَيْمَمٌ وَغَسْلٌ
صَحِيحٌ وَمَسْحٌ كُلُّ السَّائِرِ إِنْ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ بِمَاءٍ لَا تَرْتِيبَ
لِنَجْوٍ جَنْبٍ أَوْ عُضْوَيْنِ فَتَيْمَمَانِ وَمَنْ تَيْمَمَ لِفَرْضٍ آخِرٍ وَلَمْ

يُحَدِّثُ لَمْ يَعِدْ غَسْلًا وَلَا مَسْحًا (فصل) يَتِيمُهُمْ بِتَرَابٍ طَهُورٍ
لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِرَمَلٍ لَا يَلصِقُ لَا بِمُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْدَ مَضْوَاهِ
أَوْ تَنَازَرَمَنَّهُ وَأَرْكَانُهُ نَقْلُ تَرَابٍ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ وَيدُ فُلُو سَفْتِهِ
رِيحٌ عَلَيْهِ فَرْدَدَهُ وَنَوَى لَمْ يَكْفِ وَلَوْ يُحْمَمُ بِأَذْنِهِ صَبْحٌ وَنِيَّةٌ
اِسْتِبَاحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ وَمُسْتَدَامَةٌ إِلَى مَسْحٍ فَإِنْ
نَوَى فَرَضًا أَوْ تَقْلًا فَلَهُ نَقْلٌ وَصَلَاةٌ جَنَائِزٌ أَوْ تَقْلًا أَوَّالِ الصَّلَاةِ
فَغَيْرُ فَرَضٍ عَيْنٍ وَمَسْحٌ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ بِمَرْفُوقِهِ لَا مَنْبُتٍ
شَعْرٍ وَيَجِبُ نَقْلَتَانِ لَا تَرْتِيْدُهُمَا وَسُنُّ تَسْمِيَةٍ وَوَلَاءٌ وَتَقْدِيمُ
يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ وَتَخْفِيفُ غُبَارٍ وَتَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلَ كُلِّ
وَنَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الْأَوَّلَى وَيَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ
فَجَوَّزَهُ لَا فِي صَلَاةٍ بَطُلَ بِلَا مَانِعٍ أَوْ وَجَدَهُ فِيهَا وَلَمْ تَسْقُطْ
بِهِ بَطُلَتْ وَإِلَّا فَلَا وَقَطْعُهَا أَفْضَلُ وَحَرْمٌ فِي فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهُ
وَالْمُتَنَفِّلُ إِنْ نَوَى قَدْرًا أَتَمَّهُ وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ وَلَا يُؤَدِّي بِهِ مِنْ
فَرُوضٍ عَيْنِيَّةٍ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَوْ نَذَرًا إِلَّا تَمَكِينَ حَلِيلٍ وَمَنْ نَسِيَ
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ لَمْ يَتَيَمَّمْ أَوْ اخْتَلَفَتَيْنِ صَلَّى كَلَّا بِتَيَمُّمٍ أَوْ
أَرْبَعًا بِهِ وَأَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا مَبْدَأٌ بِهَا بَاخِرٌ أَوْ مُتَفَقَتَيْنِ أَوْ شَبَكَ

فالحجس مرتين يتيممين ولا يتيمم لمؤقت قبل وقته وعلى فاقد الطهورين أن يصلي الفرض ويعيد ويقضي متيمم ابرد ولقد ماء يندُر ولعذر في سفر معصية لا لمرض يمنع الماء مطلقاً أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا سائر أوساثره ووضع على طهر في غير عضو تيمم وإلا قضي ويجب نزعه إن أمن

(باب الحيض)

أقل سنة تسع سنين تقريباً وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً بديالها كأقل طهر بين حيضتين ولا حداً لأكثره وحرم به وبنفاس ما حرم بجنابة وعبور مسجد خافت تلويثه وطهره عن حدث وصوم ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرها وركبتها وطلاق بشرطه وإذا انقطع لم يحمل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنعه الحيض فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحشوه فتعصبه بشرطها فتطهر لكل فرض وقته وتبادر به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كستر وانتظار جماعة ويجب طهر إن انقطع دمها بعده أو فيه لا إن عاد قريباً (فصل) رأت ولو حاملاً لا مع طلق دمها

لَزِمَنَ حَيْضٌ قَدْرَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرَهُ فَهُوَ مَعَ نَقَاءٍ تَخْلَلُهُ حَيْضٌ
فَإِنْ عَبْرَهُ وَكَانَتْ مَبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بَأَن تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ
اسْتِحَاضَةٌ وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ وَلَا عَبْرَ أَكْثَرِهِ
وَلَا نَقْصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ طَهْرٍ وَلَا أَوْلَا مُمَيَّزَةً أَوْ فَقَدَتْ
شَرْطًا مِمَّا ذُكِرَ فِي خِيضِهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ إِنْ
عَرَفَتْ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدِّمِّ أَوْ مَعْتَادَةً بَأَن سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ
فَتَرَدُّ إِلَيْهَا وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ إِنْ لَمْ تَخْتَلَفْ بِمَرَّةٍ وَيَحْكُمُ لِمَعْتَادَةٍ مُمَيَّزَةٍ
بِتَمْيِيزِ لَا عَادَةَ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ أَقْلٌ طَهْرٍ أَوْ مَتَحِيرَةً فَإِنْ نَسِيتَ عَادَتَهَا
قَدْرًا وَوَقْتًا فَكَحَائِضٍ لَا فِي طَلَاقٍ وَعِبَادَةٍ تَقْتَرُ لَنِيَّةٍ وَتَغْتَسِلُ
لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ جَهِلَتْ وَقْتُ انْقِطَاعِ وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا
كَامِلًا فَيَبْقَى يَوْمَانِ إِنْ لَمْ تَعْتَدْ إِلَّا انْقِطَاعَ لَيْلَةٍ فَتَصُومُ لَهَا مِنْ
تَمَانِيَةِ عَشْرِ ثَلَاثَةٍ أَوَّلَهَا وَثَلَاثَةَ آخِرَهَا وَيُمْكِنُ قِضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ
يَوْمٍ وَثَلَاثَةِ وَسَابِعِ عَشْرِهِ وَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَلِلْيَقِينِ حِكْمُهُ وَهِيَ
فِي الْمَحْتَمَلِ كُنَاسِيَةٌ لَهَا وَأَقْلُ النَّفَاسِ مَجَّةٌ وَأَكْثَرُهُ مَتَوْنٌ يَوْمًا
وِغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَعَبُورُهُ سِتِينَ كَعَبُورِ الْحَيْضِ أَكْثَرُهُ

(كتابُ الصلاة)

« بابُ أوقاتها »

وَقْتُ ظَهْرَيْنِ زَوَالٍ وَمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ غَيْرَ ظِلِّ
اِسْتِوَاءٍ فَعَصْرِ إِلَى غُرُوبٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ
فَمَغْرِبٍ إِلَى مَغْشَبِ فَعِشَاءٍ إِلَى جُرِّ صَادِقٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى ثَلَاثِ
لَيْلٍ فَصَبْحٍ إِلَى شَمْسٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى اِسْفَارٍ وَكُرِّهَ تَسْمِيَةِ مَغْرِبِ
عِشَاءٍ وَعِشَاءٍ عَتَمَةً وَنَوْمٌ قَبْلَهَا وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرِ
وُسْنٍ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا بِاشْتِغَالِ بِأَسْبَابِهَا وَإِبْرَادُ بِظَهْرِ
اشْدَادٍ حَرٍّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَصَلٍّ جَمَاعَةٍ بِمَصَلِّي يَأْتُونَهُ بِمَشَقَّةٍ وَمَنْ وَقَعَ
مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا رَكْعَةً فَالْاِكْلَ آدَاءٌ وَإِلَّا فِقْضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ
الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِنَحْوِ وَرَدٍ فَإِنْ عَلِمَ صَلَاتُهُ قَبْلَ وَقْتِهَا أَعَادَ وَيَبَادِرُ
بِنَهَائِهِ وَوُسْنُ تَرْتِيْبِهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخْفُ فَوْقُهَا وَكُرِّهَ
فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ صَلَاةً عِنْدَ اِسْتِوَاءٍ إِلَّا يَوْمَ جُمُعَةٍ وَطُلُوعِ شَمْسٍ
وَبَعْدَ صَبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ كُرْمُحٌ وَعَصْرِ وَعِنْدَ اَصْفَرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ
إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِ مُتَأَخِّرِ كَفَائْتَةٍ لَمْ يَفْصِدْ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا وَكُسُوفٍ
وَتَحْيَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بَنِيَّتَهَا فَقَطْ وَسَجْدَةٍ شُكْرِ (فصلٌ) لِمَا تَجِبُ

على مسلم مكاف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويؤمر
 بها مميّزٌ لسبع ويضربُ عليها لعشر كصوم أطاقه ولا ذي
 جنونٍ أو نحوه بلا تعدٍّ في غير ردة ونحو سكرٍ بتعدٍّ ولا
 حائضٍ وثفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرّم وخلا منها
 قدر الطهر والصلاة لزمت مع فرض قبليها إن صلح لجمعه معها
 وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأته أو بعدها فلا إعادة
 ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم
 لزمت (باب) سنّ أذان وإقامة لرجل ولو منفرداً لمكتوبة
 ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلّى أقيمت فيه جماعة
 وذهبوا وعدمه فيه وإقامة غيره وأن يقال في نحو عيد الصلاة
 جماعة ويؤذن الأولى فقط من صلوات والها ومعظم
 الأذان مثنى والإقامة فرادى وشُرط فيهما ترتيبٌ وولاءٌ
 والجماعة جهرٌ وعدم بناء غير ودخول وقت إلا أذان صبح
 فمن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم إسلام وتمييزٌ وأخير نساء
 ذكورة وسنّ إدراجها وتخفيضها وترتيله وترجيح فيه وتشويب
 في صبح وقيام فيها وتوجه لقبله وإن يلتفت بعنقه فيها

يميناً مرةً في حيّ على الصلّاة وشمالاً مرةً في حيّ على الفلاح
 ويكون كلٌّ عدلاً صديقتاً حسن الصوت وكُرّها من فاسق
 وصبيٍّ وأعمى وحده ومحدث ولجنبٍ أشدّ وفي إقامة أغلظ
 وهما أفضل من الإمامة وسنّ مؤذنان ليصلي فيؤذن واحد
 قبل فجرٍ وآخر بعده ولسا معهما مثل قولهما إلا في حيعلات
 وتشويب وكلمتي إقامة فيحولق ويقول صدقت وبررت
 وأقامها الله وأدامها وجعلني من صالح أهلك أن يصلي
 ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ ثمّ اللهم رب هذه
 الدعوة الخ (باب) التوجه شرط لصلاة قادر إلا في شدة
 خوف ونقل سفر مباح لقاصد معين فله سفر تنقل راكباً
 ومشياً فإن سئل توجهه راكب غير ملاح بمرقد وإمام الأركان
 لزمه وإلا فلا إلا توجهه في تحرّمه إن سهل ولا ينحرف إلا
 لقبلة ويكفيه إيماء بركوعه وسجوده أخفض والمشي يتمهما ويتوجه
 فيهما وفي تحرّمه وجلوسه بين سجديته ولو صلى فرضاً على دابة
 وآقفة وتوجهه وأتمّه جاز وإلا فلا ومن صلى في الكعبة أو على
 سطحها وتوجه شاخصاً منها ثلث ذراع تقريباً جاز ومن أمكنه

عالمها ولا حائل لم يعمل بغيره وإلا اعتمد ثقة يخبر عن علم
فان فقدته وأمكنه اجتهاد اجتهاد لكل فرض إن لم يذكر الدليل
فان ضاق وقت أو تكرر صلى وأعاد فان عجز عنه كاعى قلد ثقة
عارفاً ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه وهو فرض عين لسفر وكفاية
لحضر ومن صلى باجتهاد فتيقن خطأ معيناً أعاد فلو تيقنه
فيها استأنفها وإن تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا إعادة فلو صلى
أربع ركعات لأربع جهات به فلا إعادة

(باب صفة الصلاة)

أركانها نية بقلب لعمليها مع تعيين ذات وقت أو سبب
ومع نية فرض فيه وسن نية نفل فيه وإضافته لله ونطق
قُبيل التكبير وصح أداء بنية قضاء وعكسه لعذر وتكبير
محرم مقرؤنا به النية وتعيين فيه الله أكبر ولا يضر
ما لا يمنع الاسم كالله إلا أكبر لا أكبر الله ومن عجز ترجم
ولزمه تعلم إن قدر وسن لا مام جهر بتكبير ولم يصل رفع
كفيه مع ابتداء تحرمة حذو منكبيه وقيام في فرض
بنصب ظهر فان عجز وصار كراكم وقف كذلك وزاد

الْحِمْيَاءُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ قَامَ
 وَفَعَلَ مَا أَمَكَتْهُ أَوْ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ وَافْتَرَأَ شِبْهَ أَفْضَلٍ وَكَرِهَ
 إِقْمَاءُ بَأَنٍ يَجَاسَ عَلَى وَرَكِيهِ نَاصِبًا رُكْبَتِيهِ ثُمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ
 وَأَقْلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ جَبِيْهَتَهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتِهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ
 مَحَلَّ سُجُودِهِ فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ وَنَسَّ عَلَى الْإِيمَنِ ثُمَّ اسْتَلْقَى
 رَأْفَةً رَأْسَهُ وَلَقَادِرَ نَفْلٍ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا وَقِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ
 كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ وَالدَّسَمَةَ مِنْهَا وَتَجِبُ رِعَايَةُ
 حُرُوفِهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا وَزَيَّيْنِهَا وَمُؤَالَاتُهَا فِي طَعْمِهَا تَخْلُلُ ذِكْرُ
 وَسُكُوتٌ طَالٌ بِلا عَذْرِ أَوْ قَصْدٌ بِهِ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ عَجَزَ
 عَنْ جَمِيعِهَا فَسَبْعُ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْهَا
 فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ كَذَاكَ فَوْقَهُ قَدْرُ الْفَاتِحَةِ
 وَنَسْنٌ عَقِبَ تَحْرِيمِ دُعَاءِ افْتِتَاحٍ فَتَعَوُّذٌ كُلِّ رَكْعَةٍ وَالْأُولَى
 أَكْدٌ وَإِسْرَارٌ بِهِمَا وَعَقِبَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ مُخَفَّفًا بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَفِي
 جَهْرِيَّةٍ جَهْرٌ بِهَا وَأَنْ يُؤْمِنَ مَعَ التَّأْمِينِ إِمَامُهُ ثُمَّ يَقْرَأُ غَيْرَهُ
 سُورَةً فِي الْأَوَّلِينَ لَا هُوَ بَلْ يَسْتَمِعُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَرَأَ فَإِنْ سَبَقَ
 بِهِمَا قَرَأَ وَيَطْوِلُ قِرَاءَةَ أُولَى عَلَى ثَانِيَةٍ وَنَسْنٌ فِي صَبْحٍ طَوَالُ

الفصل وظهر قريب منها وعصر وعشاء أو ساطة برضا محصورين
 ومغرب قصاره وُصِّبَ جمعة الهم تنزيل وفي ثانية هل أتى
 وركوع وأقله انحناء بحيث تنال راحتا معتدل خلقه ركبتيه
 بطمانينة تفصل رفته عن هويته ولا يقصد به غيره كمنظيره
 وأكمله تسوية ظهر وعنق وأن ينصب ركبتيه مفرقتين يأخذهما
 بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبر ويرفع كفيه كتحرمة
 ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً ويزيد منفرد وإمام محصورين
 راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال بعود لبدء
 بطمانينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله
 لمن حمده وبعد عوده ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض
 وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من مرة أهل الشاء والمجد
 الخ ثم قنوت في اعتدال آخرة أصبح مطلقاً وسائر المكتوبات
 لنار له ووتر نصف ثان من رمضان كاللهم اهديني فيمن هديت
 الخ وإمام بلفظ جمع ويزيد من مرة اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
 الخ ثم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه
 لا مسح ويجهر به إمام ويؤمّن مأموم للثناء ويقول الشاء فإن

لَمْ يَسْمَعْهُ قُنْتَ وَسُجُودٌ مَرَّتَيْنِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَوْ عَلَى مَحْمُولٍ لَهُ لَمْ يَتَحَرَّكَ
بِحَرَكَتِهِ وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بِعُضِّ جِهَتِهِ مُصَلَّاهٌ وَيَجِبُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ
رِكَبَتَيْهِ وَبَاطِنِ كَفْيِهِ وَأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ وَإِنْ نَالَ مَسْجِدَهُ ثَقُلَ رَأْسُهُ
وَيَرْفَعُ أَسَافَهُ عَلَى أَعَالِيهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ يَكْبُرَ لَهْوِيهِ بِالرَّفْعِ وَيَضَعُ
رِكَبَتَيْهِ مَفْرَقَتَيْنِ ثُمَّ كَفْيَهُ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ نَاشِئاً أَصَابِعُهُ مَضْمُودَةً
لِلْقِبْلَةِ ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَيُفَرِّقُ قَدَمَيْهِ وَيَبْرُزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ وَيُجَافِي
الرَّجُلَ فِيهِ وَفِي رُكُوعِهِ وَيَضُمُّ خَيْرَهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ الْخُ وَالِدَعَاءُ فِيهِ وَجَلُوسٌ
بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَا يَطْوِي لَهُ وَلَا الْاِعْتِدَالِ وَنُسْنُ أَنْ يُكَبِّرَ
وَيَجْلِسَ مَفْتَرِشًا وَاضِعًا كَفْيَهُ قَرِيبًا مِنْ رِكَبَتَيْهِ نَاشِئاً أَصَابِعُهُ قَائِلًا
رَبِّ اغْفِرْ لِي الْخُ وَبَعْدَ ثَاثِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً وَإِنْ يَعْتَمِدَ
فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودٍ وَقَعُودٍ عَلَى كَفْيِهِ وَتَشْهَدُ وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ وَقَعُودٌ لَهَا وَالسَّلَامُ إِنَّ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ
وَالْاِفْسَنَةُ كَصَلَاةٍ عَلَى الْآلِ فِي آخِرٍ وَكَيْفَ قَعْدَ جَازٍ وَنُسْنُ
فِي غَيْرِ آخِرٍ لَا يَعْقِبُهُ سُجُودٌ اِفْتِرَاشٌ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ
يَسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يَمْنَاهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ

تورك وهو كالأفتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه
ويلصق وركه بالأرض وأن يضع في تشديه يديه على طرف
ركبتيه ناشراً أصابع يسراه قابضها من يمينه إلا المسبحة ويرفعها
عند قوله إلا الله ولا يحركها والأفضل قبض الإبهام بجنبها
وأكمل التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله
وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد النخ وهو سنة في آخر كدعاء
بعده وهو أثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت النخ وأن
لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ومن عجز عنهما أو عن دعاء وذكر ماثورين ترجم وسلام
وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمل السلام عليكم ورحمة الله
سنتين يميناً فشمالاً ملتفتاً فيهما حتى يري تحته الأيمن فاليسر
ناوياً السلام على من التفت إليه من ملائكة ومؤمني أنس
وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيها شاء ومأموم الرد

على من سلم عليه وسن نية خروج وترتيب كما ذكر فان تعمدا تركه بفعل أو سلام بطلت أو سهواً بعد متروكه لغو فان تذكر قبل فعل مثله فعليه وإلا أجزاءه وتدارك الباقي فلو علم في آخر صلاته ترك سجدة من آخره سجدة ثم تشهد أو من غيرها أو شك لزومه ركعة أو علم في قيام ثانية ترك سجدة فان جلس بعد سجدة سجدة وإلا فليجلس مطمئناً ثم يسجد أو في آخر رباعية ترك سجدة أو ثلاث جهل محلها وجب ركعتان أو أربع فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست فثلاث أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث ولا يكره تغميض عينيه إن لم يخف ضرراً وسن إدامة نظر محل سجوده وخشوع وتدبر قراءة وذكر ودخول صلاته بنشاط وفراغ قلب وقبض يمين كوع يسار تحت صدره وذكره ودعاء بعدّها وانتقال لصلاة من محل أخرى ولنفل في بيته أفضل ومكنت رجال لينصرف غيرهم وانصرف لجهة حاجة وإلا فيمين وتنقضي قدوة بإمام فليأمرهم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر إمامه على تسليمته سلم ثنتين ولو مكث فلا أفضل جعل يمينه اليهم

(باب) شروط الصلاة معرفة وقت وتوجيه وستر عورة
 بما يمنع إدراك لونها من أعلى وجوانب ولو بطين ونحو ماء
 كدر وعورة رجل ومن بهار رق ما بين سرقة وركبة وحرقة
 غير وجه وكفين وخش خشى كائنى وله ستر بعضها بيد فان وجد
 كافيه قدم سوا آتية ثم قبله وعلم بكيفية طهر حدث فان
 سبقه بطلت وتبطل بناف عرض لا بلا تقصير ودفعه حالا
 وطهر نجس في محمول ويدن وملاقية ولو نجس بعض شئ
 منها وجعل واجب غسله كله ولو غسل بعض نجس ثم باقيه
 فان غسل مع مجاوره طهر وإلا فغير المجاور ولا تصح صلاة
 نحو قابض طرف متصل بنجس ولا يضر نجس بمحاذيه ولو
 وصل عظمه لحاجة بنجس لا يصلح غيره عذر وإلا وجب
 نزع إن أمن ضررا يبيح التيمم ولم يمت وعفى عن محل
 استجماره في حقه وعماء عسرا الاحتراز عنه غالباً من طين شارع
 نجس يقيناً ويختلف وقتاً ومحلاً من توب وبدن ودم نحو براغيث
 ودماميل ودم فصد وحجم بمحلهما وونيم ذباب لا ان كثر
 بفعله وقليل ديم أجنبي لا نحو كلب وكالدّم قبيح وصيد

وماء قروح ومنتفط له ربح ولو صلى بنجس لم يعلله أو
 نسي وجبت الاعادة وترك نطق أفتبطل بحرفين ولو في نحو
 تنحنيح وبحرف مفهم أو ممدود ولو مكرها لا بقليل كلام
 ناسيا لها أو سبق لسانه أو جهل تحريمه وقرب إسلامه أو بعد
 عن العلماء ولا بتنحنيح لتعذر ركن قولي ولا بقليل نحوه
 لغلبة ولا بذكر ودعاء إلا أن يخاطب ولا بنظم قرآن بقصد
 تفهيم وقراءة ولا بسكوت طويل وسن لرجل تسبيح وغيره
 تصفيق لا بطن على بطن إن نابها شيء وترك زيادة ركن
 فعلى عمدا وترك فعل فحش أو كثر من غير جنسها عرفا
 ولأ لا إن خف أو اشتد جرب وترك مفطير وأكل كثير
 أو باكره وسن أن يصلي لنحو جدار ثم عصا مغروزة ثم
 يبسط مصلى ثم ينخط أمامه وطولها ثلثا ذراع وبينهما
 ثلاثة أذرع فأقل فيسن دفع ماري وحرمة مرور وكرة
 الثفات وتغطية فم وقيام على رجل لا حاجة ونظر نحو سماء
 وكف شعر أو ثوب وبصق أماما ويمينا واختصار وخفض رأس
 في ركوع وصلاة بدافعة حدث وبحضرة طعام يتوق إليه

وبجهاً وطريق ونحو منزلة وكنيسة وعطن ابل ومة برة
 (باب) سجود السهو سنة اترك بعض وهو تشهد أول
 وقعوده وقنوت راتب وقيامه وصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعدهما وعلى الآل بعد الآخر والقنوت ويسهو ما يطل
 عمده فقط كتطويل ركن قصير وهو اعتدال وجلوس بين
 سجدين ولنقل قولاً غير مبطل والشك في ترك بعض معين
 لا في منهي إلا فيما احتمل زيادة فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً
 أتى بركعة وسجد ولو نسي تشهداً أولاً أو قنوتاً وتلبس بفرض
 فان عاد بطلت لانه جاهلاً لكنه يسجد ولا مأموماً بل
 عليه عود فان لم يتلبس به عاد وسجد ان قارب القيام أو بلغ
 حد الركوع ولو تعمّد غير مأموماً تركه فعاد بطلت ان
 قارب أو بلغ مأمراً ولو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية
 وتكبير لم يؤثر وسهوه حال قدوته بحمله إمامه فلو ظن
 سلامه فسلم فبان خلافه تابعه ولا سجود ولو ذكر في تشهد
 ترك ركن غير مأمراً أتى بعد سلام إمامه بركعة ولا يسجد
 ويحقه سهو إمامه فان سجد تابعه ثم يعيده مسبوقاً آخر

صلاته وسجود السهو وإن كثرت سجدتان قبيل سلامه كسجود الصلاة فإن سلم عمداً أو طال فصل فات وإلا سجد وصار عائداً إلى الصلاة ولو سها الإمام جمعة وسجدوا فبان فوترها أنموها ظهر أو سجدوا ولو ظن سهواً فسجد فبان عدومه سجد

(باب) تسن سجدات تلاوة لقاري وسامع قراءة مشروعة وتأكد له بسجود القاري وهي أربع عشرة ليس متبا سجدته من بل هي سجدة شكر تسن في غير صلاة ويسجد مصل لقراءته إلا مأموماً فليسجد إمامه فإن تخلف أو سجد دونه بطلت ويكبر كغيره لهوى ولرفع بلا رفع يد ولا يجلس لاستراحة وأركانها لغير مصل تحريم وسجود سلامه وتسن رفع يديه في تحريم وشرطها كصلاة وإن لا يطول فصل وهي كسجدتيها وتكرر بتكرار الآية وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسن لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤية مبتلى أو فاسق معانٍ ويظهرها لاله إن خاف ضرراً ولا لمبتلى وهي كسجدة التلاوة والمسافر فعلها كنافلة

(باب) صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة

كالرَّاتِبِ والمؤكدُ منها ركعتانِ قبلَ صبحٍ وظُهرٍ وبعدهُ وبعدهُ
مغربٍ وعشاءٍ وترٌ بعدها وغيرهُ زيادةُ ركعتينِ قبلَ ظُهرٍ
وبعدهُ وأربعٌ قبلَ عصرٍ وركعتانِ خفيفتانِ قبلَ مغربٍ وجمعةٌ
كظُهرٍ ويدخلُ وقتُ الرَّاتِبِ قبلَ الفرضِ بدخولِ وقتهِ وبعدهُ
بفعلهِ ويخرجانِ بخروجِ وقتهِ وأفضلُها الوترُ وأقلُّه ركعةٌ وأكثرُه
إحدى عشرةً ولَمَنْ زادَ على ركعةٍ الوصلُ بتشهُّدٍ أو تشهُّدَينِ
في الأخيرتينِ والفصلُ أفضلُ وسُنُّ تأخيرِه عن صلاةٍ ليلٍ ولا
يُعادُ وعن أوَّلِه لَمَنْ وثقَ بيقظةٍ ليلًا وجماعةٍ في وترٍ رمضانَ
وكالضحى وأقلُّها ركعتانِ وأكثرُها ثنتا عشرةً وأفضلُها ثمانٌ
وكتحيةٌ مسجدٍ لداخلهٍ وتمصيلُ برَكعتينِ وقسمُ تسنُّ له كعبدٍ
وكسوفٍ واستسقاءٍ وراويحٍ وقتَ وترٍ وهو أفضلُ لكن الرَّاتِبَ
أفضلُ من التراويحِ وسُنُّ قضاءِ نفلٍ مؤقتٍ ولا تحصرَ لمطلقٍ
فان نوى فوقَ ركعةٍ تشهّدَ آخرًا أو وكلَّ ركعتينِ فأكثرًا أو قدرًا
فلهُ زيادةٌ ونقصٌ إن نوى وإلا بطلتْ فان قامَ لزائدٍ سهوًا فقد
تمَّ قامَ لهُ إن شاء وهو بليلى وبأوسطهٍ أفضلُ ثمَّ آخرهُ وسُنُّ
سلامٍ من كلِّ ركعتينِ وتهجدٌ وكراهةُ تركهُ لمعتادهٍ وقيامٌ بليلى

يُضْرُ وتُخصَّصُ ليليةُ الجمعةِ بتيام

(باب) صلاةُ الجماعةِ فرضٌ كفايةٌ لرجالٍ أحرارٍ مُقيمين
لا تُرأى في أداءِ مكتوبةٍ لا الجمعةُ بحيثُ يَظهرُ شَهرُها بمحلِّ
إقامتها فإن استتموا قُرْءًا ولو هي لغيرهم سنةٌ وبمسجدٍ لذكر أفضلي
وكذا ما كثر جمعه إلا لنحو بدعة إمامه أو تعطيل مسجد لغيبته
وتدرك فضيلة تجرّم بحضوره له واشتغاله به تنقب تحريم
إمامه وجماعة ما لم يُسلم وُسْنٌ تخفيفُ إمامٍ مع فعل أبعاض
وهيئات وكراهة تطويل لا إن رخصوا محصورين ولو أحسن في
ركوع أو تشهد آخر بداخل سُنَّةٍ انتذاره لله إن لم يبلغ ولم
يمز وإلا كراهة وُسْنٌ إعادتها مع غير في الوقت بنية فرض
والفرض الأولي ورخص تركها بعذر كمشقة مطر وشدة ريح
ليل ووحل وحر وبرد وجوع وعطش بحضرة طدام ومشقة
مرض ومداومة حدث وخوف على معصوم ومن غريم له وبه
إعسار يعسر إثباته وعقوبة يرجو العفو بغيبته وتُخالف عن
رفقة وفقد لباس لا ثِق وأكل ذي ريح كراهة يعسر إزالته
وحضور مريض بلا متمهد أو كان نحو قريب محتضر آري أنس به

فصل لا يسح اقتداره بمن يستقد بطلان صلاته كشافعي
 بحنفى مس فرجه لا إن افتصد وكجهدين إختلافى إناء من فان
 تداد الطاهر ص ح مالم يتعين إناء امام لنجاسة فلو اشتبه خمسة
 فيها نجس على خمسة فذان كل طهارة إناء فتوضأ به وأم في صلاة
 أعاد ما أنتم فيه آخرأ ولا بمقتصد ولا بمن تلوته إعادة وصح
 بذيره كمستحاضه غير متحيرة ولا اقتداء غير أنى بغير ذكر
 ولا قارىء بأى يخل بحرف من الفاتحة كارت يدغم في غير
 محله والشغ يبدل نحرأ فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا
 صحت كاقترائه بمثله وكرة بنحو تأتأه ولا حن فان غير معنى
 فى الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غيرها صحت صلاته وقدوة
 به عاجزاً أو جاهلاً أو ناسياً ولو بان إمامه كافراً ولو مخفياً
 وجبت إعادة لا إذا حدث ونجاسة خفية وعدل أولي من فاسق
 وقدم وال بهل ولايته فامام راتب فساكن بحق لا على معير
 وسيد غير مكاتب له فأفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن
 فأنسب فأنظف ثوباً وبدناً وضمنة فأحسن صوتاً فصورة وأعمى
 كبصير وعبد فقيه كحر غير فقيه ولقدّم بمكان تقديم

(فصل) الاقتداء شروط عدم تقدمه في المكان على
 إمامه وسن أن يقف إمام خلف المأموم عند الكعبة ويستديروا
 حولها ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام كما لو
 وقفنا فيها واختلفا جهة وأن يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قليلاً
 فإن جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخران في
 قيام وهو أفضل إن أمكن ويصطف ذكران خلفه كامرأة
 فأكثر ويقف خلفه رجال فصبان فخنان ففساء وإمامتهن
 وسطتهن وكره للمأموم انفراد بل يدخل الصف إن وجد سعة
 وإلا أحرم ثم جر شخصاً وسن مساعدته وعلمه بانتقالات
 الإمام برؤية أو نحوها واجتماعهما بمكان فإن كانا بمسجد صح
 الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة أو غيره شرط في قضاء أن
 لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كل صفين أو شخصين على ثلثائة ذراع
 تقريباً وفي بناء مع مأمور عدم حائل أو وقوف واحد حذاء منفذ
 فيه فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه كما لو كان أحدهما بمسجد
 والآخر خارجه وهو والمسجد كصفين ولا يضر شارع ونهر
 ونكره ارتفاعه على إمامه وعكسه إلا لحاجة فيسن كقيام غير

مقيم بعد فراغ إقامة وكرة ابتداء نفل بعد شروعه فيها فان
كان فيه أتمه إن لم يخش فوت جماعة ونية اقتداء أو جماعة وفي
جمعة مع تحرّم لا تعيين إمام فلو تركها أو شك وتابع في فعل أو
سلام بعد انتظار كثير أو عين إماماً ولم يُشر وأخطأ بطلت
صلاته ونية إمامة شرط في جمعة سنة في غيرها فلا يضر فيه
خطؤه في تعيين تابعه وتوافق نظم صلاتيهما فلا يصح مع
إخلافه كمكتوبة وكسوف أو جنازة ويصح لمؤذّن بقاض ومفترض
بمتنفل وفي طويلة بقصيرة وبالعكس والمقتدى في نحو ظهر
بصبح أو مغرب كمسبوق والأفضل متبعته في قنوت وتشهد
آخر وفي عكس ذلك إذا أتم فراقه والأفضل انتظاره في صبح
ويقنت إن أمكنه وإلا تركه وله فراقه ليقنت وموافقة في
سنان تفحش مخالفة فيها وتبعية بان يتأخر تحرّمه ولا يسبقه
بركنين فعليين عامداً عالماً ولا يتخلف بهما بلا عذر فان خالف
بطلت صلاته والعذر كان أسرع إمام قراءته وركع قبل إتمام
موافق الفائضة فيتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة وإلا تبعه ثم تدارك بعد سلام إمام فان لم يتمها

لشغله بسنة فمعدور كما موم علم أو شئت قبل ركوعه وبعد
ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فيقرأها ويسعى كما مر وإن كان
بعدهما لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام وسن لمسبق
أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إذا أن يظن إدراكها وإذا ركع
إمامه ولم يقرأها فإن لم يشتغل بسنة تبعه وأجزأه وإلا قرأ
بقدرها

(فصل) تنقطع قُدوة بخروج إمامه من صلاته وله
قطعها وكبره إلا لعذر كمرض وتطويل إمام وتركه سنة
مقصودة ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز وتبعه فان فرغ
إمامه أو لا فكسبوق أو هو فانتظاره أفضل وما أدركه مسبق
فأول صلاته فيعيد في ثانية صبح الفسوت ومغرب التشهد
وإن أدركه في ركوع محسوب واطمان يقينا قبل ارتفاع إمامه
عن أقله أدرك الركعة ويكبر التحريم ثم لركوع فلو كبر
واحدة فان نوى بها التحريم فقط انتقدت وإلا فلا ولو أدركه في
اعتداله فما بعده وافقه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا إليه
وإذا سلم إمامه كبر لقيامه أو بدله إن كان محل جلوسه وإلا فلا

« باب صلاة المسافر »

إنما تقصر رباعية مكتوبة مؤداة أو فائتة سفر وأوله
مجاوزه سور مختص بما سافر منه فإن لم يكن فمجاوزه عمران
لا خراب هجران وندر س وبساتين ومجاوزه حلة فقط ومع
عرض واد ومهبط ومصعد اعتدلت وينتهي ببلوغه مبدأ سفر
من وطنه أو موضع ونوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقاً
أو أربعة أيام صحاح وباقامته وعلم أن إزبه لا ينقضي فيها
وإن توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وبنية رجوعه
ما كشالا إلى غير وطنه لحاجة

« فصل » للقصر شروط سفر طويل لغرض ولم يعدل
إليه أو عدل لغرض غير القصر وهو ثمانية وأربعون ميلاً
هاشمية ذهاباً وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كنيره لعاص به
فإن تاب فأوله محل توبته وقصد محل معلوم أولاً فلا قصر لها ثم
ولا لمسافر لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة وجندي
قبل مرحلتين إن لم يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما فلو نواهما
قصر الجندي إن لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو

بُحْتِمُ فلو اقتدى به أو بمن ظنه مسافراً فبان مقياً فقط أو ثم
 محدثاً أتم ولو استخلف قاصراً متمماً أتم المقتدون كالإمام إن
 اقتدى به ولو ظنه مسافراً وشك في نيته قصر إن قصر ونيته
 في تحریم وتحرز عن منافيتها دوماً فلو شك هل نوى القصر أو
 تردد في أنه يقصر أتم ولو قام إمامه لثالثة فشك أهو متم أتم
 أو قام لها قاصراً بلا موجب لاتمام بطلت صلاته إلا ساهياً
 أو جاهلاً فليعد ويسجد للسهو فإن أراد أن يتم عادته قام متمماً
 ودوام سفره في صلاته فلو انتهى فيها أو شك أتم وعلم بجوازه
 فلو قصر جاهلاً به لم تصح صلاته والأفضل صوم لم يضرب
 وقصر إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في قصره

« فصل » يجوز جمع عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في
 سفر قصر والأفضل لسائر وقت أولى تأخيرًا ولغيره تقديم
 وشرط له ترتيب ونية جمع في أولى وولاء عرفاً ولو ذكر
 بعدهما ترك ركن من أولى أعادهما وله جمعها أو من ثانية ولم
 يطل فصل تدارك وإلا بطلت ولا جمع ولو جهل أعادهما بلا
 جمع تقديم ودوام سفره إلى عقد ثانية فلو أقام قبله فلا جمع

وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولي ما بقي قدر ركة وإلا
عصى وكانت قضاءً ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت
الأولي قضاءً ويجوز جمع بنحو مطر تقدماً بشروطه غير
الأخير وأن يصلي جماعة بمصلي بعيد يتأذي بذلك في طريقه
وأن يوجد ذلك عند تحريره بهما وتحمله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تتعين على حرّ ذكر بلا عذر ترك الجماعة مقيم بمحلّ الجمعة
أو بمستوى بلغه فيه معتدل سمع صوت عال عادة في هدير من
طرف محلها الذي يليه أو مسافر له من محلها وتلزم أعمى وجد
قائداً وهمّاً وزمناً وجداً مركباً لا يشق ركوبه ومن صح ظهره
ممن لا تلزمه الجمعة صحت إوله أن ينصرف قبل إحرامه لانهو
مريض إن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره أو أقيمت
الصلاة وبفجر إحرّم على من لزمته سفره تقوت به لا أن
خشى ضرراً أو سن لغيره جماعة في ظهره وإخفاؤها إن خفى
عذره ولمن رجا زال عذره تأخير ظهره إلى فوت الجمعة
ولغيره تعجيلها وأصحها مع شرط غيرها شروط أن تقع وقت

ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب
 بناء كمسبوق وبأبنية مجتمعة فلا تصح من أهل خيام وأن
 لا يسبقها بتحرّم ولا يقارنها فيه جمعة بمحليها إلا إن كثرا أهلها وعسر
 اجتماعهم بمكان فلو وقعتامعاً أو شك استؤنفت أو التبتت صلوا
 ظهر! وأن تقع جماعة وبأربعين مكلفاً حراً ذكراً متوطناً ولو
 نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم
 فإن عادوا قريباً جاز بناء وإلا وجب استئفاف كنقصهم بينهما
 وتصح خلف عبد وصبي ومسافر ومن بان محدثاً إن تم العدد
 بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل قراءة
 آية مفهومة في أولى أولى ودعاء للمؤمنين بأخروى في ثانية وشرط
 كونهما عريتين وفي الوقت وولاء وطهر وستر وقيام قادر
 وجالوس بينهما بطمانينة وإسماع الأربعين أركانها وسن ترتيبهما
 وإنصات فيهما وكونهما على منبر فترفع وأن يسلم على من عنده
 ويقبل عليهم إذا صعد ويسلم ثم يجلس فيؤذن واحد وتكون
 بليغة مفهومة متوسطة ولا يلتفت ويشغل يسراه بنحو سيف

وعينه بحرف المنبر ويكون جلوسه بينهما قدر سورة الاخلاص
ويقيم بعد فراغه مؤذن ويبادر هو ليبلغ المحراب مع فراغه
ويقرأ في الأولى الجمعة والثانية المنافقين جهرًا

(فصل) سن غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقر به من
ذهابه أفضل ومن المسنون أغسال حج وغسل عيد وكسوف
واستسقاء والغسل ميت ولجنون ومغمى عليه أفاكوكافر أسلم
وأكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت وسن بكور لغير إمام
من فجر وذهاب في طريق طويل ماشيًا بسكينة ورجوع في
قصير لا لعذر واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر
وترين بأحسن ثيابه والبيض أولى وبتطيب وبازالة نحو ظفر
وريح وإكثار دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها ولياتها وكره تخط إلا لإمام ومن وجد فرجة
لا يصلها إلا بتخطي واحد أو اثنين أو لم يرج سدها وحرم على
من تأزمه اشتغال بنحو يسع بعد شروع في أذان خطبة فان
عقد صح وكره قبل الأذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ملفقة لم تفتحه الجمعة

فيصلي بعد زوال قُدوته ركعة أو دونها فاتته فيتم ظهره أو ينوي في اقتدائه جمعة وإذا بطلت صلاة إمام خلفه مقتد به قبل بطلانها جاز وكذا غيره في غير جمعة إن لم يخالف إمامه ثم إن أدرك الأولى تمت جمعتهما وإلا فتم لهم لا له ويراعى المسبوق نظم الإمام فإذا تشهد أشار وانتظارهم أفضل ومن تخلف لعذر عن سجود فأمكنه على شيء لزمه وألا فلينتظر فإن تمكن قبل ركوع إمامه سجد فإن وجده قائماً أو راكعاً فكمسبوق وإلا وافقه ثم صلى ركعة بعده فإن وجده سلم فاتته الجمعة أو تمكن فيه فلايركع معه ويحسب ركوعه الأول فركعتيه ملفقة فإن سجد على ترتيب نفسه عامداً عالماً بطلت صلاته وإلا فلا ولا يحسب سجوده فإذا سجد ثانياً حسب فإن كمل قبل سلام الإمام أدرك الجمعة

(باب صلاة الخوف أنواع)

صلاة عُسفان وهي والعدو في القبلة والمسلمون كثير ولا سائر أن يصلي الإمام بهم فيسجد بصف أول ويحرس ثان فإذا قاموا سجد من حرس ولحقه وسجد معه بعد تقدمه وتأخر الأول

في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم
 بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقتاه جاز
 وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين
 كل مرة بفرقة وذات الرقاع وهي والعدو كذلك أن تقف
 فرقة في وجهه ويصلي الشائبة بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق
 وتتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلى بها ثانية ثم تتم وتلحقه
 ويسلم بها ويقرا ويتشهد في انتظاره والثلاثية بفرقة ركعتين
 وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه وينتظر في تشهده أو
 قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من الأولىين وسهوه كل فرقة محمول لا الأولى
 في ثانيتهما وسهوه في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق
 الأولى وسن في هذه الأنواع حمل سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل
 فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبلة العدو وعمل كثير لحاجة
 لا صياح وله إمساك سلاح تنجس لحاجة وقضى وله تلك في كل
 مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو صلوها لما ظنوه

عدواً أو أكثر فبان خلافه قضوا

(فصل) حَرُمَ عَلَى رَجُلٍ وَخُنْثَى اسْتِعْمَالُ حَرِيرٍ وَمَا كَثُرَ
مِنْهُ زَنَةٌ لِالْضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُضْرِبَيْنِ وَجُفَاءٍ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدَا
غَيْرَهُ أَوْ حَاجَةً كَجَرَبٍ وَقَتْلٍ وَكَقِتَالٍ وَلَمْ يَجِدَا مَا يُغْنِي عَنْهُ وَلَوْ لَى
الْبَاسُ صَبِيحًا وَحَلَّ مَا طُرِّزَ قَدَرًا أَرْبَعِ أَصَابِعٍ أَوْ طَرُفَ بَيْ قَدَرٍ
عَادَةً وَاسْتَصْبَاحَ بَدَهْنٍ نَجِسٍ لَا دَهْنٍ نَحْوِ كَلْبٍ وَلِبَسَ مَتَحَسٍّ
لَا نَجِسٍ إِلَّا لْضَّرُورَةِ

(باب صلاة العيدين)

سُنَّةٌ وَلَوْ لِمَنْفَرْدٍ وَمَسَافِرٍ لَا لِحَاجَةٍ بِمَنْىَ جَمَاعَةٍ بَيْنَ طُلُوعِ
شَمْسٍ وَزَوَالِ أَوْسُنٍ تَأْخِيرُهَا لَتَرْفَعَ كَرْمُوحٌ وَهِيَ رَكْعَتَانِ وَالْأَكْمَلُ
أَنْ يَكْبُرَ رَافِعًا يَدَيْهِ فِي أَوَّلَى بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا وَثَانِيَةً قَبْلَ تَعَوُّذٍ
خَمْسًا وَيَهْلِلُ وَيَكْبُرُ وَيَمْجِدُ بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثَتَيْنِ وَيَحْسَنُ سُبْحَانَ اللَّهِ
وَالْحَمْدَ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ فَقَرَأَ لَمْ
يَعْدْ إِلَيْهِ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلَى قِ وَالثَّانِيَةَ اقْتَرَبَتْ أَوْ الْأَعْلَى
وَالْغَاشِيَةِ جَهْرًا أَوْ سِرًّا مُخْطَبَتَانِ بَعْدَهَا لِمَجَاعَةٍ كَجَمْعَةٍ فِي أَرْكَانِ
وُسُنَنِ وَأَنْ يَعْلَمَهُمْ فِي فِطْرِ الْفِطْرَةِ وَأُضْحَى الْأُضْحِيَّةِ وَيَفْتَتِحَ

الأولى بتسع تكبيرات والثانية يسبع ولأء وغسل ووقته من نصف ليل وتزين وبكور وأن يحضر إمام وقت صلاته ويعجل في أضحي وفعليها بمسجد أفضل إلا لعذر وإذا خرج استخلف فيه ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في فطر ويمسك في أضحي ولا يكره نقل قبلها لغير إمام وئسن أن يكبر غير حاج برفع صوت من أول ليلتي عيد إلى تحرّم إمام وعقب كل صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر تشريق وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب صبح آخره وقبل ذلك يلبس وصيغته المحبوبة معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين ثم إن كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء وإلا ف قضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب صلاة الكسوفين)

سنة وأقلها ركعتان وأدني كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً ولا انجلاء ولا يزيد له قدمه واءلاه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائتي آية منها وثالث كائنة وخمسين ورابع كائنة ويسبح في ركوع وسجود أول كائنة

من البقرة وثان كئمانين وثالث كسبعين ورابع كخمسين
 وُسْنٌ جهرٌ بقراءة كسوفٍ قمرٍ وفعالها بمسجدٍ بلا عذرٍ وخطبتان
 كعيدٍ لكن لا يكبرٌ وحثٌ على خيرٍ وتذكرٌ ركعةٌ برُكوعٍ
 أولٌ وتفتوتُ صلاةُ شمسٍ بغروبها وبانجلاءٍ وقمرٍ به وبطلوعها
 ولو اجتمع عيدٌ أو كسوفٌ وجنازةٌ قدمت أو كسوفٌ وفرضٌ
 كجمعةٍ قُدِّمَ إن ضاق وقته وإلا فالكسوفُ ثم يخطبُ للجمعة
 متعريضاً له ثم يصليها

(باب) صلاة الاستسقاء سنةٌ لحاجةٍ واستزادةٍ وتكرارٍ
 حتى يُسْقَوْا فإن سقوا قبلها اجتمعوا لشكرٍ ودعاءٍ وصلوا وُسْنٌ
 أن يأمرهم الإمامُ بصومٍ أربعة أيامٍ وبرٍّ وبخروجهم إلى صحراءٍ
 في الرابع في ثيابٍ بذلةٍ وتخشعٍ متنظيفين وباخراج صبيانٍ
 وشيوخٍ وغير ذواتِ هياتٍ وبهائمٍ ولا يمنع أهلُ ذمةٍ حضوراً
 ولا يختلطون بنا وهي كعيدٍ لكنها لا توقفت وتجزى الخطبتان
 قبلها ويُبدل تكبيرهما باستغفارٍ ويقول في الأولى اللهم اسقنا غيثاً
 مغيثاً الخ ويتوجه من نحو ثلثِ الثانيةٍ وحينئذٍ يبالغ في
 الدعاء سرّاً وجهرّاً ويجعل يمينَ رِداءه يساراً وعكسه وأعلىه أسفله

وعكسه يفعل الناس مثله ويترك حتى ينزع الثياب ولو ترك الاستسقاء فعليه الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ويغتسل أو يتوضأ في سيل ويسبح لرعد وبرق ولا يتبعه بصره ويقول عند مطر اللهم صديباً نافعاً ويدعو بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكرهه مطرنا بنوء كذا وسب ريح وسن إن تضرروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة

(باب من أخرج مكتوبة كسلاً ولو جمعة عن أوقاتها قُتل حداً بعد استتابة ثم له حكم المسلم
(كتاب الجنائز) ليستعد للموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره ومريض آكد ويتداوى وكراهه عليه وتمنى موت لضرر وسن لفقة دين وإن يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم وجهه باضطجاع جنب أيمن فأيسر فاستلقاء ويقرا عنده يس ويحسن ظنه بربه فإذا مات غمض وشد لحياه بعصابة ولينت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بثوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف ورفع عن أرض ووجهه كمحتضر وسن أن يتولي ذلك

أُرفقُ محارمه ويُبادر بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته إذا تيقن موته وتجهيزه فرض كفاية وأقلُّ غسله تسميم بدنه فيكفي غسل كافر لا غرق وأكمله أن يغسل في خلوة وقميص على مرتفع بماء بارد إلا لحاجة ويجلسه الغاسلُ مائلاً إلى يورائه ويضع يمينه على كتفيه وإبهامه بنقرة قفاه ويسند ظهره لركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه بمباغة ثم يضيجه لقفاه ويغسل بخرقه على يساره سوأتيه ثم يلف أخرى وينظف أسنانه ومنخرية ثم يوضئه ثم يغسل رأسه فليحيته بنحو سدر ويسر حهما بمشط واسع الأسنان برفق ويرد الساقط إليه ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إليه فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم إلى الأيمن فيغسل الأيسر كذلك مستعيناً في ذلك بنحو سدر ثم يزيله بماء من فرقته إلى قدميه ثم يعمه بماء قراح فيه قليل كافور فهذه غسلة وسن ثمانية وثلاثة كذلك ولو خرج بعده نجس وجب إزالته فقط ولا ينظر غاسل من غير عورته إلا قدر حاجة ويكون أميناً فإن رأى خيراً سن ذكره أو ضده حرم إلا لمصلحة ومن تعذر غسله يمسح ولا يكره لنحو جنب غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة والمرأة وله غسل حليته ولزوجة غسل زوجها

بلا مسٍ وان لم يحضر إلا أجنبي أو أجنبية^١ يُمِّم^٢ والأولي به
الأولي بالصلاة عليه درجة^٣ وبها قريباؤها وأولاهن^٤ ذات محرمية
فذا^٥ت ولاء^٦ فأجنبية^٧ فزوج^٨ فرجال^٩ محارم^{١٠} كترتيب^{١١} صلاتهم^{١٢} فإن
تنازع^{١٣} مستويان^{١٤} أقرع^{١٥} والكافر^{١٦} أحق^{١٧} بقربه^{١٨} الكافر^{١٩} وتطيب^{٢٠}
محدّة^{٢١} وكره^{٢٢} أخذ شعر غير محرم^{٢٣} وظفره^{٢٤} ووجب^{٢٥} إبقاء أثر^{٢٦} إحرام^{٢٧}
ولنحو^{٢٨} أهل^{٢٩} ميت^{٣٠} تقبيل^{٣١} وجهه^{٣٢} ولا بأس^{٣٣} بإعلام^{٣٤} بموته^{٣٥} بخلاف^{٣٦}
نعي^{٣٧} جاهلية^{٣٨}

(فصل) يكفن^١ بماله^٢ لبسه^٣ وكره^٤ مغالاة^٥ فيه^٦ ولا^٧ شيء^٨ نحو^٩
معصفر^{١٠} وأقله^{١١} ثوب^{١٢} يستر^{١٣} عورته^{١٤} ولو^{١٥} أوصى^{١٦} بإسقاطه^{١٧} وأكمله^{١٨}
لذكر^{١٩} ثلاثة^{٢٠} وجاز^{٢١} أن^{٢٢} يزداد^{٢٣} تحتها^{٢٤} قميص^{٢٥} وعمامة^{٢٦} ولغيره^{٢٧} إزار^{٢٨}
قميص^{٢٩} فخار^{٣٠} فلهافتان^{٣١} ومن^{٣٢} كفن^{٣٣} بثلاثة^{٣٤} فهي^{٣٥} لفائف^{٣٦} وسن^{٣٧} أبيض^{٣٨}
ومعسول^{٣٩} وأن^{٤٠} يبسط^{٤١} أحسن^{٤٢} اللفائف^{٤٣} وأوسعها^{٤٤} والباقي^{٤٥} فوقها^{٤٦}
ويذر^{٤٧} على^{٤٨} كل^{٤٩} والميت^{٥٠} تحنوط^{٥١} ويوضع^{٥٢} فوقها^{٥٣} مستلقيا^{٥٤} وتشد^{٥٥} ألياه^{٥٦}
ويجعل^{٥٧} على^{٥٨} منافذه^{٥٩} قطن^{٦٠} وتلف^{٦١} عليه^{٦٢} اللفائف^{٦٣} وتشد^{٦٤} ويحل^{٦٥} الشداد^{٦٦}
في^{٦٧} القبر^{٦٨} ومحل^{٦٩} تجهيزه^{٧٠} تركه^{٧١} إلا^{٧٢} زوجة^{٧٣} وخادمها^{٧٤} فعلى^{٧٥} زوج^{٧٦} غني^{٧٧}
عليه^{٧٨} نفقتهما^{٧٩} فعلى^{٨٠} من^{٨١} عليه^{٨٢} نفقته^{٨٣} من^{٨٤} قريب^{٨٥} وسيد^{٨٦} فيبت^{٨٧} مال^{٨٨}

فمياسير المسلمين وحمل جنازة بين العمودين بان يضعهما على عاتقه
ويحمل المؤخرين رجلا من أفضل من التربع بان يتقدم رجلا
ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجالٌ وحرماً حملها بهيئة مزرية
أو يخاف منها سقوطها والمشى وبامامها وقربها أفضل وسن
إسراع بها إن أمِنَ تغييره ولغير ذكر ما يستره كقبة وكره لغط
فيها وإتباعها بنار لا ركوب في رجوع منها ولا اتباع مسلم جنازة
قريبه الكافر

(فصل) لصلاته أركان نية كغيرها ولا يجب تعيينه فان
عينه ولم يُشر وأخطأ لم تصح وإن حضر موتى نواهم وقيام قادر
وأربع تكبيرات فان زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابعه بل
يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة بعد الأولى وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للميت عقب الثالثة وسلام
كغيرها وسن رفع يديه في تكبيراتها وتعوذ وأسراره وبقرأة
وبدعاء وترك افتتاح وسورة وإن يقول في الثالثة اللهم اغفر
لحينا وميتنا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره ويقول في صغير

مع الاول اللهم اجعله فرطاً لا بؤيه إلى آخره وفي الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى
شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقراً الفاتحة
وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعه
وتدارك الباقي بعد سلام إمامه وشرط شروط غيرها وتقدم طهر
فلو تعذر لم يصل عليه وأن لا يتقدم عليه حاضراً ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها
على دفن ويصح على قبر غير نبي وعلى غائب عن البلد من
أهل فرضها وقت موته وتحريم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين ذمي ودفعه ولو اختلط من يصلي عليه
بغيره وجب تجهيز كل ويصلي على الجميع وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من يصلي عليه فيهما ويقول اللهم اغفر
للمسلم منهم أو اغفر له إن كان مسلماً وتسن بمسجد وبثلاثة صفوف
فأكثر وتكريرها لإعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولو تولى إمام
ميتاً ومأموم آخر جاز والأولى بأماتها أب فأبوه فابن فابن
فباقي العصبية بترتيب الارث فذو رحم وقدم حر على عبد أقرب

فلو استويا قدم الأسن العدل على الأفقه ويقف غير مأوم
عند رأس ذكرو عجز غيره وتجاوز على جنازة صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط أن علمت حياته
أو ظهرت أماراتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة أن
ظهر خلقه وإلا سن ستره بخرقه ودفنه وحرّم غسل شهيد
وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء
حرب كافر بسببها ويجب غسل نجس غير دم شهادة وسن
تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمت

(فصل) أقل القبر حفرة تمنع رائحة وسبعاً وسن أن
يوسع ويعبّق قامة وبسطة ولحد في صلبة أفضل من شق
ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه برفق
ويدخله الأحق بالصلاة عليه درجة لكن الأحق في أنثى
زوج فحرم فعبدوها فمسوح فمجبوب فخصى فعصبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وراوتر القبر بثوب وهو لغير ذكر
أكد ويقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على يمينه ويوجه وجوباً ويسند وجهه إلى جداره

وظهره بنحو لبسنة ويسد فتحة بنحو لبن وكرة فرش ومخدة
وصندوق لم يحتج اليه وجاز دفنه ليلاً ووقت كراهة صلاة
لم يتحره والسنة غيرهما ودفن بمقبرة أفضل وكراهة مميت بها
ودفن اثنين من جنس بقبر الا لضرورة فيقدم أفضلهما الا فرع
على أصل ولا صبي على رجل وسن لمن دنا ثلاث حشيات تراب
فأن يمال بمساح فتمكت جماعة يسألون له التثبيت ويرفع القبر
شبراً بدارنا وتسطيعه أولى من تسنيمه وكراهة جلوس ووطء
عليه بلا حاجة وتخصيصه وكتابة وبناء عليه وحرّم بمسبلة وسن
رشه بماء ووضع حصي عليه وحجر وخشبة عند رأسه وجمع
أهله بموضع وزيارة قبور لرجل ولغيره مكروهة وأن يسلم
زائر ويقرأ ويدعو ويقرب كقربه منه حياً وحرّم نقله الى أبعد
من مقبرة محل موته الا من بقرب مكة والمدينة وألياء ونبش
بعد دفنه الا لضرورة كدفن بلا طهر أو توجيه ولم يتغير أو في
مغصوب أو وقع فيه مال وسن تعزية نحو أهله وبعد دفنه
أولى ثلاثة أيام تقريباً فيعزى مسلم بمسلم أعظم الله أجره
وأحسن عزاءك وعقر لبيتك وبكافر أعظم الله أجره وصبرك

وكافر محترم بمسلم غفر الله لبيته وأحسن عزاءك وجاز بكاء عليه
لأنه نذير ونوح وجزع بنحو ضرب صدر وسن لنحو جيران
أهله تهيئة طعام يشبعهم يوماً وليلة وأن يلح عليهم في أكل
وحرمت لنحو نائحة (كتاب الزكاة)

(باب زكاة الماشية) تجب فيها بشروط كونها نعاماً ونصاباً
وأوله في إبل خمس ففي كل خمس إلى عشرين شاة ولو ذكراً
ويجزي بعير الزكاة وخمس وعشرين بنت مخاض لها سنة وست
وثلاثين بنت لبون لها سنتان وست وأربعين حقة لها ثلاث
وإحدى وستين جذعة لها أربع وست وسبعين بنتاً لبون وإحدى
وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات
لبون وتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وفي بقر ثلاثون وفي كل ثلاثين تباع
له سنة وكل أربعين مسنة لها سنتان وفي غنم أربعون فقهها شاة
وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة
أربع ثم في كل مائة شاة والشاة جذعة ضأن لها سنة وأجذعت
أو ثنية معز لها سنتان من غنم البلد أو مثلها فإن عدم بنت

مخاض أو تعينت فابن لبون أو حق ولا يكلف كريمة لكن تمنع
ابن لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الا غبط إن وجد ابماله
وأجزاء غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الأغبط
وإن وجد أحدهما أخذ وإلا فله تحصيل ما شاء ولمن عديم واجبا
من إبل أن يصعد ويأخذ جبرانا وإبله سليمة أو ينزل ويعطيه
وهو شاتان أو عشرون درهما بخير الدافع وله صعود ونزول
درجتين فأكثر مع تعدد الجبران عند عدم القرني في جهة
المرجحة ولا يبعث جبران إلا لملك رضي ويجزي نوع عن
آخر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنزا وعشر نجات دهر أو نعمة
بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربعم نعمة وفي عكسه عكسه ولا
يؤخذ ناقص في غير مامر إلا من مثله فإن اختلف ماله نقصا
فكامل برعاية القيمة وإن لم يوفى تم بناقص ولا خيار إلا برضا
مالكها ومضي حول في ملكه وإنتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى الإنتاج بعده صدق فإن اتهم سن
تخليته واسامة مالك لها كل الحول لكن لو علفها قدرا تعيش
بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سووم لم يضر ولا زكاة

في عوامل وتؤخذ زكاة سائبة عند ورودها ماءً وإلا فيبوت
أهلها ويصدق يخرجها في عديها إن كان ثقة وإلا فتصدق
والأسهل عند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب
أو في أقل ولا أحدهما نصاب زكياً كواحد كما لو خلطاً جواراً
واتحد مشرباً ومسرحاً ومراحاً وراعاً وفحل نوعاً ومحبلاً
وناطوراً وجريناً ودكاناً ومكاناً حفظاً ونحوها لا حالب وإناء ونية
مخلطة

« باب زكاة النابت »

تختص بقوت اختياراً من رطب وعنب وحب كبير وأرز
وعدس ونصابه خمسة أو سق وهي بالرطل البغدادي ألف
وسمائة وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم
وبالدمشقي ثلثمائة واثنان وأربعون وستة أسباع ويعتبر جافاً إن
تجفف غير رديء وإلا فطياً ويقطع باذن كالموثر أصله والحب
مُصنّف وما ادّخر في قشره من أرز وعدس فبشرة أو سق
غالباً ويكمل نوعاً بآخر كبير بعاس ويخرج من كل بقسطه فان
عسر فوسط ولا يضم ثمر عام وزرعه إلى آخر ويضم بعض

كل إلى بعض إن اتحد في العام قطع وفيما شرب بعروقه أو
 بنحو مطر عشر وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب
 بهما يقسط باعتبار المدة وتجب بدو صلاح ثمر واشتداد
 حب أو بعضهما وسن خرم كل ثمر بدأ صلاحه على مالك
 لتضمن وشروط عالم به أهل للشهادات وتضمن لخرج وقبول
 فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلفاً فكو ديم لكن اليمين
 سنة أو حيف خالص أو غلطه بما يبعد لم يصدق ويحط في
 الثانية المحتمل أو به بعد تلف يمينه إن اتهم

(باب زكاة النقد) يجب في عشرين مثقالاً ذهباً ومائتي
 درهم فضة فأكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط إناء
 منها وجعل زكي كلاً إلا أكثر أو ميز ويزكي محرم ومكروه
 لأحلى مباح عليه ولم ينو كثره ولو انكسر إن قصد إصلاحه
 وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال للبر رجل وخنثى
 وحرم عليهما أصبع وحلى ذهب وسن خاتم منه لا أنف وأعملة
 وسن وخاتم فضة ولرجل منها حلية آلة حرب بلا سرف كسيف
 ورمح لا ما لا يلبسه كسرج ولجسام ولا امرأة لبس حليهما

وما نسيج بهما إلا إن بالغت في سرفٍ ولكل تحلية مصحف بفضة
ولها بذهب

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

مَنْ استخرج نصابَ ذهبٍ أو فضةٍ من معدنٍ لزمه ربع
عشره حالاً ويضمُّ بعضُ نيله لبعضٍ إن اتحد معدنٌ واتصل
عملٌ أو قطعه لعذرٍ وإلا فلا يضمُّ أولٌ لثاني في إكمال نصاب
ويضمُّ ثانيهما ملكه وفي ركازٍ من ذلك خمسٌ حالاً يصرف
كمعدنٍ مصرف الزكاة وهو دفينٌ جاهليٌّ فإن وجدته بمواتٍ
أو ملكٍ أحياء زكاهُ أو وجدَ بمسجدٍ أو شارعٍ أو وجدَ إسلاميٌّ
وعلمَ مالكةً فله أو جهلَ فلقطةٌ كما لو جهلَ حالَ الدفين أو
بملكٍ شخصٍ فله إن ادَّعاه وإلا فلهنَّ ملكٌ منه وهكذا إلى
الحيمي ولو ادَّعاه اثنان فلهنَّ صدقةُ المالك أو بائعٌ ومشتريٌ أو
مكرٍ ومكترٍ أو معيرٌ ومستعيرٌ حلفَ ذو اليمينِ أمكن
والواجبُ فيما ملكَ بمعاوضةٍ بنيةٍ تجارةٍ كشراءٍ واصداقٍ ربع عشر
قيمتِهِ ما لم يُنَوِّ لقينيةٍ بشرطٍ حولٍ ونصابٍ معتبراً بآخره فلو
رُدَّ في أثناؤه إلى نقدٍ يقومُ به آخره وهو دون نصابٍ واشترى

به عرضٌ إبتديء حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب
وليس معه ما يكمل به إبتديء حولٌ وإذا ملكه بعين نقدٍ
نصابٍ أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله وإلا فمن ملكه
ويضم ربحٌ لأصلٍ في الحول إن لم ينض بما يقوم به وإذا ملكه
بنقد قوم به أو بغيره فبغالب نقد البلد أو بهما قوم ما قابل النقد
به والباقي بالغالب فإن غلب نقدان وبلغ نصاباً بأحدهما قوم به
أو بهما خير وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها ولو كان مما تجب
الزكاة في عينه وكمل نصاب إحدى الزكاتين وجبت أو نصابها
فزكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاتها وافتتح حولاً للزكاة
العين أبداً وزكاة مال قراض على مالكه فإن أخرجها منه حسبت
من الربح

(باب زكاة الفطر)

تجب بأول ليلته وآخر ما قبله على حرٍّ ومبعض بقسطه
حيث لا مأوى عنه عن مسلم يمونه حينئذ لا عن حليته أبيه ولا رقيق
بيت مال ومسجد ورقيق موقوف وسن إخراجها قبل صلاة
عيد وحرّم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم

يفضل عن قوته وقوت مومنه أيومه وليلتته وما يليق بهما من
 ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداءً وعن دينه ما يخرج به ولو
 كان الزوج معسرًا لزم سيد الأمة فطرتها لا الحرية ومن أيسر
 ببعض صاع لزمه أو صيعان قدم نفسه فزوجته فولده الصغير
 فأباه فأمه فالكبير وهي صاع وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون
 درهماً وخمسة أسباع درهم وجنسه قوت سليم معشره واقطه ونحوه
 وتجب من غالب قوت محل المؤدى عنه فان كان به أقوات
 لا غالب فيها خير والأفضل أعلاها ويجزىء أعلى عن أدنى
 والعبرة بزيادة الأقتيات فالبر خير من التمر والأرز والشعير
 وهو خير من التمر والتمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن
 واحد من قوت وعن آخر أعلى منه ولا يُبعض الصاع من
 جنسين عن واحد ولا أصل أن يخرج من ماله زكاة بموليه الغني
 ولو اشترك موسران أو موسر ومعسر في رقيق لزم كل موسر
 قدر حصته

(باب مَنْ تَلْزَمُهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ)

تَلْزَمُ مُسْلِمًا حُرًّا أَوْ مَبْعُوضًا وَتَوْقُفٌ فِي مَرْتَدٍّ وَتَجِبُ فِي مَالٍ
مَحْجُورٍ وَمَنْصُوبٍ وَضَالٍّ وَمُجْجُودٍ وَغَائِبٍ وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ
قَبْضِهِ وَدَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ تِجَارَةٍ وَغَنِيمَةٍ قَبْلَ قِسْمَةٍ إِنْ
تَمَلَّكَهَا الْغَنَمُونَ ثُمَّ مَضَى حَوْلُهَا وَهِيَ صِنْفٌ زَكَاةً وَبَلَّغَ بِدُونِ
الْخُمْسِ نِصَابًا أَوْ بَلَّغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبَهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ
زَكَاةُ وَدَيْنٌ أَدْمَى فِي تَرْكِهِ قَدْ مَتَّ

(بابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ)

تَجِبُ فُورًا إِذَا تَمَكَّنَ بِمَحْضُورٍ مَالٍ وَآخِذٍ وَبِجَهَافٍ وَتَنْقِيَةٍ
وَحُلُوٍّ مَالِكٍ مِنْ مَهْمٍ وَبِقُدْرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍّ أَوْ حَالٍّ وَبِرِوَالٍ حَجَرٍ
فَاسٍ وَتَقَرَّرَتْ أَجْرَةٌ قَبِضَتْ لَا صِدَاقٌ فَإِنْ أُخِرَ وَتَلَفَ الْمَالُ
ضَمِنَ وَلَهُ أَدَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ ظَاهِرٍ وَلَا إِمَامٌ
وَهُوَ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ عَادِلًا وَتَجِبُ نِيَّةٌ كَهَذَا زَكَاةً أَوْ فَرْضٌ صَدَقَةً
وَلَا يَكْفِي فَرْضٌ مَالِي وَلَا صَدَقَةٌ مَالِي وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ مَالٍ فَإِنْ
عَيَّنَهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ وَتَلْزَمُ الْوَلِيُّ عَنْ مُحْجُورِهِ وَتَكْفِي عِنْدَ عَزْلِهَا
وَبَعْدِهِ وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ أَوْ وَكِيلٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ تَفْرِيقٍ

أيضاً وله أن يؤكل فيها ولا تسكني نية إمام بلا إذن إلا عن
ممتنع وتلزمه

(باب تعجيل الزكاة)

صح تعجيلها لعام فيما إنعقد حوله ولفطرة في رمضان
لا لثابت قبل وجوبها وشرط كون المالك والمستحق أهلاً وقت
وجوبها ولا يضر غناه بها وإن لم يُجزِ المعجل استردده أو بدله والعبرة
بقيمة وقت قبض بلا زيادة منفصلة ولا أرش نقص صفة حداً قبل
سبب الرد أن علم قابض التعجيل وحلف قابض في مثبت
استرداده والزكاة تتعلق بالمال تتعلق شركة فلو باعه أو بعضه قبل
إخراجها بطل في قدرها لا مال تجارة بلا محاباة

(كتاب الصوم)

يجب صوم رمضان بكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال
أو ثبوتها بعدل شهادة وإذا صمنا بها ثلاثين أفطرنا وإن روي
بمحل لزم حكمه محلاً قريباً وهو باتحاد المطلع فلو سافر إلى بعيد
من محل رؤية وافق أهله في الصوم آخرافلو عيد ثم أدر كههم

أَمْسَكَ أَوْ بِعَكْسِهِ عَيْدَ وَقَضَى يَوْمًا إِنْ صَامَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ وَلَا
أَثَرَ لِرُؤْيَيْهِ نَهَارًا

(فصل^{١٢}) أَرْكَانُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ وَيَجِبُ لِفَرْضِهِ تَبْيِيدُهَا

وَتَعْيِينُهُ وَتَصَحُّهُ وَإِنْ أَتَى بِمَنَافٍ أَوْ نَامَ أَوْ انْقَطَعَ نَحْوَ حَيْضٍ

بَعْدَهَا لَيْلًا وَتَمَّ فِيهِ أَكْثَرُهُ أَوْ قَدَرَ الْعَادَةَ وَتَصَحَّ لِنَفْلٍ قَبْلَ

زَوَالِ إِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا مَنَافٍ وَكَمَالُهَا إِنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ

فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صَوْمَ

غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ وَكَانَ مِنْهُ صَحٌّ فِي آخِرِهِ لَا فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنْ ظَنَّ

أَنَّهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ بِتَحَرٍّ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ

فَادَاءٌ أَوْ بَعْدَهُ فَقَضَاءٌ فَيَتِمُّ عَدَدُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَأَذْرَكَ صَامَهُ وَإِلَّا

قَضَاهُ وَتَرَكَ جَمَاعَ وَاسْتِقَاءَةَ غَيْرِ جَاهِلٍ مَعْذُورٍ ذَا كَرٍّ مَخْتَارًا

لَا قَلْعَ نَخَامَةٍ وَمَجْهًا وَلَوْ نَزَلَتْ فِي حَدٍّ ظَاهِرٍ فَمِنْ جَرَتْ بِنَفْسِهَا

وَقَدَرَتْ عَلَى مَجْهٍ أَفْطَرَ وَوُصُولِ عَيْنٍ فِي مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ جَوْفٍ مِنْ

مَرٍّ فَلَا يَضُرُّ وَوُصُولِ دُهْنٍ أَوْ كَحْلٍ بِتَشْرِبٍ مَسَامٍ أَوْ رِيْقٍ

ظَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ بَعُوضٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ

غُرْبَلَةٍ دَقِيقٍ جَوْفَهُ لَا سَبْقَ مَاءٍ إِلَيْهِ بِمَكْرُوهِ كَمَا بَالِغَةٍ مَضْمُضَةٍ

أَوْ اسْتِنْشَاقٍ وَاسْتِمْنَاءٍ وَلَوْ بِنَحْوِ لَمَسٍ بِإِلَاحَائِلٍ لَا يَنْظُرُ وَفِكْرٍ
وَحَرْمِ نَحْوِ لَمَسِ حَرَكِ شَهْوَةٍ وَإِلَّا فَتْرَكُهُ أَوَّلَى وَحَلَّ افْطَارُهُ
بِتَحَرُّ وَالْيَقِينِ أَحْوْطُ وَتَسْحَرُهُ وَلَوْ بِشَكٍّ فِي بَقَاءِ لَيْلٍ فَلَوْ أَفْطَرَ
أَوْ تَسَحَّرَ بِتَحَرُّ وَبَانَ غَلْطُهُ بَطُلَ صَوْمُهُ أَوْ بَلَ تَحَرُّ لَمْ يَبْنِ أَحَالُ
صَبَحَ فِي تَسْحَرِهِ وَلَوْ طَلَعَ بَجَرُهُ وَفِيهِ طَعَامٌ فَلَمْ يَبْلَعْ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ
كَانَ مُجَامِعًا فَزَعَّ حَالًا صَبَحَ صَوْمُهُ وَصَائِمٌ وَشَرْطُهُ إِسْلَامٌ وَعَقْلٌ
وَنَقَاءٌ كُلُّ الْيَوْمِ وَلَا يَضُرُّ نَوْمُهُ وَإِغْمَاءُهُ أَوْ سَكْرُهُ بَعْضُهُ وَشَرْطُ
الصَّوْمِ الْأَيَّامُ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ وَشَكٍّ بِمَا سَبَبَ وَهُوَ يَوْمُ
الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا عَدَدُهُ
يُرَدُّ وَسَنٌ تَسْحَرُهُ وَتَأْخِيرُهُ وَتَعْجِيلُ فِطْرِهِ تَيَقَّنَ وَفِطْرُهُ بِتَمَرٍ
فَمَاءٍ وَتَرَكُ خُشٍّ وَشَهْوَةٍ وَنَحْوِ حَجْمِ وَذَوْقٍ وَغَلَكٍ وَأَنْ يَغْتَسِلَ
عَنْ حَدَّثَ أَكْبَرُ لَيْلًا وَيَقُولُ عَقِبَ فِطْرِهِ اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى
رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ وَيَكْثَرُ فِي رَمَضَانَ صَدَقَةٌ وَتِلَاوَةٌ وَاعْتِكَافٌ
لَا سِيَّامَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ

(فصل) شرط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة وبياح

تركه لمرض يضر معه صوم وسفر قصر لا إن طراً أو زالا

ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا بكفر أصلي وصبا أو جنون في غير ردة وسكر كما لو بلغ صائماً ويجب إتمامه أو مفطراً أو أفاق أو أسلم وسن لهم ولريض ومساقر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره

(فصل) من فاته صوم واجب فمات قبل تمكنه من قضاؤه فلا تدارك ولا ائتم ان فات بعذر أو بعده أخرج من تركته لكل يوم مد من جنس فطرة أو صام عنه قريبه مطلقاً أو أجنبي باذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب المد بلا قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله وبقضاء على غير متحيرة أفطر لا نقاذ أدنى مشرف على هلاك أو خوف ذات ولد عليه كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر ويتكرر بتكرار السنين فلو أخر القضاء المذكور فمات أخرج من تركته لكل يوم مدان إن لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمداد لو أحد ويجب مع قضاء كفارة على واطيء بافساد صومه يوماً من رمضان بوطء أئتم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم

أَوْ صَوْمٍ غَيْرِهِ أَوْ صَوْمِهِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ بغيرِ وَطْءٍ مِنْ ظَنِّ
لَيْلٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَبَانَ نَهَارًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ثُمَّ
وَطِئَ وَنَسِيَ وَطِئَ زَنًا أَوْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا وَتَتَكَّرُ بِتَكَرُّرِ
الْإِفْسَادِ وَوُحْدُوثِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ لَا يُسْقِطُهَا

« بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ »

سُنُّ صَوْمٍ عُرْفَةٌ لغيرِ مُسَافِرٍ وَحَاجٍّ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ
وَاثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ وَأَيَّامِ بَيْضٍ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَاتِّصَالُهَا أَفْضَلُ
وَذَهْرٌ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٌ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَالْأَكْرَهُ
كَافِرًا جُمُعَةً أَوْ سَبْتًا أَوْ أَحَدًا بِلا سَبَبٍ وَقَطْعَ نَفْلٍ
غَيْرِ نَسْكَ بِلا عُذْرٍ وَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَحَرْمُ قَطْعِ فَرْضٍ عَيْنِي

« كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ »

سُنُّ كُلِّ وَقْتٍ فِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ أَفْضَلُ لِلَّيْلَةِ
الْقَدْرِ وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا آيَةٌ حَادٍ أَوْ ثَالِثَ عَشْرِينَ
وَأَرْكَانُهُ نِيَّةٌ وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرْضِيَّةٍ فِي نَذْرِهِ وَإِنْ أَطْلَقَهُ كَفَتَتْ نِيَّتُهُ
لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِلا عَزْمٍ عَوْدَ وَعَادَ جَدَّدَ وَلَوْ قَيْدَ بِمَدَّةٍ وَخَرَجَ
لِغَيْرِ تَبَرُّزَ وَعَادَ جَدَّدَ لَا إِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَتَابِعَةً نَخْرَجَ لِعُذْرِ

لا يقطع التتابع وعاد ومسجد والجامع أو لي ولو عين في نذره
مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعيين ويقوم الأول مقام
الأخيرين والثاني مقام الثالث ولبت قدر يسمى عكوفاً ومعتكف
وشروطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر وينقطع كتابعه
بردة وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة
لا تغير مفطرة أن يادر بطهره ولا جنون وإغماء ويجب خروج من
به حدث أكبر من مسجد تعذر طهره فيه بلا مكث ويحسب
زمن إغماء فقط ولا يضر تزني وفطر ولو نذر اعتكاف يوم
هو فيه صائمه لزمه أو أن يعتكف صائها أو عكسه لزمه
وجمعهما

« فصل » نذر مدة وشرط تتابعها لزمه أداء وقضاء أو يوماً
لم يجز تفرقه ولو شرط مع تتابع خروجاً لعارض مباح مقصود
غير مناف صبح ولا يجب تدارك زمنه إن عين مدة وينقطع
التتابع بخروجه بلا عذر ولا تبرؤ ولو بدار له لم يفحش بعدها ولا
له أخرى أقرب أو فحش ولم يجد بطريقه لائقاً أو عاد مريضاً
بطريقه مالم يعدل أو يطال وقوفه ولا لمرض يحوج لخروج

أو لنسيان أولاً فإن راتب إلى منارة للمسجد منفصلة قريبه أو لنحوها
ويجب قضاء زمن خروج لعذر إلا زمن نحو تبرز
(كتاب الحج والعمرة)

يجب كل مرة بتراخ بشرطه وشرط اسلام لصحة فلولي
مال إحرام عن صغير ومجنون ومع تمييز لباشرة والمميز إحرام
بإذن وليه ومع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض اسلام فيجزيه
من فقير لا صغير ورقيق ومع استطاعة لوجوب وهي نوعان
استطاعة بنفسه وشرطها وجود مؤنته سفرًا إلا إن قصر سفره
وكان يكتسب في يوم كفاية أيام ووجود من بينه وبين مكة
مرحلتان أو ضعف عن مشى راحلة مع شق محمل لا في رجل لم
يشد ضرره بها وعدل يجلس وشرط كونه فاضلاً عن مؤنة
عياله وغيرها مما في الفطرة لا عن مال تجارة وأمن طريق نفساً
وبضعا ومالا ويلزم ركوب بحر تعين وغلبت سلامة ووجود
ماء وزاد بمحال يعتاد حملها منها بشن مثل زمانا ومكانا وعلف
دابة كل مرحلة وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات معها
ولو بأجرة كقائد أعمى وثبوت على مركوب بلا ضرر شديد

وَزَمَنٌ يَسْمُ سِيرًا مَعَهُ دَا لُذْسُكَ وَلَا يُدْفَعُ مَالٌ لِّلْحَجَّورِ بِسَفْهِ
 بَلْ يَصْبِحُهُ وَلِيٌّ وَاسْتَطَاعَةٌ بغيره فَتَجِبُ إِنْابَةٌ عَنْ مِيَّتٍ عَلَيْهِ
 نَسُكَكَ مِنْ تَرْكِتِهِ وَمَعْضُوبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَّ حَلَّتَانِ إِبَاجِرَةً
 مِثْلٍ فَضَلَّتْ عَمَّا مَرَّ غَيْرَ مَوْتَةٍ عِيَالِهِ سَفَرًا أَوْ بِمَطِيعٍ بِنَسُكَكَ
 بِشَرْطِهِ لَا مُطِيعٍ بِمَالٍ (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) زَمَانِيهَا الْحَجُّ
 مِنْ شَوَّالٍ إِلَى جَرِّ نَحْرِ فَلَوْ أَحْرَمَ حَلَالٌ فِي غَيْرِهِ انْعَقَدَ عُمْرَةٌ
 وَلَهَا الْأَبْدُ لَا لِحَاجٍّ قَبْلَ نَهْرِ وَمَكَانِيهَا لَهَا مَنْ مَحْرَمٌ حَلٌّ وَأَفْضَلُهُ
 الْجِعْرَانَةُ فَالتَّسْعِيمُ فَالْحَدْيِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِهَا أَجْزَأَتْهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَقَطَّ فَلَا دَمَ وَلِحَجٍّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ
 وَلِنَسُكَكَ لِمَتَوَجَّهٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ وَمِنَ الشَّامِ وَمِصْرَ
 وَالْمَغْرِبِ الْجَحْفَةَ وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمُ وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ
 قَرْنٌ وَمِنَ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ فَوْقَ مِيقَاتِ
 لِحْرَامٍ مِنْهُ وَمِنْ أَوَّلِهِ وَلِمَنْ لَا مِيقَاتَ بِطَرِيقِهِ إِنْ حَاذَاهُ مُحَاذَاهُ
 أَوْ مِيقَاتَيْنِ مُحَاذَاهُ أَقْرَبُهُمَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَمَرَّ حَلَّتَانِ مِنْ مَكَّةَ وَلِمَنْ
 دُونَ مِيقَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُ مُرِيدٌ نَسُكَكَ ثُمَّ أَرَادَ مُحَلَّهُ وَمَنْ جَاوَزَ
 مِيقَاتَهُ مُرِيدٌ نَسُكَكَ بِلَا إِحْرَامٍ كَزَمَهُ عَوْدُهُ إِلَّا لِعَذْرِ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ

و عَادَ بَعْدَ تَلْبُسِهِ بِعَمَلِ نَسَكٍ لَزِمَهُ مَعَ الْإِثْمِ دَمٌ (بَابُ الْإِحْرَامِ)
 الْأَفْضَلُ تَعْيِينُ بَأَن يَنْوِي حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنْ أَطْلَقَ فِي
 أَشْهُرِ حَجٍّ صَرْفَهُ بِنِيَّةٍ لِمَا شَاءَ ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَالْحُرَامِ
 زَيْدٌ فَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُ زَيْدٍ وَإِلَّا فَكَالْحُرَامِ فَإِنْ
 تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ نَوَى قِرَانًا ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَسَنَ نَظَقَ بِنِيَّةٍ
 فَتَلْبِيَةٍ لَا فِي طَوَافٍ وَسَعَى وَطَهَرَ لَا أَحْرَامٍ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَبَذَى
 طَوًى لِمَارٍ بِهَا أَفْضَلُ وَلَوْ قُوفٌ بِعَرَفَةَ وَبِمَزْدَلِفَةَ غَدَاةَ نَحْرٍ وَلَرَمَى
 تَشْرِيقٍ وَتَطْيِيبُ بَدَنِ وَلَوْ بِمَسَالِهِ جَرَّمَ لَا أَحْرَامٍ وَحَلَّ فِي ثَوْبٍ
 وَاسْتِدَامَتُهُ وَسَنَ خَضَبُ يَدَيِ امْرَأَةٍ لَهُ وَيَجِبُ تَجَرُّدُ رَجُلٍ لَهُ عَنِ
 مَحِيطٍ وَسَنَ لَبَسُهُ أَزَارًا وَرِدَاءً أَيْضِينَ وَنَعْلَيْنِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
 لَا أَحْرَامَ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ وَسَنَ أَكْثَارُ تَلْبِيَةٍ
 وَرَفْعُ رِجْلٍ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ وَعِنْدَ تَغَايُرِ أَحْوَالٍ أَكْدُ وَلَفْظُهَا
 لِيَاكُ اللَّهُمَّ لِيَاكُ الْحَوْلُ مَنْ رَأَى مَا يَعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ لِيَاكُ إِنْ
 الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ النَّارِ

(بَابُ صِفَةِ النَّسَكِ) الْأَفْضَلُ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ وَقُوفِ

ومن ثنية كداء وان يقول عند لقاء الكعبة رافعاً يديه واقفاً
اللهم زد هذا البيت تشريفاً إلى آخره اللهم أنت السلام إلى آخره
فيدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف قدوم إلا
لمذرو ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل وقوف ومن
قصداً الحرم لا لنسك سن أحرام به

(فصل) واجبات الطواف ستره وطهره فلو زال فيه جدد
وبنى وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه وبدؤه بالحجر
الأسود محاذياً له أو لجزئه يده فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه
سبعاً وفي المسجد ونيته إن استقل وعدم صرفه وسن أن يمشي
في كله ويستلم الحجر أول طوافه ويقبله ويسجد عليه فإن
عجز استلم يده فبنحو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها ويستلم
اليمني ويقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك
الح وقبالة الباب اللهم أن البيت بيتك الخوئين اليمانيين ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
ومأثوره أفضل فقراءة فقير مأثور ويراعى ذلك كل طوفة
ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعده سعي مطلوب

بأن يسرع مشيه مقارباً خطاه ويقول فيه اللهم اجعله حجاً مبروراً
 الخ ويضطبع في طواف فيه رمل وفي سعي بأن يجعل وسط ردائه
 تحت منكبه الأيمن وطر فيه على الأيسر ويقرب من البيت
 فلو فات رمل بقرب وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة بعد ويوالي
 كل طوافه ويصلي بعده ركعتين وخلف المقام أولى ففي الحجر
 في المسجد ففي الحرم حيث شاء بسورة الكافرون والاختصاص
 ويجهر ليلاً ولو حمل شخص محرماً لم يطف عن نفسه ودخل
 وقت طوافه وطاف به ولم ينو لنفسه أو لهما وقع للمحمول إلا
 أن أطلق وكان كالمحمول فله وسن أن يستلم الحجر بعد طوافه
 وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي وشرطه أن يبدأ بالصفا
 ويختم بالمروة ويسعى سبعا ذهابه من كل الآخر في السعي مرة
 وبعد طواف ركن أو قدوم ولا يتخللها الوقوف ولا تسبب إعادة
 سعي وسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قامة ويقول كل
 الله أكبر ثلاثاً والله الحمد إلى آخره ثم يدعو بما شاء ويثبث الذكر
 والدعاء ويمشي أول السعي وآخره ويعتدو الذكر في الوسط
 ومحلهما معروف (فصل) سن للامام أن يخطب بمكة سابع الحجة

بعد ظهر أو جمعة خطبة يأمر فيها بالغدو إلى منى ويعلمهم المناسك
ويخرج بهم من غدٍ بعد أصبح إلى منى ويبيتوا بها ويقصدوا
عرفة إذا أشرقت الشمس على ثبير ويقوموا بقربها بنمرة إلى
الزوال ثم يذهب بهم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين ثم
يجمع بهم العصرين تقديمًا ويقفوا بعرفة ويكثروا الذكر والدعاء
إلى الغروب ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعوا بها المغرب والعشاء
تأخيرًا وواجب الوقوف حضوره وهو أهل للعبادة بعرفة بين
زوال وجف نحر ولو فارقها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
وقفوا العائر غلطًا ولم يقللوا أجزاءهم (فصل) يجب مبيت
لحظة بمزدلفة من نصف إن فمن لم يكن بها فيه لزمه دم وسن
أن يأخذوا منها حصي رمى نحر ويقدم نساء وضعفة بعد نصف
إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغلس ثم يقصدوا منى
فاذا بلغوا المشعر الحرام استقبلوا ووقفوا وهو أفضل وذكروا
ودعوا إلى إسفار ثم يسيروا ويدخلوا منى بعد طلوع شمس
فيرمي كل سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند
ابتداء نحو رمى ويكب مع كل رمية وحلق وعقبه ويذبح

مِنْ مَعَهُ هَدًى وَيُحَاقِقُ وَيُقَصِّرُ وَالْحَاقِقُ أَفْضَلُ لِلَّذِي كَرِهَ وَالتَّقْصِيرُ
 لغيرِهِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسٍ وَسُنٌّ لِمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
 إِمْرَارُ مُوسَى عَلَيْهِ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ لَهَا كَنْ فَيَسْعَى إِنْ لَمْ
 يَكُنْ تَسْعَى فَيَعُودُ إِلَى مَنَى وَسُنٌّ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ نَحْرِ كَمَا ذُكِرَ
 وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا لَا الذَّبْحُ بِنِصْفِ لَيْلَةِ نَحْرِ لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ وَيَبْقَى
 وَقْتُ الرَّمْيِ الْأَخْتِيَارِيِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ وَلَا آخِرَ لَوْ قَتَلَ الْحَاقِقُ
 وَالطَّوَّافِ وَسَيَأْتِي وَقْتُ الذَّبْحِ وَحَلُّ بَاثْنَيْنِ مِنْ رَمَى نَحْرِ وَحَلَقِ
 وَطَوَّافٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَوَطْءٍ وَمَقْدَمَاتِهِ وَبِالثَّلَاثِ الْبَاقِي (فَصْلٌ)
 يَجِبُ مَبِيتٌ بِمَنْىَ آيَالِي تَشْرِيقِ مُعْظَمِ لَيْلٍ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ
 زَوَالٍ إِلَى الْجِهْرَاتِ فَإِنْ نَفَرَ فِي الثَّانِي بَعْدَ رَمِيهِ جَازٍ وَسَقَطَ مَبِيتُ
 الثَّلَاثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا وَشَرْطُ الرَّمْيِ تَرْتِيبٌ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَيَبْدُ
 وَبِحَجَرٍ وَقَصْدُ الرَّمْيِ وَتَحَقُّقُ إِصَابَتِهِ وَسُنٌّ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى
 الْخَذْفِ وَمَنْ عَجَزَ أَنْ يَبْ وَلَوْ تَرَكَ رَمِيًّا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي تَشْرِيقِ
 أَدَاءٍ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ بِثَلَاثِ رَمِيَّاتٍ وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِ نَحْوِ حَائِضٍ
 طَوَّافٌ وَدَاعٍ بِفِرَاقِ مَكَّةَ وَيُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ فَإِنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةٍ
 قَصْرٍ وَطَافَ فَلَا دَمَ وَإِنْ مَكَثَ بَعْدَهُ لَا لِصَلَاةٍ أُقِيمَتْ أَوْ شُغْلٍ

سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) أركان الحج إحرام ووقوف وطواف وسعي وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تشجر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤدىان بافراد بان يحج ثم يعتمر ويتمتع بان يعكس بان يحرم بها أو بعمره ثم يحج قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله ويتمتع عكسه وأفضلها إفراد إن اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والقارن دم إن لم يكونا من حاضري الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ولم يعد لأحرام الحج إلى ميقات ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج والفضل ذبحه يوم نحر فإن عجز بحرم صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة وسبعة في وطنه ولو فاته الثلاثة لزمه أن يفرق في قضائها بينهما وبين السبعة بقدر تفريق الأداء وسن تتابع كل (باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يعد ساترا ولبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز إلا الحاجة وعلى كل تطيب لبدنه أو ملبوسه بما يقصد رائحته ولا يكره غسله بنحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحيته

وإزالة شعره أو ظفره إلا لعذر وفي شعرة أو ظفر مدواثنين
 مدان إن إختار ذمًا وثلاثة ولاء فدية ووطء ومقدّماته بشهوة
 ويفسد به خبيث قبل التحللين وعمره مفردة ويجب به بدنة على الرجل
 ومضى في فاسدها واعادة فوراً وتعرض لما كول برى وحشى
 ومتولد عنه ومن غيره كحلال بحرّم فان تلف ضمنه ففي نعمامة بدنة
 وأخذ من بقر وحش وحمارة بقرة وظبي تيس وظبية عنز
 وغزال معز صغير وأرنب عناق ويربوع ووبر جفرة وحمّام شاة وما
 لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة مالا مثل له منه وحرّم
 تعرض لنابت حرّم مما لا يستتبت ومن شجر لا أخذه لهاثم
 ولدواء ولا أخذ أذخر ومؤذ ويضمن به في شجرة كبيرة بقرة
 وما قاربت سبعها شاة وحرّم المدينة ووج كحرّم مكة في حرمة
 نبط وفي مثلي ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم
 أو أعطاهم بقيمته طعاماً أو صوم لكل مد يوماً وغير مثلي
 تصدق بقيمته طعاماً أو صوم فان انكسر مد صام يوماً وفي
 فدية فحرّم غير مفسد وصيد ونابت ذبح أو تصدق بثلاثة أصع
 لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام أو دم ترك ما مور كدم تمتع وكذا دم

فوات ويذبحه في حجة الاعادة ودم الجبران لا يختص بزمن
ويختص بالحرم وصرفه كبذله اسأينه وأفضل بقعة لذبح
معتبر غير قارن المروءة والحاج منى وكذا الهدي مكانا ووقته
وقت أضحية (باب الأحصار والفوات) لمحصر تحلل كنحو
مريض شرطه بذبح حيث عذر خالق بنيته فيهما وبشرط ذبح
من نحو مريض فان عجز فطعام بقيمة أفصوم لكل مد يوما
وله تحلل حالا ولو أحرمت رقيق أو زوجة بلا إذن فمالك أمره
تحليله ولا إعادة على محصر فان كان فرضا ففي ذمته إن استقر
عليه وإلا اعتبرت استطاعته بعد وعلى من فاته وقوف تحلل
بعمل عمرة ودم واعادة

(كتاب البيع) أركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كبعثك وتملكك واشترمني وكجعلته لك بكذا وقبول
كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم كبعني وشرط فيهما أن
لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل وإن يتوافقا معنى
فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة لم يصح وعدم تعليق
وتأقيت وفي الماقد إطلاق تصرف وعدم إكراه بغير حق وإسلام

مَنْ يُشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ نَحْوُهُ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ مُرْتَدٌّ لَا يُعْتَقُ عَلَيْهِ
 وَعَدَمُ حِرَابَةٍ مَنْ يُشْتَرِي لَهُ عِدَّةٌ حَرْبٍ وَفِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ طَهْرٌ
 أَوْ إِمْكَانٌ بِغَسَلٍ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُكُنُّ طَهْرُهُ
 وَلَوْ دُهْنًا وَتَقَعُّ وَلَوْ مَاءٌ وَتَرَابًا بِمَعْدِنِهَا فَلَا يَضَحُّ بَيْعُ حَشَرَاتٍ
 وَسَبَاعٍ لَا تَنْفَعُ وَنَحْوِ حَبْتِي بَرٍّ وَآلَةٍ لَهْوٍ وَإِنْ تَمُولَ رُضُوضُهَا
 وَقَدْرَةٌ تَسَاهِيهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ ضَالٍّ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ
 وَلَا جُزْءٌ مُعَيَّنٌ يَنْقُصُ فَصْلُهُ وَلَا مَرْهُونٌ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَا جَانِ
 تَعْلُقُ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ قَبْلَ إِخْتِيَارِ فِدَاءٍ وَوَلَا يَتَّهَمُ عَقْدُ مُضَوَّلِي
 وَيَصِحُّ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْ بَانَ لَهُ وَعِلْمٌ وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ صَبْرَةٍ وَإِنْ
 جُهِلَتْ صِيغَاتُهَا وَصَبْرَةٍ كَذَلِكَ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَمَجْهُولَةُ الصِّيغَانِ
 بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ لَا يَبِيعُ لِأَحَدٍ ثَوْبَيْنِ
 وَلَا بِأَحَدِيهَا أَوْ بِعَلٍّ ذَا الْيَتِ بَرٍّ أَوْ بِزَنَةِ ذِي الْحِصَاةِ ذَهَبًا أَوْ
 بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرَ وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ وَتَمَّ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ أَوْ نَقْدَانِ
 وَلَا غَالِبَ اشْتَرَطَ تَعَيَّنَ إِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا وَلَا يَبِيعُ غَائِبٌ وَتَكْفِي
 مُعَايَنَةُ عَوَضٍ وَرَوِيَّةٌ قَبْلَ عَقْدٍ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِهِ وَرَوِيَّةٌ
 بَعْضُ مَبِيعٍ دَلٌّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ صَبْرَةٍ نَحْوِ بَرٍّ وَأَنْمُوزِجٍ لِمِثَالِ

أو كان صوانا للباقي لبقائه كقشر رمان ويبض وقشرة سُفلى
 لجوز أو لوز وتعتبر رؤيته تليق وصح سلم أعمى لعوض في ذمته
 (باب الربا) إنا يحرم في نقد وما قصد ليطعم تقوتاً أو تفكهاً أو
 تدأوياً فاذا بيع ربوي بجنسه شرط حلول وتقابض قبل تفرق
 ومماثلة يقيناً بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه وفي غير ذلك بوزن إن
 كان أكبر من تمر وإلا فبعادة بلد البيع أو بغير جنسه واتحد
 علة وشرط حلول وتقابض كادقة أصول مخالفة الجنس وخلوها
 وأدهانها ولحومها وألبانها وتعتبر المماثلة في غير العرايا بجفاف فلا
 يباع رطب برطب ولا بجاف ولا تكفي فيما يتخذ من حب إلا
 في دهن وكسب صرف وتكفي في العنب والرطب عصيراً أو
 خلاً وتعتبر في لبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صرفاً فلا تكفي في باقي
 أحواله كجبن ولا فيما أثرت فيه النار بنحو طبخ ولا يضر
 تأثير تمييز كعدل وسمن وإذا جمع عقد جنساً ربوياً من الجانبين
 واختلف المبيع كمد عجوة ودرهم بمثلها أو بمدّين أو درهمين
 وكجيد وري بمثلها أو بأحد هما فباطل كبيع نحو لحم بحیوان

(باب ٢) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسَبِ الْفَحْلِ وهو ضرابه ويقال مأؤه فتحرم أجرته وتمن مأؤه وعن حبل الحبلة وهو نتاج النتاج بأن يبيعه أو بضمن إليه والملاقيح وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي الأَصْلَابِ والملاَمسة بأن يلمس ثوباً لم يره ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعته والمناذرة بأن يجعل النبد بيعاً والحصة بأن يقول بعثك من هذه الأثواب ما تقع عليه أو بعثك ولك الخيار إلى رميها أو يجعل الرمي بيعاً والعربون بأن يشتري سلعة ويُعطيه نقداً ليكون من الثمن إن رضيها وإلا فبهاً وتفرق لابنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يميز فإن فرق بنحو بيع بطل وبيعتين في بيع كبعثك بألف نقداً أو بألفين لسنة وبيع بشرط كبيع بشرط بيع أو قرض وكبيع زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحصده أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع ثمر وأجل ورهن وكفيل معلومين لعوض في ذمة وإشهاد وإن لم يعين الشهود وبفوت رهن أو إشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة

حاملًا أو ذاتِ لبنٍ وبشرطِ مقتضاهُ كقبضٍ وردٍّ بعيبٍ أو مالا
 غرضٍ فيه كانَ لا يَأْ كُلَ إِلَّا كَذَا أو اعتاقه مُنْجَزًا مطلقًا أو عن
 مُشْتَرٍ ولِبَائِعٍ مَطَالِبَةٍ بِهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ دَابَّةٍ وَحَمَلِهَا أو أَحَدِهَا كَبَيْعِ
 حَامِلٍ بِحَرٍّ وَيَدْخُلُ جَمَلُ دَابَّةٍ فِي بَيْعِهَا مطلقًا (فصلٌ) من المُنْهَى
 مَا لَا يَبْطُلُ بِالنَّهْيِ كَبَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ قَدِمَ بِمَا تَعَمُّ حَاجَةٌ إِلَيْهِ لِبَيْعِهِ
 حَالًا فَيَقُولُ الْحَاضِرُ أَرْكَه لَا يَبْعُهُ تَدْرِيجًا بِأَعْلَى وَتَلْقَى رُكْبَانُ
 اشْتَرَى مِنْهُمْ بَغِيرَ طَلَبِهِمْ مَتَاعًا قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ
 وَخَيْرُوا إِنْ عَرَفُوا الْغَبْنَ وَسُومَ عَلَى سُومٍ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ وَبَيْعٍ عَلَى
 بَيْعٍ وَشِرَاءٍ عَلَى شِرَاءٍ زَمَنَ خِيَارٍ بَغِيرِ إِذْنٍ وَنَجَشٍ بِأَنْ يَزِيدَ فِي
 ثَمَنِ لِبَغِيرٍ وَلَا خِيَارَ وَبَيْعٍ نَحْوِ رُطْبٍ لِيَتَّخِذَهُ مُسْكِرًا (فصلٌ) بَاعَ
 حِلًّا وَحَرَمًا صَحَّ فِي الْحِلِّ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمَا وَخَيْرٌ
 مُشْتَرٍ جَهْلٍ أَوْ نَحْوِ عَبْدِيهِ قَتْلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَنْفَسَخْ
 فِي الْآخِرِ بَلْ يَتَخَيَّرُ مُشْتَرٍ فَإِنْ أَجَازَ فَبِالْحَصَّةِ وَلَوْ جَمَعَ عَقْدَيْنِ
 لَازِمَيْنِ أَوْ جَائِزَيْنِ كَالْجَارَةِ وَبَيْعٍ أَوْ وَسَلَمٍ أَوْ شَرِكَةٍ وَقِرَاضٍ
 صَحَّا وَوُزَعِ الْمُسَمَّى عَلَى قِيَمَتِهِمَا وَيَتَعَدَّدُ بِتَفْصِيلِ ثَمَنِ وَبِتَعَدُّدِ
 عَاقِدٍ وَلَوْ وَكَيْلًا لَا فِي رَهْنٍ وَشَفْعَةٍ «بَابُ الْخِيَارِ» يَثْبُتُ خِيَارُ

مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقاً كـ بوي وسلم لا بيع
عبد منه وبيع ضمنى وقسمة غير رد وحوالة وسقط خيار من
اختار لزومه وكل بفرقة بدن عرفاً طوعاً فيبقى ولو طال مكثهما
أو تماشيا منازل ولو مات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف
نافى فرقة أو فسخ قبلها (فصل) لهما شرط خيار فيما فيه
خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتراً أو ربوي وسلم مدة معلومة
ثلاثة فأقل من الشرط والمالك فيها لمن انفرد بخيار وإلا فهو قوف
فإن تم البيع بان أنه لمشتراً من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ
بنحو فسخت وإلا جازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق
وبيع وإجارة وتزويج ووقف لمن باع فسخ ومن مشتراً إجارة
لا عرض على بيع وإذن فيه « فصل » لمشتراً جاهل خيار
بتغير فعله وهو حرام كتصريته وتحمير وجهه وتسويد شعره
وتجميده وحبس ماء قناة أو رحي أرسل عند البيع لا لطنخ ثوبه
بعد ادوبظهور عيب باق ينقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح
أو قيمتها وغلب في جنسها عدمه كخيشاء وجراح وعض وزياناً
وسرقة وإباق وبختر وضمنان وبول بهراش إن خالف العادة حدث

قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم يقطع بجناية سابقة
ويضمنه البائع بقتله بردة سابقة لاجموتته برض سابق ولو باع
بشرط براءته من العيوب برىء عن عيب باطن بحيوان موجود
حال العقد جهله ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف
بعد قبضه مبيع غير ربوي بيع بجنبه ثم علم عيباً فله أرش وهو
جزء من ثمنه نسبه اليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو
كان سليماً اليها ولو رده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويعتبر
أقل قيمتهما من بيع الى قبض ولو ملكه غيره فعلم عيباً فلا
أرش فان عاد فله رده والرد فوري عادة فلا يضر نحو صلاة
وأكل دخل وقتها فيرده ولو بوكيله أو يرفع الأمر لحاكم
وهو آكد في حاضر وواجب في غائب وعليه إرشاد بفسخ في
طريقه أو بوكيله أو عذره فان عجز لم يلزمه تلفه به وترك
استعمال لا ركوب ماعسر سوقيه وقوده فلو استخدم رقيقاً أو
رك على دابة سرجاً أو كافاً فلا رد ولا أرش ولو حدث عنده
عيب سقط الرد القهري ثم إن رضي به البائع رده عليه أو قنع
به وإلا فان اتفقا في غير الربوي على فسخ أو أجازة مع أرش

وإلا أجيب طالباها وعليه إعلامُ بائع فوراً بالحادث فإن آخر بلا
عذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه
ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطيخ مدود بعضه رد
ولا أرش ويرد مع المصرة المأكولة صاع تمر وإن قل اللبن
إذا لم يتسققا على غير الصاع (فروع) لا يُرد بعيب بعض ما يبيع
صفة ولو اختلفا في قدم عيب حلف بائع كجوابه وزيادة متصلة
كسمن تتبعه كحمل قارن بيما ومنفصلة كولد وأجرة لا تمنع
رداً كاستخدام ووطء ثيب وهي لمن حدثت في ماسكه وزوال
بكاره عيب (باب) المبيع قبل قبضه من ضمان بائع وإن أبرأه
مشتري فإن تلف أو أتلفه انفسخ واتلاف مشتري قبض وإن جهل
وخير باتلاف اجنبي فإن أجاز غرمه أو فسخ غرمه البائع ولو
تعيب أو عيبه بائع فرضيه مشتري أو عيبه مشتري أخذه بالثمن أو
اجنبي خير فإن أجاز وقبض غرمه الأرش ولا يصح تصرف
ولو مع بائع بنحو بيع ورهن فيما لم يقبض وضمن بعقد ويصح
بنحو إعتاق ووصية وله تصرف فيما له بيد غيره مما لا يضمن
بعقد كوديعة وما أخذ بسوم وصح استبدال ولو في صلح

عن دين غير مشن لغير دين ودين قرض وإتلاف كبيعته
 لغير من هو عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة وشرط في متفق
 علة ربا قبض في المجلس وفي غيرها تعيين فيه فقط وقبض غير
 منقول بتخليته لمشتري وتفرغه من متاع غيره ومنقول بنقله لما
 لا يختص بائع به أو باذنه فيكون مغيرا له وشرط في غائب مضي
 زمن يمكن فيه قبضه (فروع) له استقلال بقبض إن كان الثمن
 مؤجلا أو سلم الحال وشرط في قبض ما يبيع مقدرا مع ما مر نحو
 ذرع ولو كان له طعام مقدرا على زيد ولعمرو عليه مثله فليكمـل
 لنفسه ثم لعمرو ويكفي استدامته في نحو المكيال فلو قال اقبض
 منه مالي عليه لك ففعل فسد القبض له ولكل حبس عوضه
 حتى يقبض مقابله إن خاف فوته وإلا فإن تنازعا أجبرا إن عين
 الثمن وإلا فبائع فاذا سلم أجبر مشتري إن حضر الثمن وإلا فإن أيسر
 فلبائع فسخ أو أيسر فإن لم يكن ماله بمسافة قصر حجب عليه
 في أمواله حتى يسلم وإلا فلبائع فسخ فإن صبر فالحجر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مشتري
 لغيره وليتسك العقد فقبل فبيع بالثمن الأول وإن لم يذكر ولو

حط عنه كُتْلُهُ بعد لزوم تولية أو بعضه إنحط عن المتولى وإشراكه
ببعض مبين كتولية فلوا طلق صح مناصفة وصح بيع مربحة
كبت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح دة يازده
ومحاطة كبت بما اشترت وحط دة يازده ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل في بعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على
ثمنه ومؤن استرباح كأجرة كبال ودلال وحارس وقصار وقيمة
صنع لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به
وليصدق بائع في أخباره فلو أخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد
وربحه ولا خيار أو أخبر بأزيد وزعم غلطاً فان صدقه صح
وإلا فان لم يبين لغلطه محتملاً لم يقبل قوله ولا يثبت وإلا
سقط وله تخايف مشترفيهما أنه لا يعرف (باب الأصول والثمار)
يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو في عريضة لا في رهنها
ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل مجزأ وتؤخذ ثمرته مرة بعد
أخرى كقت وبفسج وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع
لا يدخل ان جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولا أجرة مدة
بقائه وبذر كناية ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع

بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة
 وخير مشتري ان جهل وضرر قلعها ولم يتركها له بائع أو ضرر تركها
 وإلا فلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مدة التفريغ بعد
 قبض حيث خير مشتري ويدخل في بيع بستان وقرية أرض
 وشجر وبناء فيهما ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب
 منصوبة وحلقاتها وإجانات ورّف وسلم مثبتات وحجر رحا
 ومفتاح غلق مثبت لا منقول كدلو وبكرة وسرير وفي دابة نعلها
 لارتقيق ثيابه وفي شجرة رطبة أغصانها الرطبة وورقها وكذا
 عروقها ان لم يشترط قطع لا مغرسها وينتفع به ما بقيت ولو
 أطلق بيع يابسة لزم مشترياً قلعها وثمره شجر مبيع ان شرطت
 لأحدهما فله وإلا فان ظهر شيء فهي لبائع وإلا فامشتر وإما
 تكون لبائع ان تحدد حمل وبستان وجنس وعقد وإلا فلكل
 حكمه وإذا بيعت ثمرة له فان شرط قطعها لزمه وإلا فله تركها
 اليه ولكل سقي لم يضر الآخر وإن ضرهما حرم إلا برضاها
 أو أحدهما وتنازعا ففسخ ولو امتص تمر رطوبة شجر لزم البائع
 قطع أو سقي (فصل) جاز بيع تمر ان بدا صلاحه مطلقاً وبشرط

قطعه أو ابقائه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن
 كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط
 قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فمع
 أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ما مر بلوغه صفة
 يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا
 صلاحه سقيه ما بقي ويتصرف المشتري ويدخل في ضمانه بعد
 تخلية فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خير مشتري ولا
 يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده كتبن وقضاء إلا
 بشرط قطعه فإن وقع اختلاط فيه أو فيما لا يغلب قبل تخلية
 خير مشتري إن لم يسمح له بائع ولا يصح بيع بر في سذب له بصاف
 وهو المحاقلة ولا رطب نلى نخل بتمر وهو المز آتنة ورخص
 في بيع العري أو هي بيع رطب أو عنب على شجر خرصاً ولولا غنياء
 بتمر أو زبيب كيلا فيما دون خمسة أو سق فإن زاد في صفقات
 جاز وشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر

(باب الاختلاف في كيفية العقد) يختلف مال لكا أمر

عقد في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه

أوصفته أو أجل أو قدره ولا يئسنة أو تعارضها تحالفاً لياً فيحلف
كل ميميناً تجمع نفيًا وإثباتاً ويُسَدُّ أُنْفَى وبائع ندباً ثم إن أعرضا أو
تراضيا وإلا فإن سَمَحَ أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما
أو الحاكم ثم يُردُّ مبيعُ زيادة متصلة وأرُش عيب فإن تلف ردُّ
مثله أو قيمته حين تلف ولو ادعى بيعاً والآخر هبةً حلف
كل على نفي دعوي الآخر ثم يردُّه مدعيها بزوائده أو صحته
والآخر فسادَه حلف مدعيها غالباً ولو ردَّ مبيعاً معيناً معيباً فأنكر
البائع أنه المبيع حلف

(باب في الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير إذن سيده
وإن سكت عليه فبرده للمالك فإن تلف في يده ضمنه في ذمته
أو يد سيده ضمن المالك أيهما شاه والرقيق إنما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب إذنه وإن أبق وليس
له نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا
يعامل سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم الأذن بسمع
سيده أو بينة أو شيوخ ولو تلف في يد مأذون ثمن سلعة باعها
فاستحققت رجع عليه مُشْتَرِ بَدَلِهِ وإياه مطالبة السيد به كما

يُطَالِبُهُ بِشَمَنِ مَا اشْتَرَاهُ الرُّقِيقُ وَلَا يَتَعَلَقُ دِينَ بِتَجَارَتِهِ وَبِكَسْبِهِ
 قَبْلَ تَحْجَرٍ وَلَا يَمْلِكُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ (بَابُ السَّلَامِ) هُوَ بَيْعُ
 مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ بِلَفْظِ سَلَامٍ فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَشَرْطُ
 لَهُ مَعَ شَرْطِ الْبَيْعِ حُلُولُ رَأْسِ مَالٍ وَتَسْلِيمُهُ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ
 فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ سَلَّمَ فِيهِ صَحَّ كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمُسْلِمَ لِأَن
 أَحِيلَ بِهِ وَإِنْ قَبِضَ فِيهِ وَمَتَى فُسِّخَ وَهُوَ بَاقٍ رُدُّهُ وَإِنْ غُيِّنَ فِي
 الْمَجْلِسِ وَبَيَّنَّ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ إِنْ أَسْلَمَ فِي مُؤَجَّلٍ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلَحُ
 لَهُ أَوْ لِحَمَلِهِ مَوْنَةٌ وَصَحَّ حَالًا وَمُؤَجَّلًا بِأَجَلٍ يَعْرِفَانَهُ أَوْ عَدْلَانِ
 كَالْيَ عِيدٍ أَوْ جُمَادَى وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُطْلَقُهُ حَالٌ وَإِنْ عَيَّنَا
 شَهْرًا وَلَوْ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ صَحَّ وَمُطْلَقُهَا هِلَالِيَّةٌ فَإِنْ انْكَسَرَ
 شَهْرٌ حَسَبَ الْبَاقِي بِأَهْلَةٍ وَتَمَّتْ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَقَدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ
 عِنْدَ وَجُوبِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ وَلَوْ بِمَحَلٍّ اعْتِيدَ نَقْلُهُ ابْيَعِ فَلَوْ أَسْلَمَ
 فَمَا يَمُرُّ كَصَيْدٍ بِمَحَلٍّ عَزَّةٍ وَلَوْ لَوْ كِبَارٍ وَيَأْقُوتِ وَأَمَّةٍ وَأَخِيهَا
 أَوْ وَلَدِهَا لَمْ يَصَحَّ أَوْ فَمَا يَمُرُّ فَاَنْقَطَعَ فِي مَحَلِّ خَيْرٍ لَا قَبْلَ انْقِطَاعِهِ
 فِيهِ وَعَلِمٌ بِقَدْرِ كَيْلًا أَوْ نَحْوَهُ وَصَحَّ نَحْوُ جَوْزٍ بَوْزَنٍ وَمُوزُونٍ
 بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا وَمَكِيلٌ بَوْزَنٌ لَا بَعْدَ وَوَجِبَ فِي لَبَنِ عَدٍّ

وُسنٌ وُزنٌ وُفسدٌ بتعيين نحو مكيال غير مُعتادٍ وقدر من نمر
 قرينة قليل ومعرفة أوصاف يظهري بها اختلاف غرض وليس
 الأصل عدمها وذكرها في العقد بلغة يعرفانها وعدلان لا جردة
 وردانة ومطلقة جيد فيصح في منضبط وإن اختلف كغائب
 وخز وشهد وجبن وأقطي وخل تمر أو زبيب لا فيما لا ينضبط
 مقصوده كهريسة ومعجون وغالية وخف مركب وترياق مخلوط
 ورؤس حيوان ولا فيما تأثير ناره غير منضبط ولا مختلف كبرمة
 وكوز وطس وققم ومنازة وطنجير معولة وجلد ويصح فيما
 صب منها في قالب وأسطال وشرط في رقيق ذكر نوعه كتركي
 ولونه مع وصفه وسنه وقده طولا أو غيره تقريبا وذكوره
 وأنثيته لا كحبل وسمن ونحوهما وفي ماشية تلك إلا وصفا وقد
 وفي طائر نوع وجهته وفي لحم غير صيد وطائر نوع وذكره خصي
 رضيع معلوف جذع أو ضدها من فخذ أو غيرها ويقبل عظم
 مُعتاد وفي ثوب جنسه ونوعه وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاقته
 ونسجه أو ضدها ومطلقة خام وصح في مقصور ومصبوغ قبل
 نسجه وفي تمر أو زبيب أو حب نوعه ولونه وبلده وجرمه

وعتقه وحداثته وفي عسل مكانه وزمانه ولونه (فصل) صح
 أن يؤدى عن مسلم فيه أجود أو أردأ صفة ويجب قبول الأجود
 ولو عجل مؤجلاً فلم يقبله لغرض صحيح ككونه حيواناً أو
 وقت نهب لم يجبر ولو ظفر به بعد الحيل في غير محل التسليم
 ولتقله مؤنة لم يلزمه أدائه ولا يطالبه بقيمة وإن امتنع من
 قبوله ثم لغرض لم يجبر (فصل) الأقراض سنة بإيجاب
 كأقرضتك هذا أو كخذه بمثله وقبول وشرط المقرض اختياره
 وأهليته تبرع وإنما يقرض ما يسلم فيه إلا أمة تحل للمقرض
 ومالك بقبضه وللمقرض رجوع لم يبطل به حق لازم ويرد
 مثلاً ولتقوم مثلاً صورة وأداؤه صفة ومكاناً كسلم فيه لكن
 له المطالبة في غير محل الأقراض بقيمة ماله مؤنة بمحل الأقراض
 وقت المطالبة وفسد بشرط جر نفعا للمقرض كرد زيادة
 وكأجل لغرض كزمن نهب والمقرض ملى فلو رد أزيد بلا
 شرط فحسن أو شرط انقص أو أن يقرضه غيره أو أجل بلا
 غرض لغى الشرط فقط وصح بشرط رهن وكفيل وإشهاد
 (كتاب الرهن) أركانه عاقدة ومروهون ومروهون به

وصيغة وشروط فيها ما في البيع فان شرط فيه مقتضاه كالتقدم
 مرتين به أو مصلحة له كإشهاد أو مالا غرض فيه صح لا ما يضر
 أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائد
 مرهونة وفي العاقد ما في المقرض فلا يرهن ولي مال محجوره
 ولا يرهن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وفي المرهون كونه
 عيناً ولو مشاعاً أو أمة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة
 ويقوم المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن
 عليهما ورهن جان ومردت كبيعها ورهن مدبر ومعلق عتقه
 بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادُه إن
 أمكن تخفيفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادِه ولو
 احتمالاً أو شرط ببيع وجعل ثمنه رهناً وجفف في الأولي إن رهن
 بمؤجل لا يحل قبل فسادِه وبيع في غيرها عند خوفه ويكون في
 الأخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهناً ولا يضر طرو ما عرضة له
 كبر ابتل وصح رهن معار بأذن وتعلق به الدين فيشترط
 ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتتين وبعد قبضه لا رجوع فيه
 ولا ضمان لو تلف وبيع بمراجعة ماله في حال ثم رجع بثمنه

وفي المرهون به كونه ديناً معلوماً ثابتاً لازماً ولو مآلاً وصح
 مزج رهن بنحو بيع إن توسط طرف رهن وتأخر الآخر
 وزيادة رهن بدین لا عكسه ولا يلزم إلا بقبضه بأذن أو إقباض
 ممن يصح عقده وله إجابة غيره لا مقبض ورقيقه لا مكاتبه ولا
 يلزم رهن ما بيد غيره منه إلا بمضي زمن إمكان قبضه واذنه
 فيه ويبرأ به عن ضمان يد إيدائه لا إرتهانه ويحصل رجوع
 قبل قبضه بتصرف يُزيل ملكاً كهيئة مقبوضة وبرهن كذلك
 وكتابة وتدير وإحبال لا بوطء وتزويج وموت عاقد وجنونه
 وتخمر وأباق وليس لراهن مقبض رهن ووطء وتصرف يُزيل
 ملكاً أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ إلا إعتاق مؤسر وإيلاده ويغرم
 قيمته وقت إعتاقه وإحباله رهناً والولد حر وإذا لم ينفذ فانك
 نفذ الإيلاد فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهناً ولو علق بصفة
 فوجدت قبل الفك فكإعتاق وإلا نفذ وله انتفاع لا ينقصه
 كركوب وسكنى لا بناء وغراس فإن فعل لم يقلع قبل حلول
 بل بعده إن لم تف الأرض بالدين وزادت به ثم إن أمكن
 بلا استرداد انتفاع يريده لم يسترد وإلا فيسترد ويشهد

ان اتهمه وله باذن مرتين ما منعناه لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل أو
 رهن ثمنه وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف بعده لغى
 (فصل) إذا لزم فاليد للمرتين غالباً وإيهما شرط وضعه عند
 ثالث أو اثنين ولا يتفرد أحدهما بحفظه إلا باذن وينقل بمن
 هو يده باتفاقهما وإن تغير حاله وتشأح وضعه حاكم عند عدل
 ويبيعه الراهن باذن مرتين للحاجة ويقدم بثمنه فان أبى
 الأذن قال له الحاكم إئذن أو ائري أو الراهن يبعه الزمة الحاكم
 به أو بوفاء فان أصر باعه الحاكم ولمرتين يبعه باذن رهن
 وحضرته وللثالث يبعه إن شرطاه وأن لم يراجع الراهن بثمن
 مثله حالاً من نقد بلده فان زاد راغب قبل لزومه فليبعه وإلا
 انفسخ والتمن عنده من ضمان الراهن فان تلف في يده ثم
 استحق المرهون رجع المشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه
 وعليه مؤنة المرهون ولا يمنع من مصلحته كقصده وحجم وهو
 أمانة بيد المرتين وأصل فاسد كل عقد من رشيد كصحيحه
 في ضمان وشرط كونه مبيعاً له عند محل مفسد وهو قبله
 أمانة وحلف في دعوى تلف لارد ولو وطىء لزمه مهر

إنْ عَذِرْتَ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِلَا شُبْهَةٍ حَدٍّ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلًا وَالْوَلَدُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ وَإِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْوَلَدِ لِمَا لِكُمُ الْوَلَدُ أَتْلِفُ
 مَرْهُونٌ فَبَدَلَهُ رَهْنٌ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالُ فَلَوْ وَجِبَ قَصَاصُ
 وَاقْتَصَصَ فَاتَ الرَّهْنُ أَوْ مَالٌ لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا أِبْرَ الْمَرْهُونِ
 الْجَانِي وَسَرَى رَهْنٌ إِلَى زِيَادَةٍ مُتَّسِلَةٍ وَدَخَلَ فِي رَهْنٍ حَامِلٌ
 حَمْلُهُ أَوْ جَنَى مَرْهُونٌ عَلَى أَجْنَبِيٍّ قَدَّمَ بِهِ فَإِنْ اقْتَصَصَ أَوْ بَاعَ
 لَهُ فَاتَ الرَّهْنُ كَمَا لَوْ تَلَفَ أَوْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَصَ لَا إِنْ وَجَدَ
 سَبَبُ مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونٌ مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ اقْتَصَصَ
 فَاتَ الرَّهْنَانِ وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ تَعْلَقَ بِهِ حَقُّ مَرْهُونٍ الْقَبِيلِ
 فَيُبَاعُ إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ عَلَى الْوَاجِبِ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ فَإِنْ كَانَ
 مَرْهُونَيْنِ بَدَيْنِ أَوْ بَدَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ فَإِنْ اقْتَصَصَ سَيِّدُهُ فَاتَتِ الْوِثَاقَةُ
 وَإِلَّا نَقَصَتْ فِي الْأُولَى وَتَنَقَّلَ فِي الثَّانِيَةِ لِفَرْضٍ وَيَنْفَكُ بِنَفْسِهِ
 مَرْهُونٌ وَبِرَاءَةٍ مِنَ الدَّيْنِ لَا بَعْضُهُ فَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَعَدَّدَ
 عَقْدٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ أَوْ مَدِينٌ أَوْ مَالٌ مُعَارٍ رَهْنٌ (فَصْلٌ)
 اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ تَبَرُّعًا أَوْ قَدْرَهُ أَوْ عَيْنَهُ أَوْ قَدْرَ مَرْهُونٍ بِهِ
 حَلْفٌ رَاهِنٌ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمِائَةٍ وَأَقْبَضَاهُ

وصدقته أحدهما فنصيبه رهن^٥ بخمسين وحلف المكذب وتقبل
 شهادة المصدق عليه ولو اختلفا في قبضه وهو بيد رهن أو
 مرتهن وقال الرهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى حلف
 ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحليفه
 وإن لم يذكر تأويلاً ولو اختلفا في جنابة مرهون أو قال الرهن
 جنى قبل قبض حلف منكر وإذا حلف في الثانية غرم الرهن
 الأقل من قيمته والأرث ولو نكل حلف المجنى عليه ثم بيع
 للجنابة إن استغرقت ولو أذن في بيع مرهون فبيع ثم قال
 رجعت قبله وقال الرهن بعده حلف المرتهن كمن عليه دينان
 بأحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى دينها وإن أطلق جعله عما
 شاء (فصل^٦) من مات وعليه دين تعلق بتركته كرهون
 يمنع إرثاً فلا يتعلق بزوائدها وللوarith إمساكها بالأقل من
 قيمتها والدين ولو تصرف ولا دين فظهر دين لم يسقط وفسخ
 « كتاب التفليس » من عليه دين آدمى لازم
 حال زائده على ماله حجب عليه أو على وليه وجوباً بطلبه أو
 طلب غرمائه أو بعضهم ودينه كذلك ومن إشهاده على حجه

ولا يحل مؤجلٌ بحجرٍ وبه يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح
تصرفه فيه بما يضرهم كوقفٍ وهبةٍ ولا يبيعه ويصح إقراره
بعينٍ أو جناية أو بدينٍ أسنداً وجوبه لما قبل الحجر ويتعدى
الحجر لما حدث بعده بكسبٍ كاضطیادٍ ووصيةٍ وشراءٍ ولبائع
جهلٍ أن يزاحم « فصل » يُبادر قاضٍ ببيع ماله ولو
مركو به ومسكنه وخادمه بحضرته مع غرمائه في سوقه وقسم
ثمنه ندباً بثلثين مثله حالاً من نقدٍ بلدٍ محله وجوباً وليقدم ما يخاف
فساده فما تعلق به حقٌ خيواناً فنقولاً فعقاراً ثم إن كان النقد
غير دينهم اشترى إن لم يرضوا وإلا صرف اليهم إلا في نحو
سلمٍ ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه وما قبض قسمةً فإن عثر
آخر ولا يكفون إثبات أن لا غريم غيرهم فلو قسم فظهر
غريم أو حدث دين سبق سببه الحجر شارك بالحصصة ولو
استحق مبيع قاضٍ قدم مشتر ويؤمن بموئنه حتى يمضي يوم
قسم ماله بليته إلا أن يغتنى بكسبٍ ويترك لموئنه دست
ثوبٍ لائق ويلزم بعد القسم إجارة أم ولده وموقوفٍ عليه
ببقية دين لا كسبه وإجارة نفسه وإذا أنكر غرماءه أعساره

فان لم يعرف له مالٌ حلف وإلا لزمه بينةٌ تخبرُ باطنه وتشهدُ
أنه مُعسرٌ لا يملكُ الا ما يبقى لمونه وإذا أثبت أمهـل والعاجزُ
عنها يوكلُ القاضى من يبحث عنه فاذا ظنَّ إيساره بقرائن
إضافةً شهد به « فصل » له فسخٌ معاوضةً محضه لم تقع بعد
حجر عاهه فوراً إن وجد ما له في ملك غريمه ولم يتعلق به حق
لازم والعوض حالٌ وتعذر حصوله بأفلاس وإن قدمه الغرماء
بالعوض بنحو فسخت العقد لا بوطءٍ وتصرفٍ ولو تعيب بجنابة
بائع بعد قبض أو أجنبي أخذ وضارب من ثمنه بنسبة نقص
القيمة وإلا أخذ ما وضارب بثمنه وله أخذُ بعضه ويضارب بحصة
الباقى فان كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه والزيادة
المتصلة لبائع والمنفصلة لمشتري فان كانت ولداً أمة لم يميز ولم يبذل
البائع قيمته بيعاً وأخذ حصة الأم ولو وجد حملٌ أو ثمرٌ لم
يظهر عند بيع أو رجوع أخذه ولو غرس أو بنى فان اتفق هو
وغرماءه على قلعه قلعوا أو عدمه تملكه بقيمته أو قلعه وغرم
أرش نقصه ولو كان مثلياً كبر نخله بملئه أو بأردأ رجع بقدره
من المخلوط أو بأجود فلا ولو طحنه أو قصره أو صبغه بصبغه

وزادت قيمته فالفلس شريك بالزيادة أو بصبغ اشتراه منه أو
من آخر فإن لم تزد قيمتهم على الثوب فالصبغ مفقود وإلا أخذ
البائع مبيعته لكن الفلاس شريك بالزيادة على قيمتهما (باب) الحجر
بجنون وصباً وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية إلى أفاقة
والصبأ كذلك إلا ما استثنى إلى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة
أو أمناء وإمكانه كمال تسع سنين أو حيض وحبل أنثى أماره
كنبت عانة كافر خيشنة فإن بلغ رشيداً أعطي ماله والرشد
صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرماً ما يبطل عدالة ولا يذّر بأن
يضيع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو زميه في بحر أو صرفه
في محرّم لا خير ونحو ملا بسر ومطاعم ويختير رُشد قبل بلوغه
فوق مرة فولد تاجر بما كسبه في معاملة ثم يعقيد وليه وزراع
بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر عزل وصون نحو أطعمة عن
نحو هرة فلو فسق بعد فلا حجر أو بذّر حجر عليه القاضى وهو
وليّه أو جن فوليه وليّه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح
من محجور سفه إقراره بنكاح أو بدّين أو إتلاف مال ولا
تصرف مالى كبيع ولا يضمن ما قبضه من رشيد بأذنه وتلف

قبل طلبٍ ويصح إقراره بعقوبةٍ وتقيته نسباً وعبادته بدنيةً
أو ماليةً واجبةً لكن لا يدفع المال بلا إذن ولا تعيين وإذا سافر
لنفسك واجبٌ فقد مر أو تطوع وزادت مؤنة سفره على
نفقته المعهودة فيوليّه منعه إن لم يكن في طريقه كسبٌ قدر
الزيادة وهو كمحصّر (فصل) ولي صبي أب فأبوه فوصي
فقاض ويتصرف بمصلحة ولو نسيئة وبعرض وأخذ شفعة
ويشهد في بيعه نسيئة ويرهن ويبنى عقاره بطين وآجر ولا
يبعه إلا لحاجة أو غبطة ظاهرة ويزكي ماله ويمونه بمعروف
فإن ادعى بعد كماله بيعاً بلا مصلحة على وصي أو أمين حلف
أو أب أو أبيه حلفا (باب الصلح) شرطه بلفظه سبق
مخصومة وهو يجري بين متداعيين فإن كان على إقرار وجري
من عين مدعاة على غيرها فيبيع أو إجارة أو غيرها أو على بعضها
فهيبة للباقي فتثبت أحكامها أو من دين على غيره فقد مر أو
على بعضه فأبراء عن باقيه وصح بلفظه نحو إبراء أو من حال على
مؤجل مثله أو عكس لنفي وصح تعجيل لا إن ظن صحة أو
من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة وبقيت خمسة

حالة أو عكس - أنما أو كان على غير اقرار أنما وصالحني عما تدعيه
ليس اقراراً ويجري بين مدع وأجنبي فان صالح عن عين وقال
وكان الزيم وهو مقر لك أو وهى لك صح وإن صالح عنها
لنفسه صح إن قال وهو مقر وإلا فشرأء منصوب إن قال وهو
مبطل وإلا أنما (فصل) الطريق النافذ لا يتصرف فيه
ببناء أو غرس ولا بما يضر ماراً فلا يخرج فيه مسلم جناحاً أو
سابطاً إلا إذا لم يظالم ورفعه بحيث يمر تحته منتصب وعليه
حمولة غالبية وراكب ومحمل بكيسة على بهير إن كان ممر
فرسان وقوافل وغير النافذ الخالى عن نحو مسجد يحرم
إخراج إليه لغير أهله ولبعضهم بلا إذن كفتح باب أبعد من
رأسه أو أقرب مع تطرق من القديم وجاز صالح بمال على فتحة
لا على إخراج في نافذ أو غيره وأهله من نفذ بابه إليه وتختص
شركة كل بما بين بابه ورأس غير النافذ ولغيرهم فتح باب إليه
لا لتطرق ولمالك فتح كوات وباب بين داريه والجدار بين
مالكين إن اختص به أحدهما منع الآخر ما يضر كوضع
خشب أو بناء عليه فلو رضى المالك مجاناً فإعارة فإن رجع

بعد وضع أبقاه بأجرة أو رفعه بأرض أو بموضع فإن أجر
 العلو للوضع فاجارة أو باعه لذلك أو حق الوضع فمقد مشوب
 ببيع وإجارة فاذا وضع لم يرفع ماله الجدار ولو انهدم فأعاد
 فلم يستحق الوضع متى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وسمكه
 وصفته وصفة سقف عليه أو على أرض كفى الأول وإن اشتركا
 فيه منع كل ما يضر بلا رضا فله كأجنبي أن يستند ويستند
 إليه ما لا يضر ولا يلزم شريكاً عمارة ويمنع إعادة منهدم
 بنقضه لا بآلة نفسه والمعاد ملكه ولو أعاده بنقضه فمشتريه
 أو أحدهما وشرط له الآخر زيادة جازوله مصلح بمال على إجراء
 ماء غير غسالة في ملك غيره أو القاء ثلج في أرضه ولو تنازعا
 جدراً أو سقفاً بين ملكهما فإن علم أنه بنى مع بناء أحدهما فله
 اليد وإلا فلهما فإن أقام أحدهما بيّنة أو حلف قضى له وإلا
 جعل بينهما (باب الحوالة) أركانها محيل ومحتال ومحال عليه
 ودَيْنَان وصيغة وشرط لها رضا الأولين وثبوت الدَيْنَيْن
 وصحة اعتياض عنهما كسمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدَيْنَيْن
 قدرًا وصفة وتساويهما كذلك ويرأ بها محيل ويسقط دينه

ويلزم دينُ مُحْتالٍ مُحالاً عليه فإنْ تعذر أخذه لم يرجع على مُحيلٍ وإنْ شرطَ يساره أو جهله ولو فُسِّخَ بيعٌ وقدْ أحوالَ مُشترٍ بثمرٍ بطلتْ لا بائع به ولو أحوالَ بثمرٍ رقيقٍ فاتفقَ البيعانِ والمُحتالُ على حرِّيته أو ثبتتْ بيئته لم تصحَّ الحوالةُ فإنْ كذَّبهما المُحتالُ ولا يدينه فلكلِّ تحليفه على نفي العلمِ وبقيتْ ولو اختلفا هل وكَّلَ أو أحوالَ حلفَ مُنكرٍ الحوالة لا مع اتفاقٍ على لفظها ولمْ يحتملْ وكالةٌ

(كتاب الضمان) أرُكانه مضمونٌ عنه وله وفيه وصيغَةٌ وضامنٌ وشرطٌ فيه أهلية تبرُّع واختيارٌ وصحٌّ ضمانٌ رقيقٌ باذن سيده لا له فإنْ عينَ للأداء جهةً وإلا فمما يكسبه بعد إذنٍ ومما يبدى مأذونٌ وفي المضمونِ له معرفته لا رضاه ولا رضا المضمونِ عنه ومعرفته وفي المضمونِ فيه ثبوته وصحٌّ ضمانٌ دركٌ بعد قبضٍ ما يضمنُ كان يضمنُ لمُشترٍ الثمنَ وللبائعِ المبيعَ إنْ خرجَ مقابله مستحقاً أو معيباً أو ناقصاً لنقصِ صفةٍ أو صنْجَةٍ ولزومه ولو ما لا كُشِنَ ولمْ به إلا في لابلٍ ديةً كإبراءٍ ولو ضمنَ من درهمٍ إلى عشرةٍ صحَّ في تسعةٍ كإقرارٍ ونحوه وتصحُّ كفالة

عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم
 لحق لله مالي أو لا دمي باذنه ولو صبيًا ومجنونًا ومحبوسًا وميتًا
 يشهد على صورته فان كفيل بدن من عليه مال شرط لزومه
 لا علم به ثم إن عين محل تسليم وإلا فحاجها ويبرأ كفيل
 بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فان غاب لزمه
 احضاره إن أمكن ويمهل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا
 يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يغرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ
 يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو
 تكفّلت ببدنه أو آنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل
 ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتأقيت ولو كفّل
 وأجل احضارًا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلًا به وعكسه
 ولا يلزم تعجيل ولم يستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو بريء
 بريء ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه
 وإضا من باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء ان طواب ورجوع
 عليه ولو صالح عن الدين بمسا دونه لم يرجع إلا بما غرم ومن
 أدّى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم انما يرجع مؤدّ إذا

أشهد بأداء ولو رجلاً ليحلف معه أو أدنى بحضرة مدين أو
صدقه دائن

كتاب الشركة (هي شركة أيدان بان يشتركا ليكون بينهما
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما يغرم
ووجوه ليكون بينهما ربح ما يشترياه لهما وعنان وهي الصحيحة
وأركانها عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ
يشعر باذن في تجارة وفي العاقدين أهلية توكيل وتوكيل وفي
المعقود عليه كونه مشلياً خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو
مشاعاً لا تساوي ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصالحة
بحال ونقد بلد فلا يبيع بثمان مثل وثمان راغب بأزيد ولا يسافر
به ولا يبيعه بلا إذن ولكل فسخها وينعزلان بما ينزل به
الوكيل لا عازل بعزله للآخر والربح والخسر بقدر المالكين وان
شرطا خلافة وتسد به فلكل على الآخر أجره عمله له ونقد
التصرف والشريك كمودع وحلف في إشتريته أو أن ما بيدي لي
أو للشركة لا في اقتسامنا وصار لي

(كتاب الوكالة) أركانها موكل ووكيل وموكل فيه

وصيغة^١ وشرط في الموكل صحة^٢ مباشرته^٣ الموكل فيه غالباً
 فيصح^٤ توكيل^٥ ولي^٦ وفي الوكيل صحة^٧ مباشرته^٨ التصرف^٩ لنفسه^{١٠}
 غالباً وتعيينه^{١١} وفي الموكل فيه أن يملك^{١٢} الموكل^{١٣} فلا يصح^{١٤} في بيع
 ما سيملكه^{١٥} وطلاق^{١٦} من سينكحها^{١٧} إلا تبعاً وأن يقبل^{١٨} نيابة^{١٩} فيصح^{٢٠}
 في عقد^{٢١} وفسخ^{٢٢} وقبض^{٢٣} وإقباض^{٢٤} وخصومة^{٢٥} وتماتك^{٢٦} مباح^{٢٧} وإستيفاء^{٢٨}
 عقوبة^{٢٩} لا إقرار^{٣٠} والتقاط^{٣١} وعبادة^{٣٢} إلا في نكاح^{٣٣} ودفع^{٣٤} نحو زكاة^{٣٥}
 وذبح^{٣٦} نحو أضحية^{٣٧} ولا شهادة^{٣٨} ونحو ظاهر^{٣٩} ويمين^{٤٠} وإن يكون معلوماً^{٤١}
 ولو بوجه^{٤٢} كبيع^{٤٣} أموال^{٤٤} وعتق^{٤٥} أرقي^{٤٦} لا نحو كل^{٤٧} أموري^{٤٨} وينجب^{٤٩}
 في شراء^{٥٠} عبد^{٥١} بيان^{٥٢} نوعه^{٥٣} ودار^{٥٤} إتيان^{٥٥} محله^{٥٦} وسكة^{٥٧} لا ثمن^{٥٨} أو في
 الصيغة^{٥٩} لفظ^{٦٠} موكل^{٦١} يشعر^{٦٢} برضاه^{٦٣} كموكلتك^{٦٤} أو بعم^{٦٥} وصح^{٦٦}
 تأقيتها^{٦٧} وتعليق^{٦٨} لالها^{٦٩} ولا لعزل^{٧٠} ولو قال^{٧١} وكنتك^{٧٢} ومتى عزلتك^{٧٣}
 فأنت^{٧٤} وكيلى^{٧٥} صحت^{٧٦} فإن عزله^{٧٧} لم يصرو^{٧٨} وكيلاً^{٧٩} ونفذ^{٨٠} تصرفه^{٨١}
 (فصل^{٨٢}) الوكيل^{٨٣} بالبيع^{٨٤} مطابقاً^{٨٥} كالشريك^{٨٦} فلا يبيع^{٨٧} بثمن^{٨٨} مثل
 وثم^{٨٩} راغب^{٩٠} بأزيد^{٩١} وبعين^{٩٢} فاحش^{٩٣} فلو خالف^{٩٤} وسلم^{٩٥} ضمن^{٩٦} ولو وكله^{٩٧}
 لبيع^{٩٨} مؤجلاً^{٩٩} صح^{١٠٠} وحمل^{١٠١} مطلق^{١٠٢} أجل^{١٠٣} على^{١٠٤} عرف^{١٠٥} ولا يبيع^{١٠٦}
 لنفسه^{١٠٧} ومواليه^{١٠٨} وله قبض^{١٠٩} ثمن^{١١٠} حال^{١١١} ثم يسلم^{١١٢} المبيع^{١١٣} فإن سلم^{١١٤} قبله^{١١٥}

ضمن وليس لو وكيل بشرائه شراء معيب فان اشتراه جاهلاً وقع
 للموكل والشراء في الذمة ولكل ردّه لا إن رضى موكل أو
 اشترى بعين ماله فلا يرد وكيل ولو وكيل توكيل بلا إذن فيما
 لا يتأتى منه وإذا وكل باذن فالثاني وكيل الموكل فلا يعزله
 الوكيل فان قال وكل عنك فوكيل الوكيل فينزل بعزل
 والعزل وحيت له توكيل فليوكل أميناً إلا إن عين له غيره
 (فصل) أمره ببيع لمعين أو به أو فيه تعين فلو أمره بمائة لم
 يبع بأقل ولا بأزيد إن نهاه أو عين مشترياً أو بشراء شاة
 موصوفة بدينار فاشترى به شاتين بالصفة وساوته إحداهما وقع
 للموكل ومتى خالفه في بيع ماله أو شراء بعينه لنا أو شراء في ذمة
 وقع للوكيل وإن سمى الموكل ولا يصح إيجاب بيعت موكل
 والوكيل أمين فان تعدّي ضمن ولا ينزل وأحكام عقده
 كروية ومفارقة محاس وتقابض فيه تتعلق به ولبائع مطالبته
 بشمن إن قبضه وإلا فلا إن كان معيناً وإلا طالبه إن لم يعترف
 بوكالته وإلا طالب كلاً والوكيل كضامن ولو تلف ثمن
 قبضه واستحق مبيع طالبه مشتر والقرار على الموكل (فصل)

الوكالة جائزة فترفعُ حالاً بعزلِ أحديهما وبتعمدِهِ إنكارها
 بلا غرض وزوالِ شرطِهِ ومملكِ موكلٍ ولو اختلفا فيها أو قال
 قبل تسليمهِ المبيعِ أو بعدهُ بحق قبضتُ الثمنَ وتلفَ أو قال
 أتيتُ بالتصرفِ فأنكرَ الموكلُ حلفَ ولو اشترى أمةً بعشرين
 وزعمَ أن الموكلَ أمرهُ فقال بل بعشرةً وحلفَ فإن اشترى
 بعينِ مالِ الموكلِ وسماهُ في عقد بطلَ أو بعدهُ واشتراها في ذمة
 وسماهُ كما مرَّ وصدقتهُ البائعُ فكذلكَ وإلا وقعَ للوكيلِ وحلفَ
 البائعُ على نفي العلمِ إن كذبهُ أو سكتَ وقد اشترى بالعينِ
 وسماهُ بعد العقدِ وسنَّ لقاض حينئذٍ فقَّ بالبائعِ في هذه وبالموكلِ
 مطابقاً لبيعها للوكيلِ ولو بتعليقٍ ولو قال قضيتُ الدينَ فأنكرَ
 مستحقتهُ حلفَ ولمن لا يصدقُ في أداء تأخيرهِ لأشهاد به ومن
 ادعى أنه وكيلٌ بقبضِ ما على زيدٍ لم يجبُ دفعهُ إلا بنسبةٍ ويجوز
 إن صدقتهُ أو أنه مُحتملٌ به أو وارثٌ له وصدقتهُ وجبَ
 (كتابُ الأقرارِ) أركانهُ مقررٌ ومقرُّه وبه وصيفةُ
 وشرطُ فيها لفظُ يُشعرُ بالتزامٍ كـزيدٌ عليّ أو عندي كذا وعلى
 أو في ذمتي للدينِ ومعني أو عندي للعينِ وجوابُ لي عليك

الف أو أليس لي عليك ألف يبيلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر
 به أو نحوها إقرار كجواب اقض الألف الذى لي عليك بنعم
 أو أقضى غدا أو أمهلنى أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد أو نحوها
 لا بزنة أو أخذه أو اختم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقر به
 أو أقر به أو نحوها وفى المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح
 من صبي ومجنون ومكره فإن ادعى بلوغا بامناء ممكن صدق ولا
 يحلف أو بسن كلف يئنة والسفيه والمفلس أمر حكمهما وقبل إقرار
 رقيق بموجب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق بذمته فقط إن لم
 يصدقه سيد وقبل عليه بدن تجارة أذن له فيها وإقرار مريض
 ولو لو آرت ولا يقدم إقرار صحة ولا مورث وفى المقر له أهلية
 استحقاق فلا يصح لذابة فإن قال بسببها فلان صح كحمل
 هند وإن أسند لجهة لا تمكن فى حقه وعدم تكذيبه وفى المقر
 به أن لا يكون للمقر فقوله دارى أودينى لعمرى لغو لا هذا
 وكان لى إلى أن أقررت به وأن يكون بيده ولو ما لا فلو أقر
 بحرقة شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه افتداء من جهته
 وبيعا من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلو قال على شىء

أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس لا يقتني ولو
أقر بما لا وإن وصفه بنحو عظيم قبل تفسيره بما قل منه وبمستولدة
ولو قال شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء شيء أو كذا كذا
فشيئان أو كذا درهم برفع أو نصب أو جر أو سكون أو
كذا كذا درهم بها بلا نصب فدرهم أو به فدرهمان أو ألف
ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما
فالكل دراهم أو الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن أو
مغشوشة فإن كانت دراهم البلد كذلك أو وصله قبل أو
درهم في عشرة فإن أراد مئة فأحد عشر أو حسابا عرفه عشرة
والأف درهم (فصل) قال له عندي سيف أو خف في ظرف أو
عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه لزمه فقط أو دابة
بسرجهما أو ثوب مطرز لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف
فاقرار على أبيه بدين أو ميراثي من أبي فوعده هبة أو على درهم
درهم لزمه درهم أو درهم فدرهمان أو درهم ودرهم فثلاثة
إلا أن نوى بالثالث تأكيده الثاني فدرهمان ومتى أقر بمهم
كثوب وطولب ببيان فإني حبس ولو بين وكذبه المقر له

فليسبين وليدع ويحلف المقر على نفيه ولو أقر بألف وبألف فألف
ولو اختلف قدر فالأكثر فلو تعذر جمع لزماه ولو قال له على
ألف قضيته أو لا تلزم أو من ثمن نحو خمر لزمه أو من ثمن نحو
عبد لم أقبضه قبل أو علق فلا شيء وحلف مقر في على أو عندي
أو معي ألف وفسره بوديعة فقال لي عليك ألف آخر وفي
دعواه تلفاً ورداً بعده ومقر له في قوله في ذمتي أو ديناً ولو أقر
بيع أو هبة وقبض فادعي فساداً لم يقبل وله تحليف المقر له فإن
نكل حلف المقر وبطل أو قال هذا لزيد بل نعمر أو غصبته
من زيد بل من عمر وسلم لزيد وغرم بدله لعمر ووصح استثناء
نواه قبل فراغ الأقرار واتصل ولم يستغرق ولا يجمع في استغراق
وهو من إثبات نفي وعكسه فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا
ثمانية لزمه تسعة وصح من غير جنسه كألف درهم إلا ثوباً إن
بين ثوب قيمة دون ألف ومن معين كهذه الدار له ألا هذا
البيت أو هؤلاء العبيد إلا واحداً وحلف في بيانه

(فصل) أقر بنسب فان الحق به بنفسه شرط إمكان
وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان أهلاً لحق

مَنْ صَدَّقَهُ وَأَمَّتَهُ إِنْ كَانَتْ فِرَاشًا فَوَلَدَهَا لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا فَانْ قَالَ هَذَا
وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ لَا إِبْلَادُ أَوْ وَعَلَقَتْ بِهِ فِي مَذْكِي ثَبَتَا وَإِنْ
الْحَقُّ بغيرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي شُرْطَ مَعَ مَا مَرَّ كَوْنُ الْمَلْحَقِ
بِهِ رَجُلًا مَيِّتًا وَإِنْ تَقَاهُ وَكَوْنُ الْمُقَرَّرِ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ وَارِثًا
حَائِزًا فَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُ حَائِزِينَ بِثَالِثٍ دُونَ الْآخِرِ لَمْ يُشَارِكِ الْمُقَرَّرُ
ظَاهِرًا فَإِنْ مَاتَ الْآخَرُ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا الْمُقَرَّرُ ثَبَتَ النِّسْبُ أَوْ ابْنُ
حَائِزٍ بِأَخٍ فَأَتَكَرَّ نَسَبُهُ لَمْ يُوْثِرْ وَلَوْ أَقَرَّ بَيْنَ يَحْيِيهِ كَأَخٍ أَقَرَّ
بِابْنٍ ثَبَتَ النِّسْبُ لَا الْارْثُ

﴿ كِتَابُ الْعَارِيَةِ ﴾ أَرْكَانُهَا مُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٍ وَصِيغَةٌ وَمُعِيرٌ
وَشُرْطٌ فِيهِ مَا فِي مُقَرَّضٍ وَمِلْكٌ الْمُنْفَعَةُ كَمَا كَثُرَ لَا مُسْتَعِيرٌ
وَفِي الْمُسْتَعِيرِ تَعْيِينٌ وَاطِّلاقٌ تَصْرِيفٌ وَلَهُ إِيَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ
وَفِي الْمُسْعَارِ انْتِفَاعٌ مُبَاحٌ مَعَ بَقَائِهِ وَتَكْرَهُ اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ
فِرْعٍ أَصْلُهُ خِدْمَةٌ وَكَافِرٌ مُسَلِّمًا وَفِي الصِّيغَةِ لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْإِذْنِ
فِي الْإِنْتِفَاعِ كَأَعْرَ تَكَ أَوْ بِطَلْبِهِ كَأَعْرَفَنِي مَعَ لَفْظٍ الْآخِرِ أَوْ فَعْلِهِ
وَأَعْرَ تَكَ لِمَعْلَفِهِ أَوْ لَتَعِيرَنِي فَرَسَكَ إِجَارَةً فَاسِدَةً وَمَوْثَنَةً رَدَّهُ
عَلَى مُسْتَعِيرٍ فَإِنْ تَلَفَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ ضَمْنَهُ لَا مُسْتَعِيرٌ

من نحو مُكْتَرٍ كَتَّافٍ فِي شَغْلٍ مَالِكٍ وَلَهُ انْتِفَاعٌ مَّاذُونٌ وَمِثْلُهُ ضَرَرًا
إِلَّا إِنْ نَهَاهُ فَلَزَّ ارْعَاةً بِرٍّ يَزْرَعُهُ وَشَعِيرًا لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ أَوْ
غَرْسٍ يَزْرَعُ لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ لَا يَنْغَرَسُ وَعَكْسَهُ وَإِنْ أُطْلِقَ
الزَّرْعُ صَحَّ وَزَرَعَ مَا شَاءَ لَا إِعَارَةَ مُتَعَدِّ جِهَةً بَلْ يُعَيِّنُ
أَوْ يُعَمِّمُ (فَصْلٌ) لِكُلِّ رَجُوعٍ بِشَرْطٍ فِي بَعْضٍ كَدْفِنٍ فَأَمَّا
يَرْجِعُ قَبْلَ الْمَوَارَاةِ أَوْ بَعْدَ انْدِرَاسِ وَإِنْ أَعَارَ لِبْنَاءٍ أَوْ غَرْسٍ وَلَوْ
إِلَى مُدَّةٍ ثُمَّ رَجَعَ فَانْ شَرْطَ قَلْعِهِ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَانْ اخْتَارَهُ قَلَعَ
مَجَانًا وَلَزِمَهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَإِلَّا خَيْرٌ مُعِيرٌ بَيْنَ تَمْلِكِهِ بِقِيَمَتِهِ
وَقَلْعِهِ بِأَرْشٍ وَتَبْقِيَتِهِ بِأَجْرَةٍ فَانْ لَمْ يَخْتَرْ تَرَكَ حَتَّى يَخْتَارَ أَحَدَهَا
وَلَمْ يُعِيرْ دُخُولَهَا وَانْتِفَاعُهَا وَلَمْ يَسْتَعِيرْ دُخُولَهَا لِصَلَاحٍ وَلِكُلِّ
بَيْعٍ مُلْكِهِ وَإِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِذْرَاكِ زَرْعٍ لَمْ يُعْتَدْ قَلْعُهُ لَزِمَهُ
تَبْقِيَتُهُ إِلَيْهِ بِأَجْرَةٍ وَلَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا لِتَقْصِيرِ قَلْعِهِ
مَجَانًا كَمَا لَوْ حَمَلَ نَحْوَ سَبِيلٍ بِذَرَا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَتَ وَلَوْ قَالَ مَنْ
بِيَدِهِ عَيْنٌ أَعَرْتَنِي فَقَالَ مَا لِي كَيْهَا أَجْرَتَكَ أَوْ غَضَبْتَنِي وَمَضَتْ مُدَّةُهَا
أَجْرَةُ صَدُقٍ فَانْ تَلَفَتْ فِي الثَّانِيَةِ أَخَذَ قِيَمَةَ وَقْتِ تَلَفِ بِلَا عَيْنٍ
فَانْ كَانَتْ دُونَ أَقْصَى قِيَمِهِ حَلَفَ لِلزَّائِدِ

(كتاب الغصب) هو استيلاء على حق غير بلا حق
 كركوبه دابة غيره وجلوسه على فراشه وإزعاجه عن داره
 ودخوله لها بقصد إستيلاء فان كان المالك فيها ولم يزعه
 فغاصب لنصفها إن عُدَّ مستولياً ولو منع المالك بيتاً منها فغاصب
 له فقط وعلى الغاصب رد ضمان متمول تلف كما لو أتلفه بيد
 مالكه أو فتح زقاً مطروحاً فخرج ما فيه بالفتح أو منصوباً
 فسقط به وخرج ما فيه أو باباً عن غير مميز كطير فذهب
 حالاً وضمن أخذ مغصوب والقرار عليه إن تلف عنده إلا
 إن جهل ويده أمانة بلا اتهام كوديعة فعكسه ومتى أتلف بالقرار
 عليه وإن حمله الغاصب عليه لا لغرضه كأن قدم له طعاماً فأكله
 فلو قدمه للمالك فأكله بريء

(فصل) يضمن مغصوب متقوم تلف بأقصى قيمه من
 غصب إلى تلف وأبعاضه بما نقص منه إلا إن تلفت من رقيق
 ولها مقدار من حر فبأكثر الأمرين ومثلي وهو ما حصره
 كيل أو وزن وجاز سلمه كماء وتراب ونحاس ومسك وقطن
 ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فإن فقد فبأقصى قيم

المكان من غصب إلى فقد ولو نقل المصوب طو لب برده
وبأقصى قيمه لحيلولة ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير
المكان إن لم يكن لنقله مؤنة وأمن وإلا فأقصى قيم المكان
ويضمن متقوم^ه أتلف بلا غصب بقيمته وقت تلف فإن تلف
بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق مسكر على ذمي لم يظهره ويرد^ه
عليه كحترم على مسلم ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهو
وتفصل بلا كسر فإن عجز أبطالها كيف تيسر ويضمن في غصب
منفعة ما يؤجر إلا حراً فبتقويت كبضع ونحو مسجد (فصل)
يُخلف غاصب في تلفه وقيمته وثياب رقيق وعيب خلق ولو
رده ناقص قيمة فلا شيء ولو غصب ثوباً قيمته عشرة^ه فصارت
برخص درهما ثم لبس نصفه رده مع خمسة أو تلف أحد^ه
خفين مغموباً بقيمتها عشرة^ه وقيمة الباقي درهماً لزمه ثمانية^ه
كما لو أتلفه بيد مالكه ولو حدث نقص يسري لتلف كان جعل
البر هريسة فكتالف ولو جنى مغموب فتعلق برقبته مال فداء
الغاصب بالأقل من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه المالك
وللمجنى عليه أخذ حقه مما أخذ المالك ثم يرجع المالك

على الغاصب كما لو رد فيبيع في الجناية ولو غصب أرضاً فنقل
 ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو لغرضه وعليه أجره مدّة ردّه
 مع أرش نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عينه رده
 وغرم الذهب أو قيمته لزمه أرش أو هما غرم الذهب وردّه
 الباقي مع أرش نقصه ولا يجبر سمين نقص هزال ويجبر انسيان
 صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عسيرا فنخمر ثم تخلل
 رده مع أرش أو خرا فتخللت أو جلد ميتة فدبته ردهما (فصل)
 زيادة المنصوب إن كانت أثرًا كفصارة فلا شيء لغاصب وأزالها
 إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزمه أرش نقص أو عيناً كبناء
 وغراس كلّف القلع والأرش وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن
 فصله ككأفه وإلا فانقصت قيمته لزمه أرش أو زادت إشتراكا
 ولو خلط منصوباً بغيره وأمكن تمييزه لزمه وإلا فكتالف وله
 أن يعطيه منه إن خلطه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبة وبني
 عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلّف
 إخراجها ولو وطئ منصوبة حدّ زان منها ووجب مهر إن لم
 تكن زانية ووطئ مشتر منه كوطئه وإن أحبلها بزنا فالولد رقيق

غير نسيب أو بغيره فخر نسيب^ه وعليه قيمته وقت انفصاله حياً
ويرجع^ه على الغاصب بها وبأرش نقص بنائه وغراسه لا بغيره
ما تلف أو تعيب^ه عنده أو منفعة استوفاهها وكل ما لو غريمه رجع
به لو غريمه الغاصب لم يرجع به وما لا فيرجع^ه ومن انبنت يده^ه
على يد غاصب فكشتر

(كتاب الشفعة) أركانها أخذ^ه ومأخوذ منه ومأخوذ^ه
وشرط فيه إن يكون أرضاً بتابعها غير نحو ممر لا غنى عنه وأن
يملك بعوض كمبيع ومهر وعوض خلع وصلاح ديم وأن لا يطل
نفعه المقصود لو قسم كطاحون وحمام كبيرين وفي الآخذ كونه
شريكاً وفي المأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك
الآخذ فلو ثبت خياره لبائع لم تثبت إلا بعد لزوم أو لمشتري^ه
فقط ثبتت ولا يرد بعيب رضى به الشفيع ولو كان لمشتري حصه^ه
اشترك مع الشفيع ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضور ثمن
ولا مشتر وشتر في تملك بها رؤية شفيع الشقص ولفظ يشتر^ه
به كتملكت أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن أو رضاه^ه
بذمة شفيع ولا رباً أو حكم له بها (فصل^ه) يأخذ في مثلى

بمثله ومتقوم بقيمته وقت العقد وخير في مؤجل بين تعجيل مع
أخذ حالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه
بمحضته من الثمن ويمتنع أخذ بجهل من فان ادعى علم مشتر
بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم
الشركة والشراء فان أقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن
له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فان كان
معينا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيا وإذا دفع الشفيع مستحقا
لم تبطل وإن علم ولمشتر تصرف في الشقص واشفيع فسخه
بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص
ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لا خرفالشفعة
في الأول للشريك القديم فان عفا شراكة المشتري الأول في
الثاني ولو عفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل
أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب أو أخذ الكل فاذا
حضر الغائب شراكة وتعددت الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص
وطلبها كرد بعيب لا في إظهار في طريقه أو توكيله فيلزمه
لعذر توكيل فاشهاد فان ترك مقدوره منها أو آخر لتكذيبه

ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها
عالمًا بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فترك فإن بأكثر
لا بدونه أراني المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته

(كتاب القراض) أركانه مالكو وعامل وعمل وربح
وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقدًا خالصًا معلومًا معينًا بيد عامل
فلا يصح على عرض ومغشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد
غيره وفي المالك ما في موكل وفي العامل ما في وكيل وإن يستقل
بالعمل وفي العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا
يصح على شراء برّ يطحنه ويخبزه ويبيعه وشراء معين ونادر
ومعاملة شخص ولا إن أقت فان منعه الشراء فقط بعد مدة
صح وفي الربح كونه لهما ومعلومًا بجزئية فلا يصح على أن
لأحدهما الربح أو شركة أو نصيبًا فيه أو عشرة أو ربع صنف
أو أن للمالك النصف وصح في قارضتك والربح بيننا وكان
نصفين وفي الصيغة ما في البيع كقارضتك (فصل) قارض
العامل آخر لإشارته في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني
بغير إذن المالك غصب فان اشترى بعين مال القراض لم يصح

أَوْ فِي ذِمَّةٍ فَالرَّيْحُ لِلأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرَتُهُ وَيُجُوزُ تَعْدُّ كُلِّ
وإِذَا فَسَدَ قَرَاظٌ صَحَّ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ وَالرَّيْحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ
يَقُلْ وَالرَّيْحُ لِلْيَاجِرَةِ وَيَتَصَرَّفُ وَلَوْ بَعْرُضَ بِمَصَاحَةِ لَا بَغْيَيْنِ فَاحْشٍ
وَلَا نِسَّةٍ بِلَا إِذْنٍ وَلِكُلِّ رَدٍّ بَعِيْبٌ إِنْ فَقَدَتْ مَصْلَحَةُ الْإِبْقَاءِ
فَإِنْ اِخْتَلَفَا فَعَمَلٌ بِالمَصْلَحَةِ وَلَا يَعْمَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي بِأَكْثَرِ
مِنْ مَالِ الْقَرَاظِ وَلَا زَوْجَ الْمَالِكِ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ
فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ فِي ذِمَّةٍ وَلَا يَسَافِرُ بِالمَالِ بِلَا إِذْنٍ
وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَعْتَادُ كَطِيٍّ تَوْبٍ وَوَزْنٍ خَفِيفٍ
كَذَهَبٍ وَلَهُ أَكْثَرَاءُ لغيرِهِ وَيَمْلِكُ حَصَّتُهُ بِقِسْمَةِ وَلِلْمَالِكِ مَا حَصَلَ
مِنْ مَالِ قَرَاظٍ كَثْمَرٍ وَنَتَاجٍ وَكَسْبٍ وَمَهْرٍ وَيُجْبَرُ بِالرَّيْحِ نَقْصٌ
بِرُخْصٍ أَوْ عَيْبٍ أَحْدَثَ أَوْ بَتَافٍ بَعْضُهُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ (فَصَلْ)
لِكُلِّ فُسْخُهُ وَيَنْفَسَخُ بِمَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ ثُمَّ يُلْزَمُ الْعَامِلُ
اِسْتِيفَاءُ وَرَدِّ قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ لِمِثْلِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ رَيْحٍ
وُخْسَرِ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ لِلْبَاقِي أَوْ بَعْدَ رَيْحٍ فَلَمَّا خُوذَ رَيْحٌ وَرَأْسُ
مَالٍ مِثَالُهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالرَّيْحُ عَشْرُونَ وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَسَدَسَهَا
مِنْ الرَّيْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ خُسْرِ فَالْخُسْرُ

موزع^ه على المأخوذ والباقي مثاله^ه المال^ه مائة^ه والخسر^ه عشرون^ه
وأخذ عشرين^ه فخصتها ربع^ه الخسر وحاف^ه عامل^ه في عدم ربح^ه
وقدره^ه وشراء^ه له أو لقراض^ه وفي لم تنهى عن شراء^ه كذا وقدر^ه
رأس المال ودعوي تلف^ه ورد^ه ولو اختلفا في الشروط له^ه
تحالفا وله^ه أجره^ه

« كتاب المساقاة » أركانها عاقدان وعمل^ه وثمر^ه وصيغة^ه
ومورد وشرط^ه فيه كونه^ه نخلا أو عنبا^ه مرثيا^ه معيناً بيد^ه عامل^ه
مغروساً لم يبد^ه صلاح ثمره^ه وفي العاقدين^ه مافى القراض^ه وشريك^ه
مالك^ه كأجنبي^ه وفي العمل^ه أن لا يشرط^ه على العاقد^ه ماليس عليه وأن^ه
يقدر^ه بزمن معلوم^ه يثمر فيه^ه الشجر غالباً وفي الثمر مافى الربح^ه
ولساق^ه في ذمته أن يساق^ه غيره^ه وفي الصيغة^ه مافى البيع^ه كساقيتك^ه
لا تفصيل^ه أعمال^ه بناحية^ه فيها عرف^ه غالب^ه عرفاه^ه ويحمل^ه المطاق^ه
عليه^ه وعلى العامل^ه ما يحتاجه^ه الثمر مما يتكرر^ه كل سنة^ه كسقي وتنقية^ه
نهر وإصلاح^ه أجاجين^ه وتلقيح^ه وتنحية^ه حشيش^ه وقضبان^ه مضرّة^ه
وتعريش^ه جرت^ه به عادة^ه وحفظ^ه الثمر^ه وجداده^ه وتجهيفه^ه وعلى^ه
المالك^ه ما يقصد^ه به حفظ^ه الأصل^ه ولا يتكرر^ه كل سنة^ه كبناء^ه

حيطان وحفر نهر ويملك العامل حصته بالظهور « فصل »
 هي لازمة فلو هرب العامل وتبرع غيره بالعمل بقي حق العامل
 وإلا اكترى الحاكم عليه من يعمل ثم اقترض ثم عمل المالك
 أو أنفق بأشهاد شرط فيه رجوعاً ولو مات المساق في ذمته
 وخلف تركته عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانته
 عامل اكترى من ماله مشرف فإن لم يتحفظ به فعامل ولو
 استحق الثمر فله على عامله أجره ولا تصح مخابرة ولو تبعاً وهي
 معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا
 مزارعة وهي كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر
 بياض صححت مع المساقاة إن اتحد عقد وعامل وعسر أفراد
 الشجر بالسقي وقدّمت المساقاة وإن تفاوت الجزآن المشروطان
 فإن أفردت المزارعة فالمغل للمالك وعليه للمامل أجره عمله
 وآلاته وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره كأن يكثر به بنصف
 البذر ومنفعة الأرض أو بنصفه ويؤميره نصف الأرض ليزرع
 باقيه في باقيها

« كتاب الأجرة » أركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة

وشرط فيه مافى البيع وفى الصيغة مافيه خيرٌ عدم التأكيد
 كأجرتك هذا أو منافعها أو ملكيتها سنةً بكذا لا بعثتها وترد
 على عينٍ كأجرة معينٍ كأكثريتك بكذا وعلى ذمةٍ كأجرة
 موصوفٍ وإلزام ذمته عملاً وفى الأجرة مافى الثمن فلا تصح
 بعارة وتلف ولا لسلخ بجلد وطحن ببعض دقيق وتصح ببعض
 رقيق حالاً لأرضاع باقيه وهى فى إجارة ذمة كراش مال سلم
 وفى إجارة عين كشمس لكن ملكها مراعى فلا تستقر كالمال إلا
 بمضى المدة ويستقر فى فاسدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى
 فى صححة غالباً وفى المنفعة كونها متقومة معاومة مقدورة
 التسلم واقعة للمكترى لا تتضمن استيفاء عين قصداً فلا يصح
 أكثر أشخاص بما لا يتعب ونقد وكاب ومجهول وأبق ومغصوب
 وأعمى لحفظ وأرض لزراعة لأماء لها دائم ولا غالب يكفيها ولا
 لقلم سن صححة ولا حائض مسلة لخدمة مسجد وحررة بغير
 إذن زوجها ولا لعبادة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة ولا مسلم
 لنحو جهاد ولا بستان لثمره وصح تأجيلها فى إجارة ذمة لا عين
 وصح كراؤها لملك منفعتها مدة تلى مدته وكراء العنقب بأن

لَوْ جَرَّ دَابَّةً لِرَجُلٍ لِيرَكِبَهَا بَعْضُ الطَّرِيقِ أَوْ رَجُلَيْنِ لِيرُكَبَ كُلُّ زَمَنًا وَيُبَيِّنُ الْبَعْضِينَ وَتَقْدَرُ بَزْمَنٍ لِسَكْنَى وَتَعْلِيمٍ سَنَةً وَبِمَحَلٍّ عَمَلٍ كَرُكُوبٍ إِلَى مَكَّةَ وَتَعْلِيمٍ مَعِينٍ وَخِيَاظَةٍ ذَا الثَّوْبِ لَا بَهْمَا ذَا كَثَرِيَّتِكَ لَتَخِيْطُهُ النَّهَارَ وَيُبَيِّنُ فِي بِنَاءٍ مَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ وَصِفَتَهُ إِنْ قَدَّرْتَ بِمَحَلٍّ وَفِي أَرْضٍ صَالِحَةٍ لِبِنَاءٍ وَزِرَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ أَحَدَهَا وَلَوْ بِدُونِ إِفْرَادِهِ وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ أَوْ إِنْ شِئْتَ فَازْرَعْ أَوْ اغْرِسْ صَحٌّ وَشَرِطَ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبٍ مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ وَمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْرُدْ عُرْفٌ وَهُوَ لَهُ وَمَعَالِيقُ شُرْطَ حَمَلٍ بِرُؤْيَةٍ أَوْ وَصَفٍ تَامٍ مَعَ وَزْنٍ الْأَخِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَمْ يَسْتَحَقْ وَفِي إِجَارَةِ عَيْنٍ رُؤْيَا الدَّابَّةِ وَفِي ذِمَّةٍ لِرُكُوبٍ ذَكَرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَذَكَوْرَةٍ أَوْ أُنْثَى وَصِفَةٍ سِيرٍ وَفِيهَا لَهُ ذَكَرٌ قَدْرُ سُرْيٍ أَوْ تَأْوِيْبٍ حَيْثُ لَمْ يَطْرُدْ عُرْفٌ وَلِحْمَلٍ رُؤْيَا مَحْمُولٍ أَوْ امْتَحَانُهُ يَدًا أَوْ تَقْدِيرُهُ وَذَكَرُ جِنْسٍ مُكْمِلٍ وَفِي ذِمَّةٍ لِحْمَلٍ نَحْوِ زَجَاجٍ ذَكَرُ جِنْسٍ دَابَّةٍ وَصِفَتَهَا وَتَصَحُّحُ لِحْضَانَةٍ وَلَا أَرْضَاعٍ وَلَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا إِلَّا آخَرُ وَلَهُمَا فَإِنْ انْقَطَعَ اللَّابَنُ انْقَسَخَ فِي الْأَرْضِضَاعِ وَالْحِضَانَةُ تَرْبِيَةٌ صَبِيٍّ بِمَا يُصْلِحُهُ «فَصْلٌ» عَلَيْهِ تَسْلِيمٌ مُفْتَاخُ

دار المكتر وعمارتهما وكنس ثلج سطحها فان بادروا فلا مكتر
 خياره وعليه تنظيف عرصتها من ثلج وكناسه وعلى مكر دابة
 لركوب كاف وبرذعة وحزام وثقرة وبرة وخطام وعلى مكتر
 محمل ومظلة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع في نحو سرج وجر
 وكحل عرف مطرد وعلى مكر في اجارة ذمة ظرف محمول
 وتعد دابة واعانة راكب محتاج في ركوبه وتزوله ورفع
 حمل وحطه وشد محمل وحله (فصل) تصح الاجارة
 مدة تبقى فيها العين غالبا وجاز ابدال مستوف ومستوفى به
 كمحمول وفيه بمثلها لا مستوفى منه كدابة الا في اجارة ذمة فيجب
 تلف او تعيب ويجوز مع سلامة برضا مكتر والمكتر
 أمين ولو بعد المدة كأجير فلا ضمان إلا بتقصير كأن ترك
 الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو انتفع بها سلمت وكان
 ضربها أو نخمها فوق عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حداً
 أو قصاراً أو حملها مائة رطل شعير بدل مائة برا أو عكسه أو عشرة
 أقفزة بر بدل شعير لا عكسه ولا أجرة لعمل بلا شرطها ولو
 اكترى لحمل قدر حمل زائد لنزله أجرة مثله وإن تلفت ضمنها

إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا وَإِلَّا ضَمِنَ قَسْطُهُ إِنْ تَلَقَتْ بِالْحَمْلِ كَمَا لَوْ
 سَلِمَ ذَلِكَ لِلْمُكْرِي خَمْلَهُ جَاهِلًا وَلَوْ وَزَنَ الْمُكْرِي وَحَمَلَ فَلَا
 أَجْرَةَ لِلزَّائِدِ وَلَا ضَمَانَ وَلَوْ قَطَعَ ثَوْبًا وَخَاطَهُ قِبَاءٌ وَقَالَ بِذَا
 أَمْرُ تَنِي فَقَالَ بَلْ قَمِيصًا حَلَفَ الْمَالِكُ وَلَا أَجْرَةَ وَلَهُ أُرْشٌ (فَصْل)
 تَنْفُسُخُ بَتْلَفٍ مُسْتَوْفٍ مِنْهُ مُعَيَّنٌ فِي مُسْتَقْبَلٍ وَبِحَبْسٍ غَيْرِ مُكْتَرٍ
 لَهُ مَدَّةٌ حَبْسِهِ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَدَّةٍ لَا يَمُوتُ عَاقِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِدٌ
 وَلَا يَبْلُوغُ بَغْيَرٍ سَنٍّ وَلَا بَزِيَادَةَ أَجْرَةٍ وَلَا بظُهُورٍ رَاغِبٍ بِهَا وَلَا
 بِاعْتِاقٍ رَقِيقٍ وَلَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةٍ وَلَا خِيَارَ وَلَا يَبِيعُ الْمُؤَاجِرَةَ وَلَا
 يَعْذِرُ كَتَعْذُرٍ وَتُقُودَ نَحَامٍ وَسَفَرٍ وَمَرَضٍ وَهَلَاكِ زَرْعٍ وَخَيْرٍ
 فِي إِجَارَةٍ عَيْنٍ بَعِيْبٍ كَانَقْطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ أَكْثَرِيَتْ لَزْرَاعَةٍ وَعَيْبٍ
 دَابَّةٍ وَغَضَبٍ وَإِبَاقٍ وَلَوْ أَكْرَى جَهْلًا وَسَلَمَهَا وَهَرَبَ مَوْنَهَا
 الْقَاضِي مِنْ مَالٍ مُكْرَمٍ اقْتَرَضَ ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا قَدْرَ مَوْنَتِهَا وَلَهُ أَنْ
 يَأْذَنَ لِمُكْتَرٍ فِي مَوْنَتِهَا لِيَرْجِعَ

(كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ) مَا لَمْ يُعْمَرَ إِنْ كَانَ بِيَلَادِنَا مَلِكُهُ
 مُسْلِمٌ بِأَحْيَاءٍ وَلَوْ بِمَحْرَمٍ لَا عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنِيَّ أَوْ بِيَلَادِ كُفَرٍ مَلِكُهُ
 كَافِرٌ وَكَذَا مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَذْبُونَا عَنْهُ وَمَا عَمَّرَ لِمَالِكِهِ فَانْجَبِلَ

والعمارة إسلامية فمال ضائع أو جاهلية فيملك بأحياء ولا يملك به حريم عامر وهو ما يحتاج إليه لتمام انتفاع فلقرية ناد ومرتكض ومناخ لبل ومطرح رماد ونحوها ولبر استقاء موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو تحفر فيه نقص ماؤها أو خيف انهيارها ولدار ممر وفناء ومطرح نحو رماد ولا حريم لدار محفوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها ضمن وله أن يتخذ حماما واصطبلًا وحانوت حداد إن أحكم جدرانها ويختلف الأحياء بالغرض ففي مسكن تحويط ونصب باب وسقف بعض وفي زريبة الأولان وفي مزرعة جمع نحو تراب حولها وتسويها وتهيئة ماء إن لم يكن لها مطر وفي بستان اتحويط ولو بجمع تراب وتهيئة ماء بعادة وغرس ومن شرع في إحياء ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطعه له إمام فمتحجر وهو أحق به ولو أحياء آخر ملكه ولو طالت مدة تحجر قال له الإمام إحي أو اترك فان استمهل أمهل مدة قريبة ولا مأم أن يحمي لنحو نعم جزية مواتاً وينقض حماه لمصلحة (فضل) منفعة الشارع مرور وكذا جلوس لنحو حرقة إن لم يضيق

وله تظليل بما لا يضر وقدّم سابق ثم أقرع ومن سبق الى
 محل منه لحرقة وفارقة ليعود ولم تطل مفارقتة بحيث انقطع
 إلاّ فيه فحقة باق أو من سجد لنحو إفتاء فكحترف أو لصلاة
 وفارقة بعذر ليعود فحقة باق في تلك الصلاة أو من نحو رباط
 وخرج لحاجة فحقة باق (فصل) المدين الظاهر ماخرج
 بلا علاج كنفظ وكبريت وقار وموميا وبرام والباطن بخلافه
 كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهر عنه بأحياء ولا الباطن
 بحفر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجسس ولا إقطاع فان ضاقت
 قدم سابق إن علم وإلا أقرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتا
 فظهر به أحدهما ملكه والماء المباح يستوى الناس فيه فان
 أراد قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول الى الكعابين
 ويفرد كل من مرّ تفع ومنخفض بسقى وما أخذ منه ملك
 وحافر بموات لا رتفاقه أولى بمائها حتى يرتحل أو لملك أو
 بملك مالك لمائها وعليه بذل ما فضل عنه لحيوان والقناة
 المشتركة يقسم ماؤها مهايأة أو بخشبة بعرضه متقبة بقدر

(كتاب الوقف) أركانهُ موقوف وموقوف عليه وصيغة
 وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهلاً تبرع وفي الموقوف كونه
 عيناً معينة مملوكة تنقل وتفيد لافوتها نفقاً مباحاً مقصوداً
 كشاعر وبناء وغراس بأرض بحق وفي الموقوف عليه إن لم
 يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية
 كعمارة كنيسة وإن تعين مع مامر إمكان تملكه فيصح على
 ذى لاجنين وبهيمة ونفسه وعبد لنفسه فإن أطلق فعلى سيده
 ولا مرتد وحرّبي وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحة
 كوقفت وسبّلت وحبست وتصدقت صدقة محرمة أو
 موقوفة أو لاتباع أو لا تذهب وجعلته مسجداً أو كناية
 كحرمت وأبذت وكتصدقت مع إضافته لجهة عامة وشرط
 له تأييد وتنجيز وإلزام لا قبول ولو من معين فإن ردّ المعين
 بطل حقه ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لي
 ولو انقرضوا في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رهماً
 للواقف حينئذ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فمات أحدهما
 فنصيبه للآخر ولو شرط شيئاً اتبع (فصل) الواو

للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد أولادى وإن زاد ما تناسلوا
أو بطناً بعد بطن ونم والأعلى فالأعلى والأول فالأول للترتيب
ويدخل أولاد بنات فى ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا
إن قال على من ينسب إلى منهم لأفروع أولاد فيهم والمولى
يشمل الأعلى والأسفل والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بمشرك
لم يتخللها كلام طويل (فصل) الموقوف ملك لله تعالى
وفوائده كأجرة وثمره وولد ومهر ملك للموقوف عليه ويختص
بجلد بهيمة ماتت فإن اندبغ عاد وقفا ولا يملك قيمة رقيق
أُتلف بل يشتري الحاكم بها مثله ثم بعضه ويضعه مكانه ولا يُباع
موقوف وإن خرب

(فصل) إن شرط واقف النظر اتبع وإلا فللقاضي
وشرط الناظر عدالة وكفاية ووظيفته عمارة واجارة وحفظ
أصل وغلة وجمعها وقسمتها فإذا فوض له بعضها لم يتعدده ولو اقف
ناظر عزل من ولاه ونصب غيره

(كتاب الهبة) هى تملك تطوع فى حياة فان ملك
لاحتياج أو لثواب آخرة فصدقة أو نقله للهيب إكراماً فهدية

وأركانها صيغةٌ وعاقِدٌ وموهوبٌ وشرطٌ فيها ما في البيع لكن
تصح هبةٌ نحو حبستى بُرٍّ لا موصوفٍ وفي الواهب أهلية تبرع
وهبة الدين للمدين إبراءٌ ولغيره صحيحة وتصح بعمرى ورقبى
كأعمرتك هذا وإن زاد فاذا مات عادلى وأرقبتك أو جعلته
رقبى أى إن مات قبلى عادلى وإن مات قبلك استقر لك وشرط
فى ملك موهوب قبضٌ باذن أو قباضٌ فلو مات أحدهما قبله
خلفه وارثه وكره تفضيلٌ فى عطيةٍ بعضه ولا أصل رجوع فيما
أعطاه بزيادة المتصلة إن بقى فى سلطته فيمتنع بزوالها لا بنحو
رهنه وهبته قبل قبضٍ ويحصل بنحو رجعتٍ فيه أو ردده
إلى ملكى لا بنحو بيعٍ وإعتاقٍ ووطءٍ والهبة إن أطلقت فلا
ثواب وإن كانت لأعلى أو قيدت بثواب مجهول فباطلة أو بمعلوم
فبيع وظرف الهبة إن لم يعتد رده كقوصرة تمر هبة وإلا فلا
وحرّم استعماله إلا فى أكلها منه إن اعتيد

(كتاب اللقطة) سنّ لقطٌ لوائق بأمانته وإشهاد به
وكره لفاسق فيصح منه كمرتد وكافر معصوم لا بدّار حرب
وتنزع اللقطة لعدلٍ ويضمّ لهم مشرف فى التعريف ومن صبى

ومجنون وينزعها وليها ويعرفها ويتملكها لها حيث يقترض لها
فان قصر في نزعها فتلفت ضمن لا من رقيق بلا إذن فلواخذت
منه كان لقطاً ويصح من مكاتب صحيحة ومبعض ولقطته له
ولسيده وفي مهايأة لذي نوبة كباقي الأكساب والمؤن إلا أرش
جناية (فصل) الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع
كبعير وظبي وحمام يجوز لقطه إلا من مفازة آمنة لملك وما
لا يمتنع منها كشاة يجوز لقطه مطلقاً فان لقطه لتلك عرفه ثم ملكه
أو باعه وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم ملك ثمنه أو ملك الملقوط من
مفازة حالاً وأكله وغرم قيمته وله لقط رقيق غير مميز أو زمن
نهب أو غير مال لا اختصاص أو حفظ وغير حيوان فان تسارع
فساده كهريسة فله الأخيرتان وإن وجد به عمران وإن بقي بعلاج
كرطب يتممر ويبيعه أغبط باعه وإلا باع بعضه لعلاج باقيه إن لم
يتبرع به ومن أخذ لقطه لا خيانة فأمين ما لم يملك وإن
قصدها ويجب تعريفها وإن لقط لحفظ لها فضا من وليس له تعريفها
لملك ولو دفع لقطه لقاض لزمه قبولها ويعرف جنسها وصفها
وقدرها وعفاصها ووكتاءها ثم يعرفها في نحو سوق سنة ولو

مُتَفَرِّقَةً عَلَى الْعَادَةِ أَوْ لَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ثُمَّ طَرَفُهُ ثُمَّ كُلُّ أُسْبُوعٍ
ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ وَيَذَكَّرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَيَعْرِفُ حَقِيرَتَهُ لَا يَعْزُضُ عَنْهُ
غَالِبًا إِلَى أَنْ يَظُنَّ إِعْرَاضَ فَاقِدِهِ عَنْهُ غَالِبًا وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ تَعْرِيفُ إِنْ
قَصَدَ تَمَلُّكَ وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ مَالٍ أَوْ مَالِكٍ وَإِذَا عَرَفَهَا
لَتَمَلِّكَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بِالْفِظْ كَتَمَلَّكَتُ فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ أَنَّكَ وَلَمْ
يَرْضَ بِدَلِّهَا لَزِمَهُ رَدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَأَرْشُ نَقْصٍ فَإِنْ تَلَفَتْ
غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا وَقَدْ تَمَلَّكَ وَلَا تَدْفَعُ لِمُدَّعٍ بِلَا وَصْفٍ وَلَا
حُجَّةٍ وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صِدْقَهُ جَازَ فَإِنْ دَفَعَهَا فَتَبَيَّنَتْ لَا آخِرَ
مُحَوَّلَاتٍ لَهُ فَإِنْ تَلَفَتْ فَلَهُ تَضْمِينُ كُلِّ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُدْفُوعِ لَهُ وَلَا
يَحِلُّ لِقَطُ حَرَمِ مَكَّةَ إِلَّا بِالْفِظِ وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ

(كِتَابُ الْقَيْطِ) لَقَطُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِشْهَادُهُ عَلَيْهِ

وَعَلَى مَا مَعَ الْقَيْطِ وَالْقَيْطُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ مَنبُودٌ لَا كَافِلَ لَهُ
وَاللَّاقِطُ حُرٌّ رَشِيدٌ عَدْلٌ فَلَوْ لَقَطَاهُ غَيْرُهُ لَمْ يَصِحَّ لَكِنْ لِكَافِرٍ
لَقَطُ كَافِرٍ فَإِنْ أَدْنَى لِرَقِيقَةٍ غَيْرِ الْمَسْكَاتِبِ وَأَقْرَبُهُ فَهُوَ اللَّاقِطُ وَلَوْ
ازْدَحَمَ أَهْلَانِ قَبْلَ أَخْذِهِ عَيْنَ الْحَالِ مَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْدَهُ فَدَمٌ سَابِقٌ
وَإِنْ لَقَطَاهُ مِمَّا فَتَنِي عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ثُمَّ أُقْرِعَ وَلَهُ نَقْلُهُ

من بادية لقرية ومنهما لبلد لا عكسه ومن كل لثله ومؤنته في ماله
 العام كوقف على اللقطاء أو الخاص كشياب عليه أو تحته ودنانير
 كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدفون وموضوع بقربه ثم
 في بيت مال ثم يقرض عليه حاكم ثم على موسرينا قرضاً ولا لقطاه
 استقلال بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بأشهاد (فصل)
 اللقيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا يئنة إن وجد بمحل به مسلم
 ولا يكفي اجتيازه بدار كفر ويحكم بإسلامه لغيره لقيط صبي أو
 مجنون تبعاً لأحد أصوله ولساويه المسلم إن لم يكن معه أحد
 فان كفر بعد كماله فيها فمرد (فصل) اللقيط حر إلا أن
 تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك أو يقر به ولم يكذبه المقر
 له ولم يسبق إقراره بحرية ولا يقبل إقراره به في تصرف ماض
 مضر بغيره فلو لزمه دين فآقر برق ويده مال قضى منه ولو
 استلحق نحو صغير رجل لحقه أو اثنتان قدم بينة فسبق
 استلحاق مع يد من غير لقط فبقائف فان عدم أو تحير أو نقاه
 عنهما أو ألحقه بهما انتسب بعد كماله إلي من يميل طبعه إليه
 (كتاب الجمالة) أركانها عمل وجعل وصيغة وما قد

وشرط فيه اختياره وإطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كلفه وعدم تعينه وتأقينه وفي الجعل ما في الثمن وللعامل في فاسد يقصد أجره وفي الصيغة لفظ من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجعل فلو عمل بقول أجنبي قال زيد من رد عبيدي فله كذا وكان كاذباً فلا شيء له ولن ردّه من أقرب قسطه ولورده انان فلهما الجعل إلا إن عين أحدهما فله كله إن قصد الآخر إيعائه وإلا فقسطه ولا شيء للآخر وقيل فراغ الملتزم تغييره فإن كان بعد شروع أو عمل جاهلاً فله أجره ولكل فسخ وللعامل أجره إن فسخ الملتزم بعد شروع وإلا فلا شيء كما لو تلف مردوده أو هرب قبل وصوله ولا يحبسهُ لاستيفاء وحلف ملتزم أنكر شروط جعلٍ أوردّا

(كتاب الفرائض) يُبدأ من تركته ميت بما تعلق بعين كزكاة وجان ومردّهون ومهمات مشترية مفلساً فبمؤن تجهيز ممونه بمعروف فدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح أو ولاء أو اسلام والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابن

وإن نزل وأب وأبوه وإن علا وأخ مطلقاً وعم وإبنة وابن أخ
لغير أم وزوج وذو ولائ ومن الأناث سبع بنت وبنت ابن
وإن نزل وأم جدة وأخت وزوجة وذات ولائ فلو اجتمع
الذكور فالوارث أب وابن وزوج أو الأناث فبنت وبنت ابن
وأم وأخت لأبوين وزوجة أو الممكن منها فأبوان وابن وبنت
وأحد زوجين فلو لم يستغرقوا صرفت كلها أو باقيةا لبيت مال
إن انتظم وإلا رد ما فضل على ذوي فروض غير زوجين بنسبتها
ثم ذوو أرحام وهم جد وجدة ساقطان وأولاد بنات وبنات إخوة
وأولاد أخوات وبنو إخوة لأم وعم لأم وبنات أعمام وعمات
وأخوال وخالات وممدلون بهم

(فصل) الفروض في كتاب الله نصف لزوج ليس
لزوجته فرع وارث ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم منفردات
وربع لزوج لزوجته فرع وارث ولزوجة ليس لزوجها ذلك وثمان
لها معه وثلثان لصنف تعدد ممن فرضه نصف وثلث لأم ليس
لميتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات ولعدد من ولدها
وقد يفرض لجد مع إخوة وسدس لأب وجد لميتها فرع

وارث ولا أم لميتها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة
 لم تدل بذكر بين اثنين ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت
 ابن أعلى ولا أخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين ولو احدى من
 ولد أم (فصل) لا يحجب أبوان وزوجان وولد بأحد بل ابن
 ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه وجد بمتوسط بينه وبين الميت
 وأخ لأبوين بأب وابن وابنه ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولا أم
 بأب وجد وفرع وارث وابن أخ لأبوين بأب وجد وابن وابنه
 وأخ لأبوين ولأب ولأب بهؤلاء وابن أخ لأبوين وعم لأبوين
 بهؤلاء وابن أخ لأب ولأب بهؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين
 بهؤلاء وعم لأب ولأب بهؤلاء وابن عم لأبوين وبنات ابن
 بابن أو بنتين إن لم يعصبن وجددة لا أم بأم ولأب بأب وأم وبعدي
 كل جهة بقرباها وبعدي جهة أب بقربي جهة أم لا العكس
 وأخت كأخ وأخوات لأب بأختين لأبوين وعصبة باستغراق
 ذوى فروض ومن له ولأب بعصبة نسب والعصبة من لا مقدر
 له من الورثة فيرث التركة أو ما فضل عن الفرض (فصل) لابن
 فأكثر التركة ولبنت فأكثر ما صر ولو اجتمعا فللذكر مثل

حظَّ الأُنثيين وولدُ الأبن كالولدِ فلو اجتمعوا والولدُ ذكر حجب
 ولدَ الأبن أو أنثى فله ما زادَ على فرضها ويعصبُ الذَّكرُ من في
 درجته وكذا من في فوقه إن لم يكن لها سُدس فان كان أنثى
 فلها مع بنتِ سُدس ولا شيءَ لهما مع أكثر وكذا كل طبقتين منهم
 (فصل) الأب يرثُ بفرضٍ مع فرعٍ ذكرٍ وارثٍ
 وبتعصيبٍ مع فقدٍ فرعٍ وارثٍ وبهما مع فرع أنثى وارثٍ ولأم
 مع أبٍ وأحدِ زوجين ثلثُ باقٍ وجدٌ كأبٍ إلا أنه لا يرثُ لثلاثٍ
 باقٍ ولا يُسقطُ ولدٌ غير أمٍّ ولا أمٌّ أبٍ (فصل) ولدُ أبوين
 كولدٍ وولدُ أبٍ كولدٍ أبوينِ إلا في المشتركة وهي زوجة وأم
 وولدُ أمٍّ وأخٌ لأبوين فيشارك الأَخُ ولدى الأم ولو كان لأبٍ
 سقطَ واجتماعُ الصنفين كاجتماعِ الولدِ وولدِ الأبن إلا أن الأخت
 لا يعصبها إلا أخوها وأختٌ لغير أمٍّ مع بنتٍ أو بنتٍ ابن عصبه
 فتسقطُ أختُ لأبوين مع بنتٍ ولدٍ أبٍ وابنُ أخٍ لغير أمٍّ كأبيه
 لكن لا يرثُ الأمُّ للسُدس ولا يرثُ مع الجدِّ ولا يعصبُ
 أخته ويسقطُ في المشتركة وعمٌ لغير أمٍّ كأخٍ وكذلك وكذا باقٍ
 عصبه نسب (فصل) من لا عصبه له بنسبٍ فتركته

أو الفاضل المعتق فلعصبته بنفسه كترتهم في نسب لكن يُقدم
 أخو معتق وابن أخيه على جده فالمعتق المعتق فعصبته كذلك
 ولا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو منتمياً إليه بنسب أو ولاء
 (فصل) لجد مع ولد أبوين أو أب بلا ذي فرض إلا كثر
 من ثلث ومقاسمة كأخ وبه إلا كثر من سدس وثلث باق
 ومقاسمة فإن لم يبق أكثر من سدس أخذه ولو عائلاً وسقطت
 الأخوة وكذا معها ويعد ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة
 فإن كان ولد الأبوين ذكراً سقط ولد الأب وإلا فتأخذ الواحدة
 إلى النصف ومن فوقها إلى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد
 يفضل عن النصف فيكون لولد الأب ولا يفرض لأخت مع
 جد إلا في الأكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم
 فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف
 فتقول ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما أثلاثاً « فصل »
 الكافران يتوارثان لا حربى وغيره ولا مسلم وكافر ولا متوارثان
 ما تبا بنحو غرق ولم يعلم أسبقهما ولا يرث نحو مرتد ولا يورث
 كز نديق ومن به ريق إلا مبعوضاً فيورث ولا يرث قاتل

وإن لم يضمن ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم
 قاض به بمضي مدة لا يعيش فوقها ظناً فيعطى ماله من يرثه
 حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالأشوء
 ولو خلف حملاً يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فإن
 لم يكن وارثاً سواه أو كان من قد يحجبه أو لا مقدراً له كولد
 وقف المتروك أو له مقدراً أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة
 حامل وأبوين وإنما يرث إن انفصل حياً وعلم وجوده عند
 الموت والمشكل إن لم يخلف إرثه كولد أم أخذه وإلا عمل
 باليقين فيه وفي غيره ويوقف ماشك فيه ومن جمع جهتي فرض
 وتعصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبت هي أخت
 لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتاً فبالبنوة أو جهتي فرض فبأقواهما
 بأن تحجب إحداهما الأخرى كبت هي أخت لأم بأن يطأ أمه
 فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتاً
 أو تكون أقل حجباً كأم هي أخت بأن يطأ بنته الثانية فتلد
 ولداً ولو زاد أحد عاصبين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ
 لأم لم يقدم ولو حجبه بنت عن فرضه « فصل »

أَنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ عَصَبَاتٍ قَسَمَ الْمَتْرُوكُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَمَحَّضُوا ذِكُورًا
 أَوْ إِنَاثًا فَإِنْ اجْتَمَعَا قَدَّرَ الذَّكَرُ اثْنَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ عَدَدُ رُؤُسِهِمْ
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذَوْ فَرْضٍ أَوْ فَرَضَيْنِ مِثَالِي الْخَرَجِ فَأَصْلُهَا مِنْهُ
 فَمُخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالثَّلَاثُ ثَلَاثَةٌ وَالرُّبْعُ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدُسُ
 سِتَّةٌ وَالثَّمَنُ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مُخْتَلِفِيهِ فَإِنْ تَدَاخَلَ مُخْرَجَاهُمَا بَأَنٍ فَنِي
 الْإِكْثَرُ بِالْأَقَلِّ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَأَصْلُهَا أَكْثَرُهُمَا كَثَلْتُ وَسَدُسٍ
 أَوْ تَوَافَقَا بَأَنٍ لَمْ يَفْنِيَهُمَا إِلَّا عَدَدُ ثَالِثٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقَّ
 أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ كَسَدُسٍ وَثَمَنٍ وَالْمُتَدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ وَلَا
 عَكْسَ أَوْ تَبَايَنَا بَأَنٍ لَمْ يَفْنِيَهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ
 أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ كَثَلْتُ وَرُبْعٌ فَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ
 وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ
 لِعَشْرَةٍ وَتَرَا وَشَفْعًا وَالْإِثْنَا عَشْرَةَ لِسَبْعَةٍ عَشْرَةٍ وَتَرَا وَالْأَرْبَعَةَ
 وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ « فَرَع » إِنْ انْقَسَمَتْ سِهَامُهَا
 مِنْ أَصْلِهَا عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ أَوْ انْكَسَرَتْ عَلَى صَنْفٍ فَإِنْ بَايَنَتْهُ ضَرْبٌ
 فِي الْمَسْئَلَةِ بَعُولُهَا عَدَدُهُ وَإِلَّا فَوَفَّقُهُ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ أَوْ
 صَنْفَيْنِ فَمَنْ وَافَقَتْ سِهَامُهُ عَدَدَهُ رُدُّهُ لَوَفَّقِهِ وَمَنْ لَا تَرِكَ جَمْعُ

ثم إن تماثل عدداً هما ضرب فيها أحدهما أو تدخلاً فأكثرهما أو
توافقاً لحاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تبايناً لحاصل
ضرب أحدهما في الآخر ويقاس بهذا الانكسار على ثلاثة أو
أربعة ولا يزيد فإن أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة
ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فما بلغ فهو نصيبه يُقسم
على عدده « فرع » مات عن ورثة مات أحدكم قبل القسمة
فإن لم يرثه غير الباقيين وإرثهم منه كمن الأول جعل كان
الثاني لم يكن كأخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا
فصح مسألة كل فإن انقسم نصيب الثاني على مسألته وإلا
فإن توافقاً ضرب في الأول وفق مسألته وإلا فكلها ومن له
شيء من الأول أخذه مضروباً فيما ضرب فيها أو من الثانية أخذه
مضروباً في نصيب الثاني أو وفقه

« كتاب الوصية » أركانها موصى له وبه وصيغة وموص
وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصى
له مطلقاً عدم معصية وغير جهة كونه معلوماً أهلاً للملك فلا
تصح لحمل سيحدث ولا لأحد هذين ولا لميت ولا لدابة

إلا إن فسر بعلمها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد
ومصالحه ومطلقاً وتحمل عايتها وكافر وقاتل ولحملي إن انفصل
حيّاً أو لدون ستة أشهر منها أو لأربع سنين فاقبل ولم تكن
المرأة فراشاً وارث إن أجاز باقي الورثة والعبرة بأبائهم وقت
الموت وبردهم وإجازتهم بعده ولا تصح لو ارث بقدر حصته
والوصية لرقيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله وفي الموصى
به كونه مباحاً ينقل فتصح بحمل إن انفصل حيّاً أو مضموناً
وعلم وجوده عندها وبشر وحمل ولو معدومين وبهم وببعض
يقتنى ككلب قابل لتعليم وزبل وخمر محترمة ولو أوصى من
له كلاب بكلب أو بها وله قبول وصحت أو من له طبل فهو
وطبل حل بطبل حمل على الثاني وتلغو بالأول إلا إن صالح
للثاني وفي الصنعة لفظ يشعر بها صريحة كأوصيت له بكذا
أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكناية كمو له من مالي وتلزم
بموت مع قبول بعده ولو تراخ في معين والرد بعد موت فإن
مات لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه ومالك
الموصى له موقوف إن قبل بأن أنه ملكه بالموت وتبعه

الفوائد والمؤنة ويطلب موصى له بها إن توقف في قبول ورد
 (فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده
 وارث وإن أجاز فتنفذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من
 الثلث عتق عاق بالموت وتبرع نجز في مرضه كوقف وهبة
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحضت
 عتقا أقرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فان ترتبتا قدم أول
 فأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غائما فسالم حر فاعتق
 غائما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا
 أقرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على
 شيء منه حالا (فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ
 ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات ولم يحمل على فجأة فكذا وإن
 شك فيه لم يثبت إلا بطيبين مقبولي الشهادة ومن المخوف
 قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج
 الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق وابتداء فالج وحى
 مطبقة أو غيرها إلا الربع وأسر من اعتاد القتل والتجام قتال بين
 متكافئين وتقديم لقتل واضطراب ربح في راكب سفينة وطلق

وبقاء مشيمة (فصل) يتناول شاةً وبعيرٌ غيرٌ سخلةٍ وفصيلٍ
وجملٌ وناقةٍ بخاتى وعراباً لا أحدهما الآخر ولا بقرة ثوراً
وعكسه ويتناول دابة فرسا وبغلاً وحملاً ورقيقاً صغيراً وأنثى
ومعيباً وكافراً وعكوسها ولو أوصى بشاةٍ من غنمه ولا غنم
لغت أو من ماله اشترت له أو بأحد أرقائه فتلّفوا قبل موته
بطلت وإن بقي واحدٌ تعين أو بعتاق رقابٍ فثلاثٌ فإن عجز
ثله عنهن لم يُشتر شقصٌ فإن فضل عن نفيسة أو نفيستين
شيءٌ فلورثة أو بصرف ثلثه للعتق اشترى شقص أو أوصى لملها
فلمن انفصل حياً ولو قال إن كان حملك ذكراً أو قال أنثى أفله
كذا فولدتها لغت أو بيطنك ذكرٌ فولدتها فالذكر أو ذكرين
أعطاه الوارث من شاء منها أو لجيرانه فلا ربعين داراً من كل
جانب أو للعلماء قبالاً صاحب علوم الشرع من تفسير وحديث
وفقه أو للفقهاء دخل المساكين وعكسه أو لها شرك نصفين
أو لجمع معين غير منحصر كالملوية صحت ويكفي ثلاثة من
كل وله التفضيل أو لزيد والفقراء فكأحد ثم لا يكره أو
لأقارب زيد فلكل قريب من أولاد أقرب جسد ينسب

أَؤَامَهُ لَهُ وَيَعْدُ قَبِيلَةً إِلَّا أَبَوَيْنِ وَوَلَدًا أَوْ لَا قُرْبَ أَقَارِبِهِ فَلِذَلِكَ
 قُرْبَى فَقَرَّبَى فَأَبُوهُ فَأَخُوهُ فَبَنُوهُمَا فَجَدُودُهُ وَلَا يَرْجِعُ بِذِكُورِهِ
 وَوَرَاثَةِ أَرْ لَا قَارِبٍ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتَهُ (فصل) تَدْرِي بِمَنَافِعِ
 فَيَدْخُلُ كَسْبٌ مَعْتَادٌ وَمَهْرٌ وَالْوَالِدُ كَأُمِّهِ وَعَلَى مَالِكٍ مَوْنَةٌ
 مَوْصِيٍّ بِمَنْفَعَتِهِ وَلَهُ إِعْتَاقُهُ وَيُيَعِّدُ لِمَوْصِيٍّ لَهُ وَكَذَا لِغَيْرِهِ إِنْ أَقْبَتِ
 بِمَعْلُومَةٍ وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَبْدَوْهَا حَسَبَ مَنَافِعِهَا
 وَتَصَحُّ بِحُجٍّ وَيَحْجُجُ مِنْ مِيقَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَيَّدَ بِأَبْعَدِ فَنَهُ وَحُجَّةُ
 الْأَسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا إِنْ قَيَّدَ بِالثَّلَاثِ فَنَهُ وَغَيْرُهُ أَنْ يَحْجُجَ
 عَنْهُ فَرَضًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَيُؤَدِّي وَارِثُهُ عَنْهُ كَفَّارَةٌ مَالِيَّةٌ وَكَذَا غَيْرُهُ
 مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِعْتَاقٍ وَيَنْفَعُهُ صَدَقَةٌ وَدَعَاءٌ (فصل) لَهُ رُجُوعٌ
 بِنَحْوِ تَقْضِيَّتِهِ وَهَذَا لِيُؤَدِّيَ بِبَيْعٍ وَرَهْنٍ وَكِتَابَةٍ وَلَوْ بِلا قَبُولٍ
 وَبِوَصِيَّةٍ بِذَلِكَ وَتَوْكِيلٍ بِهِ وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَخُلْطِهِ وَصَبْرَةٍ وَصِيٍّ
 بِصَاعٍ مِنْهَا بِأَجُودَ وَطَاحَنِهِ بِرَّاءٍ وَبَذَرِهِ لَهُ وَعِجْنِهِ دَقِيقًا وَغَزْلِهِ
 قَطْنًا وَنَسِجَهُ غَزْلًا وَقَطْعَهُ ثَوْبًا قَيْصًا وَبَنَاتِهِ وَغُرْسَهُ (فصل)
 فِي الْإِبْصَاءِ أَرْكَانُهُ مُوصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ فِيهِ وَصِيْفَةٌ وَشَرْطٌ
 فِي الْمَوْصِيِّ بِقَضَاءِ حَقٍّ مَا مَرَّ وَبِأَمْرِ نَحْوِ طِفْلِ مَعَهُ وَلَا يَلِي لَهُ عَلَيْهِ

ابتداءً وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في
 مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمى وأنوثة والام أولى
 وينعزل ولي بفسق لا إمام وفي الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً
 مباحاً فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر
 به كأوصيت أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً
 وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وبين إيصاء
 بأمر نحو طفل وبقضاء حق لم يعجز عنه حالاً أو به شهود
 ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين
 لم ينفرد واحد إلا بأذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في
 إنفاق على موليه لا يثق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع
 وشرط فيهما مافى مؤكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن
 وفي عكسه إنما يضمن بالتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي
 الصيغة مافى وكالة كأودعتك هذا أو استخفطتك أو كخذه
 فإن عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يشق بأمانته كره
 وإلا سن إن لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه

واسترداد ورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كان ينقلها من
 محلة ودار لا خري دونها حرزا وكان يؤدعها بلا إذن ولا عذر
 وله استعانة بمن يحملها لحرز وعليه لعذر كإرادة سفر ردها
 لمالكها أو وكيله فلقاض فلا ميين ويغني عن الأخيرين وصية
 اليهما فان لم يفعل ضمن إن تمكن وكان يدفعها بموضع ويسافر ولم
 يعلم بها أمينا يراقبها وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب
 صوف أو لبسها عند حاجتها أو علف دابة لا إن نهاه فان أعطاه
 علفا علفها منه وإلا راجعه أو وكيله فالقاضي وكان تلفت بمخالفة
 مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به
 وتلف ما فيه به لا بغيره ولا إن نهاه عن قفلين فأقفاها ولو أعطاه
 دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخر بلا عذر أو اربطها في
 كمك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها بيده بلا ربط فيه فضاقت
 بنحو غفلة ضمن لا بأخذ غاصب ولا بجعلها بجيبه أو اجعلها
 بجيبك ضمن بربطها وكان يضعها في خير حرز مثلها أو يدل عليها
 ظالما أو يسلمها له ثم كرها ويرجع عليه وكان ينتفع بها كلبس
 وركوب لا لعذر وكان يأخذها لينتفع بها لا إن نوى الأخذ

وكان يخلطها بمال ولم تتميز ولو للمودع وكان يجردها أو يؤخر
تخليتها بلا عذر بعد طلب مالها ومتى خان لم يبرأ إلا بإيداع
وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي
كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عمومه فإن عرف عمومه
ولم يشهد فلا وإن جهل طوبى بيئته ثم يحلف أنها تلفت به
« كتاب قسم الفیء والغنیمۃ » الفیء نحر مال حصل من
كفار بلا إيجاب كجزية وعشر تجارة وما خلوه عنه وتركه مرتد
وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسه لمصالحنا كشغور
وقضاة وعلماء يقدم الأهم ولبنی هاشم والمطلب ولو أغنياء
ويفضل الذکر كالارث والیتامی الفقراء منا والیتیم صغیر لا أب
له وللمساكين ولا بن السبیل الفقیر ویعم الامام الأربعة الأخيرة
والاخماس الأربعة للمرتزقة فيعطى كلاً بقدر حاجة ممونه فإن
مات أعطي أصوله وبناته وزوجاته إلى أن يستغنوا وبنیه إلى
أن يستقلوا وسن أن یضع دیواناً وینصب لكل جمع عریفاً
ویقدم إثباتاً وإعطاء قرشياً ویقدم منهم بنی هاشم والمطلب فعبد
شمس فنوفل فعبد العزی فسائر البطون الأقرب إلى النبی صلی

الله عليه وسلم فالأُنصار فسائرُ العربِ فالعجمُ ولا يُثبتُ في
الديوانِ مَنْ لا يصلحُ للغزوِ ومن مرض فكم صحيح وإن لم يُرجِ
برؤهُ ويمحى مَنْ لم يرجِ برؤهُ وما فضلَ عنه وزع عليهم بقدرِ
مؤنتهم وله صرفُ بعضه في ثغورٍ وسلاحٍ وخيلٍ ووقفُ عقارٍ
فيءٍ أو بيعه وقسم غلته أو ثمنه كذلك (فصل) الغنيمةُ نحو
مالٍ حصلَ من الحربينِ بأيجافٍ فيقدمُ السلبُ لمن زكَبَ غرّاً
منا بازالةِ منعةٍ حربِيٍّ في الحربِ وهو مائةُ من ثيابٍ كخفٍ
ورآنٍ ومن سوارٍ ومنطقةٍ وخاتمٍ وثقةٍ وجنيبةٍ معه وآلةُ حربٍ
كدرعٍ وصرٍ كوبٍ وآلةٍ لا حقيبةٍ ثم تخرجُ المؤنُ ثم يَخمسُ
الباقى وخمسةُ كخمسِ الفَيْءِ والنفلِ وهو زيادةٌ يدفعها الإمامُ
باجتهاده لمن ظهرَ منه أمرٌ محمودٌ أو يشترطها لمن يفعلُ مَنْ يُنكى
الحربينِ من مالِ المصالحِ الذي سيغنمُ في هذا القتالِ أو الحاصلِ
عندهُ والأُخماسُ الأربعةُ للغانمينِ وهم من حضرَ القتالَ ولو في
أثنائه بنيته وإن لم يقاتلْ أو لا بنيته وقاتلْ كأجيرٍ لحفظِ أمتةٍ
وتاجرٍ ومحترفٍ ولو ماتَ بعدَ انقضائه ولو قبلَ الحيازةِ حقهُ
لوارثه ولرأجلٍ سهمٌ ولفارسٍ ثلاثةٌ ولا يُعطي إلا لفارسٍ واحدٍ

فيه تقع ويرضخ منها لعبد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا
ولكافر معصوم حضر بلا أجره وبإذن الامام والرضخ دون
سهم يجتهد الامام في قدره

« كتاب قسم الزكاة » هي لفقير من لا مال له ولا كسب
لا ثقل يقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومتعفف ولمسكين
من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته
بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنوافل لا بعلم شرعي والكسب
بمنعه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب يحتاجها ومال له غائب
بمرحلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وقاسم وحاشر لا قاض
ووال ولو لقة ضعيف إسلام أو شريف يتوقع إسلام غيره أو
كاف شر من يليه من كفار أو مانعي زكاة ولرقاب مكاتبون لغير
مذك ولغارم من تداين لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه
في مباح مع الحاجة أو لاصلاح ذات البين ولو غنيا أو لضمان
إن أعسر مع الأصيل أو وحده وكان متبرعا ولسبيل الله غاز
متطوع ولو غنيا ولا بن سبيل منشيء سفر أو مجتاز إن احتاج
ولا معصية بسفره وشرط أخذ حرية وإسلام وأن لا يكون

هاشمياً ولا مطلبياً ولا مولياً لهما (فصل) من علم الدافع حاله
 عمل بعلمه ومن لا فان ادعى ضعف اسلام صدق أو فقراً أو
 مسكنة فكذا إلا ان ادعى عيلاً أو تلف مال عرف له فيكلف
 يئنة كعامل ولمسكاتب وغارم وبقية المؤلفه وصدق غاز وابن
 سبيل فان تخلفا استرد واليئنة إخبار عدلين أو عدل وامرأتين
 ويغني عنها استفاضة وتصديق دائن وسيد ويعطي فقير ومسكين
 كفاية عمر غالب فيشترى به عقاراً يستغني به ومكاتب وغارم
 ما عجز عنه وابن سبيل ما يوصله مقصده أو ماله وغاز حاجته
 ذهاباً وإياباً وإقامة ويملكه ويهيأ له مركوب إن لم يطق المشي
 أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يعتد مثله حملها
 كابن سبيل ومن فيه صفتا استحقاق يأخذ باحدهما (فصل)
 يجب تعميم الأصناف إن أمكن وإلا فمن وجده على الامام
 تعميم الآحاد وكذا المالك إن انحصروا بالبلد ووفى المال وإلا
 وجب اعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الأصناف لا بين آحاد
 الصنف إلا أن يقسم الامام وتتساوى الحاجات ولا يجوز للمالك
 نقل زكاة فان عدمت الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب

نقل وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رد على الباقيين إن
 نقص نصيبهم وشرط العامل أهلية الشهادات وفقه زكاة إن لم
 يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ وسن أن يعلم شهراً لا أخذها ويسم
 نعم زكاة وفيه في محل صلب ظاهر لا يكثر شعره وحرم في
 الوجه (فصل) الصدقة سنة وتحل لغني وكافر ودفعها
 سرآ وفي رمضان ونحن قريب بخار أفضل وتحرم بما يحتاجه
 لمونه أولدين لا يظن له وفاء وتسنة بما فضل عن حاجته إن
 صبر وإلا كره

« كتاب النكاح » سن لتائق له إن وجد أهبة وإلا
 فتركه أولى وكسر توقانه بصوم وكره لغيره إن فقدتها أو كان
 به علة كهرم وإلا فتخل لعبادة أفضل فان لم يتعبد فالنكاح
 أفضل وسن بكر إلا لعذر دينية جميلة ولود نسبية غير ذات
 قرابة قرينة ونظر كل للآخر بعد قصده نكاحه قبل خطبة
 غير عورة وله تكريره وحرم نظراً نحو فحل كبير ولو مرأهاً
 شيئاً من كبيرة أجنبية ولو أمة وله بلا شهوة نظر سيده
 وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين سرّة وركبة كعكسه وحل

بلا شهوة نظر^ه لصغيرة خلا فرج ونظر^ه ممسوح لا جنبية
وعكسه ورجل^ه لرجل وامرأة^ه لامرأة كنظر^ه لمحرم وحرم
نظر^ه كافرة لمسلمة ونظر^ه أمر د جميل أو شهوة لا نظر^ه لحاجة
كعاملة وشهادة وتعليم وحيث حرم^ه نظر^ه حرم^ه مس^ه ويباحان
لعلاج كفصد بشرطه ولحيليل امرأة نظر^ه كل^ه بدنها بلا مانع له
كعكسه (فصل^ه) تحل^ه خطبة^ه خلية عن^ه نكاح وعدة وتعريض^ه
لمعتدة غير راجعية كجواب^ه ومحرم^ه على عالم خطبة^ه على خطبة
جائزة ممن صرح^ه بأجابته إلا باعراض^ه ويجب^ه ذكر^ه عيوب^ه من أريد
إجتماع^ه عليه لمريده فإن اندفع^ه بدونه حرم^ه وسن^ه خطبة^ه قبل
خطبة وقبل عقد ولو أوجب^ه ولي^ه فخطب^ه زوج^ه خطبة قصيرة
فقبل صح^ه لكنها لا تسن^ه (فصل^ه) أركانه زوج وزوجة^ه
وولي^ه وشاهدان وصيغة^ه وشرط^ه فيها ما في البيع ولفظ^ه تزويج
أو إنكاح ولو بعجمية وصح^ه بتقديم قبول^ه وبزواج^ه وجها
مع زوجتك أو تزوجت^ه لا بكتابة في الصيغة ولا بقبلت^ه ولا
نكاح شغار كزوجتكها على أن تزوجني بنتك وبضع^ه كل^ه صداق^ه
الأخري فيقبل^ه وكذا لو سميا معه^ه مالا فان لم يعمل البضع^ه

صَدَاقًا صَحًّا وَفِي الزَّوْجِ حِلٌّ وَاخْتِيَارٌ وَتَعْيِينَ وَعِلْمٌ بِحِلِّ الْمَرَأَةِ
 لَهُ وَفِي الزَّوْجَةِ حِلٌّ وَتَعْيِينَ وَخُلُوعٌ مِمَّا مَرَّ وَفِي الْوَلِيِّ اخْتِيَارٌ
 وَفَقْدُ مَانِعٍ وَفِي الشَّاهِدَيْنِ مَا فِي الشَّهَادَاتِ وَعَدَمُ تَعْيِينِ لِلْوَلَايَةِ
 وَصَحِّ بَابِنِ الزَّوْجَيْنِ وَعَدْوِيَهُمَا وَظَاهِرًا بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ
 وَحَرِيَّةٍ وَيَتَبَيَّنُ بِطُلَانِهِ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِاِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا
 لَا الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَنْمَعُ صِحَّتُهُ فَإِنْ أَقْرَرَ الزَّوْجُ بِهِ فُسْخَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ
 إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَنُصْفُهُ أَوْ الزَّوْجَةُ بِخُلُوعٍ فِي وَلِيٍّ أَوْ شَاهِدٍ حَلَفَ
 وَسَنَ اشْهَادُهُ عَلَى رِضَا مَنْ يَعْتَبَرُ رِضَاهَا (فَصْل) لَا تَعْقُدُ
 امْرَأَةً نِكَاحًا وَيَقْبَلُ اِقْرَارُ مَكْفَةِ بِهِ لِمَصْدَقِهَا وَمُجْبِرُهَا وَلَا أَبٌ
 تَزْوِيجُ بَكَرٍ بِلَا إِذْنٍ بِشَرْطِهِ وَسَنَ لَهُ اسْتِثْنَانُهَا مُكْفَةِ وَسَكُوتُهَا
 بَعْدَهُ إِذْنٌ وَلَا يَزُوجُ وَلِيٌّ ثَنِيًّا بِوَطْءٍ فِي قُبْلَاهَا وَلَا غَيْرُ أَبٍ بَكَرًا
 إِلَّا بِإِذْنِهَا بِالْغَيْنِ وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَبٌ فَأَبُوهُ فَسَائِرُ الْعَصْبَةِ الْمَجْمَعِ
 عَلَى إِرْثِهِمْ كَأَرْثِهِمْ فَالْسلْطَانُ وَلَا يَزُوجُ ابْنٌ بِنْتًا وَيَزُوجُ عَتِيقَةً
 امْرَأَةً حَيَّةً مَنْ يَزُوجُهَا وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَإِذَا مَاتَتْ زَوْجٌ مِنْهُ لَهُ
 الْوَلَاءُ وَيَزُوجُ السُّلْطَانُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ مَرَّحَلَتَيْنِ أَوْ أَحْرَمَ
 أَوْ عَضَلَ مُكْفَةً دَعَتْ إِلَى كَفْوٍ وَلَوْ عَيْنَتْ كَفْوًا فَلَمْ يُجِبْ تَعْيِينَ

آخره (فصل) يمنع الولاية رقبته وصبيها وجنونه وفسقه غير
 الامام وحجره سفه واختلاله نظر واختلاف دينه وينقلها كل
 لا بعد لاعمي واعماه بل ينتظر زواله ولا إحرام ولا يعقد وكيل
 محرم ولو حلالا ولحجره توكيل بزويج مؤلته وإن لم تأذن ولم
 يعين زوجا وعلى الوكيل احتياط كغيره إن لم تنه وأذنت في
 تزويج وعين من عينته وليقل وكيل ولي زوجتك بنت فلان
 وولي لو كيل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول قبلت نكاحها له
 وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة وولي اجابة من
 سأله تزويجا وإذا اجتمع أولياء في درجة وأذنت لكل سن
 أفقههم فأورعهم فأسنهم برضاهم فان تشاحوا واتحد خاطب
 أقرع فلو تزوج مفضول صح أو أحدهم زيدا وآخر عمرأ وعرف
 سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي وجب توقف حتى يتبين
 وإلا بطلا فلو ادعى كل علمها بسبق نكاحه سمعت فان أنكرت
 حلفت أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه وللاخر تحليفها ولجد
 تولى طرفي تزويج بنت ابنه ابن ابنه الآخر ولا يزوج نحو
 ابن عم نفسه ولو بوكالة فيزوجها مساويه فقاض وقاضيا قاض

آخر (فصل) زوجها غير كفؤ برضاها ولي منفرد أو أقرب
أو بعض مستوين رضى باقوهم صح لا حاكم وخصال الكفاءة
سلامة من عيب نكاح وحرية فمن مسه أو أباً أقرب رقى
ليس كفؤ سليمة ونسب ولو في العجم فعجمي ليس كفؤ عربية
ولا غير قرشي لقرشية ولا غيرها شمي ومطلبي لها وعفة
فليس فاسق كفؤ عفيفة وحرقة فليس ذو حرقة دنيئة كفؤ أرفع
منه فتحو كناس وراع ليس كفؤ بنت خياط ولا هو بنت
تاجر وبرزاز ولا هما بنت عالم وقاض ولا يقابل بعضها ببعض وله
ترويج ابنه الصغير من لا تكافئه لا معية ولا أمة (فصل)
لا يزوج مجنون إلا كبير الحاجة فواحدة ولا ب تزويج صغير
عاقل أكثر ومجنونة لمصلحة فان فقد زوجها حاكم إن بلغت
واحتاجت ومن حجر عليه لفلس صح نكاحه ومؤنه في كسبه
أو لسفه نكح واحدة الحاجة باذن وليه أو قبل له وليه باذنه
بهر مثل فأقل فلو زاد صح بهر مثل من المسمى ولو نكح
غير من عينها له لم يصح وإن عين له قدراً لا امرأة نكح
بالأقل منه ومن مهر مثل أو أطلق نكح لا ثقة ولو نكح بلا

إِذْنٌ لَمْ يَصَحَّ فَإِنْ وَطِئَ فَلَاشَيْءَ ظَاهِرًا لِرَشِيدَةٍ وَالْعَبْدُ يُنْكَحُ
بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بِحَسْبِهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَعَكْسِهِ وَلَهُ اجْبَارُ أُمَّتِهِ
لَا مَكَاتِبَةٌ وَلَا مُبْعُضَةٌ وَلَا أُمَةٌ سَيِّدَهَا وَتَزْوِجُهُ بِمَلِكٍ فَيُزَوِّجُ
مُسْلِمٌ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ وَفَاسِقٌ وَمَكَاتِبٌ وَلَوْلَى نِكَاحٌ وَمَالٌ تَزْوِيجُ
أُمَةٍ مَوْلِيَةٍ (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ) تَحْرِمُ أُمٌّ وَهِيَ مَنْ
وَلَدَتْكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ وَبِنْتُ وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ مِنْ وَلَدِهَا لَا مَخْلُوقَةٌ
مِنْ زِنَاهُ وَأُخْتُ وَبِنْتُ أَخٍ وَأُخْتُ وَنَعْمَةٌ وَهِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَتْكَ
وخالَتُ وَهِيَ أُخْتُ أُنْثَى وَلَدَتْكَ وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ فَمَرْضَعَتُكَ
وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا أَوْ وَلَدَتْهَا أَوْ أَبًا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ أَرْضَعْتَهُ أَوْ مَنْ
وَلَدَكَ أُمٌّ رِضَاعٍ وَقَسِ الْبَاقِي وَلَا تَحْرِمُ مَرْضَعَةُ أَخِيكَ أَوْ أُخْتِكَ
أَوْ نَافِلَتِكَ وَلَا أُمٌّ مَرْضَعَةُ وَلَدِكَ وَبِنْتُهَا وَلَا أُخْتُ أَخِيكَ وَتَحْرِمُ
زَوْجَةُ ابْنِكَ أَوْ أَبِيكَ وَأُمُّ زَوْجَتِكَ وَبِنْتُ مَدْخُولَتِكَ وَمَنْ
وَطِئَ امْرَأَةً بِمَلِكٍ أَوْ شَبَهَةٍ مِنْهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا وَحَرَّمَتْ
عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحْرَمُهُ بغيرِ مَحْصُورَاتٍ نِكَاحَ مَنْهِنٍ
وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ كَوَطِئِ زَوْجَةِ ابْنِهِ بِشَبَهَةٍ وَحَرَّمَ
جَمْعُ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا

حرمَ تناكحهما كأمرأة وأختها أو خالتها فإن جمعَ بينهما بعقدٍ بطلَ
أو بعدين فكأن زوج من اثنين وله تناكحهما فإن وطئَ إحداهما
حرمتِ الأخرى حتى يحرمَ الأُولى بازالة ملك أو نكاح أو كتابة
ولو ملكها ونكحَ أخرى حلتِ الأخرى دونها ولحرَّ أربعٌ
ولغيره ثنتان فلو زاد في عقدٍ بطلَ أو عقدين فكما مرَّ وتحلُّ
نحو أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلقَ حرَّةً ثلاثاً أو غيره
ثنتين لم تحلَّ له حتى يغيبَ بقبولهما مع افتضاض حشفةٍ ممكن
وطؤه أو قدرها في نكاح صحيح مع انتشار (فصل) لا ينكحُ
من ملكه أو بعضه فلو طراً ملكٌ تامٌّ على نكاح انفسخ ولا
حرَّة من بهارقٍ لغيره إلا بعجزه عن تصالحٍ لمتعمِّ كان ظهرت
مشقة في سفره لغائبة أو خافَ زناً مدته أو وجدَ حرَّةً بمؤجلٍ
أو بلا مهر أو بأكثر من مهرٍ مثل لا بدونه ونحوه زنا وباسلامها
لمسلم وطراً ويساراً أو نكاح حرَّة لا يفسخ الأُمة ولو جمعها حرَّة
بعقدٍ صحَّ في الحرَّة (فصل) لا يحلُّ نكاحُ كافرة إلا
كتابية خالصة بكره والكتابية يهودية أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلمَ دخولَ أوَّلِ آبائها في ذلك الدين بعد بعثة

تنسخه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه إن تجنبوا
المحرّف وهي كمسألة في نحو ثقة فله إجبارها على غسل من
حدث أكبر وتزيف وترك تناول خبيث وتحرم سامرية
خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك
ومن انتقل من دين لا خرتين إسلام فلو كان امرأة لم تحل
لمسلم فإن كانت منكوحة فكمردة ولا تحل مرتدة وردة
قبل دخول تنجز فرقة وبعده فإن جمعها إسلام في العدة دام
نكاح وإلا فالفرقة من الردة وحرم وطء ولا حد

(باب نكاح المشرّك) أسلم على كتابية تحل دام نكاحه
أو غيرها وتخلّفت أو أسلمت وتخلّف فكمردة أو أسلمت معاً دام
والمعية. بآخر لفظ وحيث دام لا تضرّ مقارنته لمفسد زائل
عند إسلام ولم يعتدوا فسادهم فيقرّ على نكاح بلا ولي وشهود
وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتدوه مؤبداً كنكاح
طرات عليه عدة شبهة وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم
ثم أسلم الآخر والأول محرم لا نكاح محرم ونكاح الكفار
صحيح فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم لم تحل له إلا بمحلال ولمقررة

مسمى صحيح والفاسدان قبضته كله قبل إسلام فلا شيء أو
بعضه فقسط ما بقي من مهر المثل وإلا فمهر مثل ومندفعة
باسلام بعد دخول كقررة أو قبله منه فنصف أو منها فلا شيء
ولو رافع الينا ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو وذمي
وجب الحكم ونقرهم على ما نقر لو أسلموا ونبتل ما لا نقر
(فصل) أسلم على أكثر من مباح له أسلمن معه أو في عدة
أو كن كتابات لزمه أهلا اختيار مباحه واندفع من زاد أو
أسلم معه قبل دخول أو في عدة مباح تعيين أو على أم وبنتها
كتابتين أو أسلمتا فإن دخل بهما أو بالأم حرمتا أبداً وإلا
فالأُم أو أمة أسلمت معه أو في عدة أقر إن حلت له حينئذ
أو إماء أسلمن كما مر اختيار أمة حلت له حين اجتماع إسلامهما
أو حررة وإماء وأسلمن كما مر تعينت وإن أصررت اختيار
أمة ولو أسلمت وعقن ثم أسلمن في عدة فكجرائر والاختيار
كأخترت نكاحك بثبته أو كأخترت لك أمسكتك كطلاق لا قراق
ووطء وظهار وأيلاء ولا يعلق اختيار وفسخ وله حصر اختيار
في أكثر من مباح وعليه تعيين ومؤنه فني يختار فإن تركه

حُبْسَ فَإِنْ أَصْرَ عَزَّرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَّتْ حَامِلٌ بِوَضْعِ وَغَيْرِهَا
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ إِلَّا مَوْطُوءَةً ذَاتُ اقْرَاءٍ فَبِالْأَكْثَرِ مِنْهُمَا
وَوُكُفَ إِرْثُ زَوْجَاتٍ عُلِمَ لِصَلَحٍ (فصل) أَسْلَمًا مَعًا أَوْ هِيَ
بَعْدَ دُخُولِ قَبْلِهِ أَوْ دُونَهُ اسْتَمَرَّتِ الْمَوْتَةُ كَأَنَّ ارْتَدَّ دُونَهَا

(بَابُ الْخِيَارِ وَالْأَعْفَافِ وَنِكَاحِ الرِّقَاقِ) يَثْبُتُ خِيَارُ
لِكُلِّ بَجْنُونٍ وَمُسْتَحْكَمٍ جَذَامٍ وَبَرَصٍ وَإِنْ تَمَازَلَا وَلَوْ لَيْسَ بِكُلِّ
مِنْهَا إِنْ قَارَنَ عَقْدًا وَلَزَّ وَجَّ بِرَتَقِهَا وَبَقَرْنَهَا أَوْ لَهَا بِجِبِهِ وَبَعْنَتَهُ قَبْلَ
وَطْءٍ وَلَا خِيَارَ بَعْدَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرٌ أَوْ بَعْدَهُ
بِحَادَثٍ بَعْدَهُ فَمُسْمًى وَإِلَّا فَمَهْرٌ مِثْلٌ وَلَوْ انْفُسَخَ بِرَدِّهِ بَعْدَهُ
فَمُسْمًى وَلَا يَرْجِعُ زَوْجٌ عَلَى مَنْ غَرَّهُ وَشَرْطَ رَفْعٍ لِقَاضٍ وَتَثْبُتُ
عَنْهُ بِاقْرَارِهِ وَيَمِينٍ رُدَّتْ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ قَاضٍ سَنَةً بِطَلِبِهَا
وَبَعْدَهَا تَرْفَعُهُ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ وَهِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ
حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَفَتْ أَوْ أَقْرَ فُسِّخَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْقَاضِي ثَبَّتَتْ عَنْهُ
وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَ الْمُدَّةَ لَمْ تَحْسَبْ وَلَوْ شَرَطَ فِي أَحَدِهِمَا
وَصَفَّ فَأَخْلَفَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلِكُلِّ خِيَارٍ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ
لَا إِنْ بَانَ مِثْلُهُ أَوْ ظَنَّهُ بِوَصْفٍ فَلَمْ يَكُنْ وَحَكْمُ مَهْرٍ وَرَجُوعُ بِهِ

كعيبٍ والمؤثر تغيرٌ في عقد ولو غرٌ بحرية العقد ولده قبل علمه
 حراً وعليه قيمته لسيدها لا إن غره أو انفصل ميتاً بلا جناية
 ورجع على غار إن غر مها فان كان من وكيل سيدها أو منها تعلق
 الغرم بذمة ومن عتقت تحت من به رق تخيرت لا إن عتق
 أو لزم دورٌ وخيارٌ ما مر فورى وتحلف في جهل عتق أمكن
 أو خيار به أو فور وحكم مهر كعيب (فصل) لزم موسراً
 أقرب فوارثاً إعفاف أصل ذكر حرٍّ معصوم عاجز عنه أظهر
 حاجته له بقوله بلا يمين بأن يهيء له مستمتعاً وعليه مؤنتها
 والتعيين بغير اتفاق على مهر أو ثمن له لكن لا يمين من لا تغفله
 وعليه تجديد إن ماتت أو انفسخ أو طلق أو أعتق بعذر ومن
 له أصلان وضاق ماله قدم عصبته فأقرب فيقرع وحرم وطء
 أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن
 تغيب لأحد وولده حرٌ نسيبٌ وتصير أم ولد له إن كان حراً
 ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمتها لا قيمة ولد ونكاحها إن
 كان حراً لكن لو ملك زوجة أصله لم ينفسخ وحرم نكاح
 أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ

فان عادَ تعلقَ بالعين ولو وهبتهُ النصفَ فلهُ نصفُ الباقي ورُبَّ
 بدلٍ كاهٍ ولو كانَ دينًا فأبرأته لم يرجع وليس لوليِّ عفوته عن مهر
 (فصل) لزوجةٍ لم يجب لها نصف مهر فقط متعة بفراق
 لا بسببها أو بسببها أو ملكه أو موت وسن أن لا تنقص عن
 ثلاثين درهماً فان تنازعا قدرها قاض بحالهما « فصل » اختلعا
 أو وارتأها أو وارثاً أحدهما والآخر في قدر مسمى أو صفته
 أو تسميته تحالفا كزوج ادعى مهر مثل وولي صغيرة أو مجنونة
 زيادة ثم يفسخ المسمى ويجب مهر مثل ولو ادعت نكاحاً
 ومهر مثل فأقر بالنكاح فقط كلف بياناً فان ذكر قدراً وزادت
 تحالفا أو أصر حلفت وقضي لها ولو أثبتت إنه نكحها أمس
 بألف واليوم بألف لزم ماؤه فان قال لم أطأ صدق يمينه وتشطر
 أو كان الثاني تجديداً لم يصدق « فصل » الوليمة سنة
 والاجابة لعرس فرض عين ولغيره سنة بشروط منها اسلام
 دأع ومدعو وعموم وأن يدعو معيناً ولعرس في اليوم الأول
 وتسن لهما في الثاني ثم تكره وأن لا يدعو لنحو خوف ولا
 يعذر كأن لا يدعو آخر ولا يكون ثم من يتأذي به أو تقبح

مجالسته ولا منكر كفرش محرمة وصور حيوان مرفوعة إن لم
 نزل به وحرمة تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق
 على دأع صوم نفل فالفطر أفضل وليضيف أكل مما قدم له بلا
 لفظ إلا أن ينتظر غيره وله أخذ ما يعلم رضاه به وحل شر نحو
 سكر في إهلاك وختان والتقاطه وتركها أولى

« كتاب القسم والنشور » يجب قسم لزواج بات عند
 بعضهن فيلزمه لمن بقي ولو قام بهن عذر كمرض وحيض لا نشور
 وله إعراض عنهن وسن أن لا يعطاهن كواحدة والأولى أن
 يدور عليهن وليس له أن يدعوهن لمسكن إحداهن ولا يجمعهن
 لمسكن إلا برضاهن ولا يدعو بعضاً لمسكنه ويمضي لبعض إلا به
 أو بقرعة أو غرض والأصل الليل والنهار تبع ولئن عمله ليلاً
 النهار ولمسافر وقت نزوله وله دخول في أصل على أخرى لضرورة
 كمرضها المخوف وفي غيره حاجة كوضع متاع وله تمتع بغير
 وطء فيه ولا يطيل مكثه فان أطاله قضى كدخوله بلا سبب
 ولا تجب تسوية في إقامة في غير أصل وأقل قسم وأفضله
 ليلة ولا يجاوز ثلاثاً وليقرع للابتداء وليسو لكن لحرمة مثلاً

غيرها ولجديدة بكر سبع وثيب ثلاث ولأبلاق قضاء وسن
 تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت
 لا معه بلا إذن أو به لا لغرضه ومن سافر لنقلة لا يصحب
 بعضهن ولا يخلفهن أو لغيرها مباحا حل ذلك بقرعة في الأولى
 وقضى مدة الإقامة إن ساكن مصحوبته ومن وهبت حقها
 فلزوج رد فان رضى ووهبته لمعينة بات عندها ليلتيهما أو لهن
 أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص «فصل» ظهر أماره نشوزها
 وعظ أو علم وعظ أو هجر في مضجع وضرب إن أفاد فلو منعها
 حقا كقسم الزمة قاض وفاءه أو أذاها بلا سبب نهاه ثم عززه
 أو ادعى كل تعدي صاحبه منع الظالم بخبر ثقة فان اشتد
 شقاق بعث لكل حكما برضاها وسن من أهلها وهما
 وكيلا لهما فيوكل حكمه بإطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها
 بئذ وقبول

«كتاب الخلع» هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها
 ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه
 فيصح من تبدل ومجبور بسفه ويدفع عوض لملك أمرها

وفي الملتزم إطلاق تصرف مالي فلو اختلعت أمة بلا إذن سيّد
 بعين بانت بمهر مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو باذنه فإن أطلقه
 وجب مهر مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين
 عيناً له تعينت أو محجورة بسفه طلقت رجعيّاً أو مريضة مرض
 موت صحّ وحسب من الثلث زائد على مهر مثل وفي البضع
 ملك زوج له فيصح في رجعة وفي العوض صحة صداقه فلو
 خالدها بفاسد يقصد بانت بمهر مثل أو لا يقصد فرجعي ولهما
 توكيل فلو قدر لو كيله مالا فنقص لم تطلق أو أطلق فنقص
 عن مهر مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع
 لها بانت بمهر مثل عليها أو له لزمه مسماه أو أطلق فكذا أو
 رجع بما سمى وصحّ توكيل كافر وامرأة وعبد ومن زوج
 توكيل محجور بسفه ولا يوكله بقبض ولو وكلاً واحداً تولى طرفاً
 فقط وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تخلل كلام يسير وصريح
 خلع وكنته صريح طلاق وكنته منها فسخ بيعته
 صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بلا عوض بنيسة التمار
 قبول فمهر مثل وإذا بدأ بمعاوضة كطلقتك بألف فمعاوضة بشوب

(فصل ٨) لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مَهراً ومؤنة وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم في ذمته كزائد على مُقدّر ومهر بوطء برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه وعليه تخليته ليلاً لمتعم ويستخدمه نهاراً إن تحملها وإلا خلاه لكسبها أو دفع الأقل منها ومن أجرة مثل وله سفر به وبأتمته المزوجة ولزوجه صاحبها وليسيد غير مكاتبه استخدامهما نهاراً وتسليمها لزوجه ليلاً ولا مؤنة عليه إذا ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو قتلت نفسها قبل وطء سقط مهرها ولو باعها فالمرء أو نصفه له إن وجب في ماله ولو زوج أمته عبده ولا كتابة فلا مهر « كتاب الصداق » سن ذكره في العقد وكره إخلائه عنه وما صح ثمنًا صح صداقاً ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت بيده أو أتلها هو وجب مهر مثل أو هي فقابضة أو أجنبي أو تعيبت لا بها تخيرت فإن فسخت فمهر مثل وإلا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعييبها بغيره أو عينين فتلفت واحدة قبل قبضها لم يفسخ

فيها وتخيرت فان فسخت فمهر مثل وإلا فحصة التالف منه ولا
يضمن منافع فائتة يديه ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم
بعد طلب ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل ملكته بنكاح
ولو تنازعا في البداءة أجبرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر
بتمكين فإذا مكنت أعطاه لها ولو بادرت فمكنت طالبت فان لم
يطأ امتنعت ولو بادرت فسلم فلتمكن فان امتنعت لم يسترد وتهل
لنحو تنظيف بطلب ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل ولا طاقة
وطء وكره تسليم قبلها وتقرر بوطء وإن حرم وبموت

« فصل » نكحها بما لا يملكه وجب مهر مثل أو به

وبغيره بطل فيه فقط وتخير فان فسخت فمهر مثل وإلا فلها مع
مملوك حصة غيره منه بحسب قيمتهما وفي زواجك بنتي وبعثك
نوبها بهذا العبد صح كل ووزع العبد على الثوب ومهر المثل
ولو نكح لمولاه بفوق مهر مثل من ماله أو أنكح بنتاً لارشيده
أو رشيدة بكرّاً بلا إذن بدونه أو عينت له قدراً فنقص عنه أو
أطلقت فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لا يها أو
أن يعطيه ألفاً أو شرط في مهر خيار أو في نكاح ما يخالف

مقتضاهُ ولم يخل بمقصوده الأصلي كأن لا يتزوج عليها صح
 النكاح بمهرٍ مثل أو أخل به كشرط محتملة وطءٍ عديمه أو
 شرط فيه خيار بطل النكاح أو ما يوافق مقتضاهُ أو مالا ولا لم
 يؤثر ولو نكح نسوة بمهرٍ فلكل مهرٍ مثل ولو ذكرها مهرًا أسراراً
 وأكثر جهراً لزم ما عقد به « فصل » صح تفويض
 رشيدة بزواجي بلا مهر فزوج لا بمهر مثل كسيّد زوج بلا
 مهر ووجب بوطاء أو موت مهرٍ مثل حال عقدوها قبل وطء
 طلب فرض مهرٍ وحبس نفسها له ولتسايم مفروض وهو مارضيا
 به فلو امتنع منه أو تنازع فيه فرض قاض مهرٍ مثل عليه حالاً من
 نقدٍ بلد ولا يصح فرض أجنبي ومفروض صحيح كسمي
 ومهر المثل ما يرغب به في مثلها من عصباتها القربى فالقربى
 فتقدم أخت لأبوين فيلاب فبنت أخ فعمة كذلك فان تعذر
 معرفته فرحم كجدّة وخالة ويعتبر ما يخالف به غرض كسن
 وعقل فان اختصت بفضل أو نقص فرض لا ثقب وتعتبر مسامحة
 من واحدة لنقص نسب يفتر رغبة ومنهن لنحو عشيرة وفي وطء
 شبهة مهرٍ مثل وقته ولا يتعدّد بتعدده ان اتحدت ولم يؤد قبل

تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال . فصل في الفراق قبل
وطء بسببها كفسخ بعيب يسقط المهر ومالا كطلاق وإسلامه
ورده ولعانه ينصفه بعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فله
زاد بعده فله ولو فارق بعد تلفه فنصف بداه أو تعيبه بعد
قبضه فإن قنع به وإلا فنصف بدله سليماً أو قبله فله نصفه بلا
أرث وبنصفه إن عيبه أجنبي أو زيادة منفصلة فهي لها أو
متصلة خيرت فإن شحت فنصف قيمة بلا زيادة وإن شحت
لزمه قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة وحمل وتعلم صنعة
مع برص فإن رضى بنصف العين وإلا فنصف قيمتها وزرع
أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة متصلة وإن فارق
وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه فإن قطع فنصف النخل ولو
رضى بنصفه وتبقى الثمر إلى جذاه أجبرت ويصير النخل
بيديهما ولو رضيت به فله امتناع وقيمة ومتى ثبت خيار ملك
نصفه باختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصداق إلى قبض
ولو أصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه
ولو فارق وقد زال ملكها عنه كأن وهبته له فله نصف بدله

وله رجوع قبله فان قال طالق بألف فطلقت بآنت به أو طالق ونوى
عدداً فطلقت ونوته أو غيره فما توافقا فيه وإلا فواحدة أو طالق
ثلاثاً فوحدت أو عكسه فواحدة (فصل) نوي عدداً
بصريح كأنت طالق واحدة أو كناية كأنت واحدة وقع ولو
أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فمات قبل تمام طالق لم يقع أو
بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً
ونخلل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث
فثلاث أو بالأخيرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيدهن بثالث لا أول
بغيره ولو قال طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد
طلقة أو قبها طلقة فثنتان في مدخول بها وفي غيرها طلقة مطلقاً
ولو قال لزوجته إزدخات فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان
كأنت طالق طلقة مع طلقة أو معها طلقة أو في طلقة وأراد مع
وإلا فواحدة ولو قال طلقة في طلقتين وقصد معية فثلاث أو
حساباً عرفه فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلقة أو نصف
طلقتين أو نصف طلقة في نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة

أو نصفى طلاقاً ولم يرد كل جزء من طلاق فطلاقاً أو ثلاثة أنصاف طلاقاً أو نصف طلاقاً وثلاث طلاقاً فثنتان أو لأربع أو قمت عليك أو يئسك طلاقاً أو طلاقين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلاقاً فإن قصد توزيع كل طلاقاً عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فإن قصد بعضهن دين (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فواحدة أو ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا ثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً إلا نصف طلاقاً فثلاث ولو عقب طلاقه بأن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن يشأ الله وقصد تعليقه منع إنعقاده لكل عقد وحل ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع (فصل) شك في طلاق فلا أو في عدد فلا قل ولو علق اثنان بنقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزوجه طلق إحداهما ولزمه بحث وبيان أو لزوجه وعبد منع منهما إلى بيان فإن مات لم يقبل بيان وارثه إن اتهم بل يقرع فإن قرع عتق أو قرعت بقي الاشكال ولو طلق إحدى زوجتيه بعينها وجهلها

وتفـحـتى يعلم ولا يطالب ببيان إن صدقناه في جهله ولو قال
 لزوجه وأجنبية إحدا كما طالق وقصد الأجنبية قبل يمينه
 لا إن قال زينب طالق وقصد الأجنبية أو لزوجه إحدا كما
 طالق وقع ووجب فوراً في بائن تعيينها إن أبهم وبيانها إن عين
 وانزلهما وتوئمتها إلى تعيين أو بيان والوطء ليس تعييناً ولا بياناً
 ولو قال في بيانه أردت هذه فيان أو هذه وهذه أو هذه بل
 هذه طلقتا ظاهراً ولو ماتتا أو إحداهما قبل ذلك بقيت مطالبة
 لبيان الأثر ولو مات قبل بيان وارثه لا تعيينه (فصل)
 طلاق موطوءة تعدد باقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يطأ في
 طهر طالق فيه أو علق بمضى بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا
 في نحو حيض طالق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي وطلاق
 غيرها وخلع زوجة في بدعة بعوض منها لا ولا والبدعي حرام
 وسن لقائه رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلاق حسنة أو
 أحسن طلاق أو أجمله أو أنت طالق لبدعة أو طلاق قبيحة أو
 أقبح طلاق أو أخشه وهي في سنة أو بدعة طلقت وإلا فبالصفة
 أو طلاق سنسية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالا وجاز جمع الطلقات

ولو قال ثلاثا أو ثلاثا لسنة وفسرها بتفريقها على اقراء قبل
 ممن يعتقد تحريم الجمع ودين غيره ومن قال أنت طالق وقال
 أردت إن دخلت أو إن شاء زيد ومن قال نسائي طوالق أو كل
 امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن ومع قرينة كان خاصته
 فقالت تزوجت فقال ذلك يقبل (فصل) قال أنت طالق
 في شهر كذا أو غرته أو أوله وقع بأول جزء منه أو نهاره أو
 أول يوم منه فبفجر أو له أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلا
 إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهارا فبمثل وقته من غده
 أو اليوم وقال نهارا فبغروب شمس أو ليلا لغا كشر وسنة أو
 أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طلاقا في نكاح آخر
 وعرف أو أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلف وللتعليق
 أدوات كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما وأى ولا يقتضين
 فورا في مثبت بلا عوض وتعليق بمشيئتها ولا تكرارا إلا كلما
 فلو قال إذا طلقك فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت
 فطلقتان في موطوءة أو كلما وقع طلاق في ثلاث فيها وطلقة
 في غيرها أو إن طلقت واحدة فبعد حر وإن ثنتين فبعد أن

تعلق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب وقبول كطالقتك
 بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة
 فلعنوه أو بألف فشلاث به أو بتعليق كمتى أعطيتني فتعلق فلا
 رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً إلا في نحو إن وإذا
 أو بدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جمالة فلها
 رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحد فشله وراجع إن شرط
 رجعة ولو قالت طلقني بكذا فارتداً أو أحدهما فأجاب إن كان
 قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالرد ولا مال
 وإلا طلقت به (فصل) قال طلقك بكذا أو على أن لي
 عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقك وعليك أو ولي عليك
 كذا أو سبق طلبها به أو قال أردت الإلزام فصدقته وقبلت وإن
 لم يقله فرجعي أو إن أو متى ضمننت لي ألفاً أنت طالق فضمنته
 أو أكر ولو تراخ في متى بانت بألف كطالقتك إن ضمننت لي
 ألفاً فطلت وضمننت أو علق بإعطاء مال فوضعت بين يديه
 بانت فيلكه كأن علق بنحو اقباض واقرن به ما يدل على
 الإعطاء أخذه بيده منها ولو مكرهة شرط في إن قبضت

ويتم رَجْعاً ولو علقَ باعطاءِ عبدٍ بصفةٍ سلمٍ أو دونها فأعطته
 لا بها لم تطلق أو بها طلقت به في الأولى ومهر مثل في الثانية
 فإن بانَ معيياً في الأولى فله ردهُ ومهر مثل أو بلا صفة طلقت
 بعبد أن صحَّ بيعها له وله مهر مثل ولو طلبت بألف ثلاثاً وهو إنما
 يملكُ دونها فطلق ما يملكُ فله ألف أو طلقة فطلق به أو مطلقاً وقعَ
 به أو بمائة وقعَ بها أو طلاقاً غداً فطلق غداً أو قبله بانت بمهر مثل
 ولو قال إن دخلت فأنت طالق بألف فقبلت ودخلت طلقت به
 واختلاعُ أجنبيٍّ كالختلاعِ ولو كيلها أن يختلع له ولا أجنبي
 توكيلها فتخير فإن اختلع بماله فذاك أو بماله وصرح بوكالة
 كاذباً أو بولاية لم تطلق أو باستقلال نخلع بمغصوب « فصل »
 ادعت خلعاً فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بانت ولا عوض
 ولو اختلفا في عدد طلاق أو صفة عوضه أو قدره ولا بنية
 تخالفاً ويجبُ بفسخ مهرٍ مثل ولو خالع بألف ونوا نوعاً لزم
 « كتاب الطلاق » أركانه صيغةٌ ومحلٌ وولايةٌ وقصدٌ
 ومطلقٌ وشرطٌ فيه تكليفٌ إلا سكران واختيارٌ فلا يصح من
 مكره وإن لم يُورَّ وشرطُ الإكراهِ قدرة مكره على ما مدَّ به

عاجلاً ظاهراً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حقه ويحصل
بتخويف بمحذور كضرب شديد فإن ظهر قرينة اختيار كأن
أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو طلقت أو طلاق مبهم
نخالف وقع وفي الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية فيقع
بصريحه بلا نية وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وترجمته
كطلقتك أنت طالق أنت مطلقه ياطالق وبكنايته بنية مقترنة
بأولها كأطلقتك أنت طالق أنت مطلقه خلية برية بته بته
بائن حلال الله على حرام أعدي استبرئ رحك الحق بأهلك
حبلك على قاربك لا أندك سر بك أعزبي اغربي دعيني ودعيني
أشركتك مع فلاتة وقد طلقت وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها
لا استبرئ رحي منك والأعتاق كناية طلاق وعكسه وليس
الطلاق كناية ظاهر وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك
ونوى طلاقاً أو ظاهراً وقع أو نواها تخيراً وإلا فلا تحرم وعليه
كفارة يمين كما لو قاله لأمته ولو حرّم غير مامر فلعن كاشارة
ناطق بطلاق ويعتد بأشارة أخرس لا في صلاة وشهادة وحنث
فان فهمها كل أحد فصريحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب

أذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت بياوغه أو إذا قرأت كتابي
 فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرىء عليها وهي أمية وعلم
 حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل
 بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل ملكاً
 للمطلق فلا يقع ولو معلقاً على أجنبية كبائن وصح في رجعية
 وتعلق عبد ثلثة كأت عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثاً
 فيقعن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبانت ثم
 نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون
 ماله وراجع أو جد دولو بعد زوج عادت ببقيته ويقع في مرض
 موته ويتوارثان في عدة رجعي وفي القصد قصد اللفظ طلاق
 لمعناه فلا يقع ممن حكى طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن
 نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يصدق ظاهراً إلا بقرينة
 كقوله لمن اسمها طالق يا طالق ولم يقصد طلاقاً ولمن اسمها طارق
 يا طارق وقال أردت نداءً فالتفت الحرف ولو خاطبها بطلاق
 هازلاً أو لاعباً أو ظنّها أجنبية وقع (فصل) تفويض طلاقها
 المنجز اليها ولو بكناية تملك فيشترط تطليقها ولو بكناية فوراً

وإن ثلاثاً وثلاثين^{هـ} وأن أربعاً فأربعة^{هـ} فطلق أربعاً عتق عشرة^{هـ} ولو
 علق بكلمة خمسة عشر ويتضمن فوراً في منفي إلا أن قال إن
 لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو أن دخلت أو أن لم تدخل بالفتح
 وقع حالا إن عرف نحواً وإلا فتعليق (فصل) علق بحمل فإن ظهر
 أو ولدته بدون ستة أشهر من التعليق أو لا ربع سنين فأقل ولم
 توطأ وطأ يمكن كون الحمل منه بأن وقوعه وإلا فلا ولو قال
 إن كنت حاملاً بذكر فطالقة^{هـ} وبأنثى فطالقتين في ولديهما ثلاثاً أو إن
 كان حملك ذكراً فطالقة^{هـ} إلى آخره فلعن^{هـ} أو إن ولدت فولدت
 اثنين مرتباً طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت
 فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان وانقضت عدتها
 بالثالث أو لا ربع كلما ولدت واحدة فصواحبها طوالق فولدن
 معاً طلقن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالأولى
 إن بقيت عدتها والثانية طالقة والثالثة طالقتين وانقضت
 عدتهما بولادتهما أو ثنتان معاً ثنتان معاً وعدة الأولين باقية
 طلقاً ثلاثاً ثلاثاً والأخريان طالقتين أو إن حضت طالقت
 بأول حيض مقبل أو حيضة فبهما مقبلة وحلفت على حيضها

المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو إن حضنتها فأنما طالقان فادعياه
وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو إن أو متى طلقتك أو ظاهرت
منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت فأنت طالق قبله ثلاثاً
ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو إن وطئتك مباحاً فأنت طالق
قبله ثم وطىء لم يقع علق بمشيئها خطاباً اشترطت فوراً في غير
نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون ولو
كارهاً ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء
زيد طلاقاً فشاءها لم تطلق كما لو علقه بفعله أو بفعل من يبالى
بتعليقه وقصد إعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً (فصل)
قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع
نيتيه أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد
طلقاته بصفة وسيدته حرته بها فعتق به الم تحرم ولو نادى زوجته فأجابته
أخرى فقال أنت طالق وظنها المناداة طلقت لا المناداة ولو علق
بغير كلما بأكل رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف
ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلفت بطلاق
فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجني أو إن خرجت أو إن لم يكن

الأمر كما قلتُ فأنت طالق وقع المعلق بالحلف لا أن قال إذا
 طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له
 استخباراً أطلقها فقال نعم فإقرار به فان قال أردت ماضياً وراجعت
 حلف أو قيل ذلك التماساً لا انشاءً فقال نعم فصريح (فصل) علق
 بأكل رمانة أو رغيف فبقى حبة أو لبابة أو يبلعها ثمرةً فيها وبرميتها
 ثم بامساكها فبادرت بأكل بعض أو رميه أو بعدم تمييز نواه
 عن نواها فقرقته أو صدقها في تهمة سرقة فقالت سرقت ما سرقت
 أو إخبارها بعدد حب فذكرت ما لا ينقص عنه ثم واحداً واحداً
 إلى ما لا يزيد عليه أو إخبار كل من ثلاث بعدد ركعات
 الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة وثالثة
 إحدى عشرة ولم يقصد تعييناً في الأربع لم يقع أو بنحو حين
 وقع بمضي لحظة أو برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله حياً وميتاً
 لا يضر به ولو خاطبته بمكروه كياسفيه يا خسيس فقال إن كنت
 كذا فأنت طالق فان قصد مكافأتها وقع وإلا فتعلق والسفيه من
 به منافي إطلاق التصرف والخسيس من باع دينه بدنياه ويشبه
 أنه من يتعاطي غير لائق به بخلاً والبخیل من لا يؤدي

زكاة أو لا يقربى ضيفاً

(كتاب الرجعة) أركانها صيغة ومحل ومصر تجم وشروط فيه أهلية نكاح بنفسه فلولي من جن رجعة حيث يزوجه وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريح وهو ردّك إلى ورجعتك وارجمتك وراجعتك وأمسكتك أو كناية كنز وجمتك ونكحتك وتجهيز وعدم توقيت وسنّ اشهاد وفي المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة لحل مطلقه مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وحلفت في إنقضاء العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتام بستة أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصور بمائة وعشرين ولحظتين ولمضغة بثمانين ولحظتين وباقراء لحرّة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين ولحظتين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير حرّة طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة ولو وطئ رجعية واستأنفت عدة بلا حمل راجع فيما كان بقي وجرم تمتع بها وعزر معتقد تحريمه وعليه بوطء مهر مثل وصح ظهار وإيلاء ولعان ولو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فان اتقيا على وقت

الأ نقضاء حلفت أو وقت الرجعة حلف وإلا حلف من سبق
بالدعوي فإن ادّعى معاً حلفت كما لو طلق وقال وظئت فلي رجعة
وأنكرت وهو مقر لها بمهر فإن قبضته فلا رجوع له وإلا فلا
تطالبه إلا بنصف ومتى أنكرتها ثم اعترفت قبل

(كتاب الإيلاء) أركانها محلوف به وعاليه ومدة وصيغة
وزوجان وشرط فيهما تضور وطء وصحة طلاق وفي المحلوف
به كونه اسماً أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذر أو تعليق
طلاق أو عتق ولم تنحل اليمين إلا بعد أربعة أشهر وفي المحلوف
عليه ترك وطء شرعي وفي المدة زيادة على أربعة أشهر بيمين وفي
الصيغة لفظ يشعر به صريح كتغيب حشفة بفرج ووطء وجماع
أو كناية كلامسة ومباشعة ولو قال إن وطئتك فعبدي حر
فزال ملكه عنه زال الإيلاء أو حر عن ظهاري وكان ظاهر
فمول وإلا حكم بهما ظاهراً أو عن ظهاري إن ظاهرت فمول إن
ظاهر أو فضررتك طالق فمول فإن وطئ طلقت وزال الإيلاء
أو لأربع والله لا أطأ كن فمول من الرابعة إن وطئ ثلاثاً
فلو مات بعضهن قبل وطئ زال الإيلاء أو لا أطأ كلامنكن

فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ أَوْ لَا أَطْوَلُكَ سَنَةً إِلَّا مَرَّةً فَمَوْلٍ إِنْ وَطِئَ وَبَقِيَ أَكْثَرُ
 مِنَ الْأَرْبَعَةِ (فَصْلٌ) يَمِيلُ بِالْأَقْصَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيلَاءِ أَوْ زَوَالِ
 الرَّدَّةِ وَالْمَانِعِ الْآتِيَيْنِ أَوْ رَجْعَةٍ وَيَقْطَعُ الْمُدَّةَ رَدَّةً بَعْدَ دُخُولِ
 وَمَانِعٍ وَطِئَ بِهَا حَسَىٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ غَيْرِ نَحْوِ حَيْضٍ كَمَرَضٍ وَجَنُونٍ
 وَنَشُوزٍ وَتَلْبَسَ بِفَرْضٍ نَحْوِ صَوْمٍ وَتَسْتَأْنِفُ الْمُدَّةَ بِزَوَالِهِ فَإِنْ
 مَضَتْ وَلَمْ يَطَأْ وَلَا مَانِعٌ بِهَا طَالِبَتُهُ بِفَيْئَةٍ ثُمَّ بَطْلَاقٍ وَلَوْ تَرَكْتَ
 حَقَّهَا وَالْفَيْئَةُ تَنْبِيْهُ حَشْفَةً بِقَبْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ بِهِ وَهُوَ طَبْعِيٌّ
 كَمَرَضٍ فَبَفَيْئَةٍ لِسَانٍ ثُمَّ بَطْلَاقٍ أَوْ شَرْعِيٍّ كَأَحْرَامٍ فَبَطْلَاقٍ فَإِنْ
 عَصَى بَوْطَهُ لَمْ يَطَالِبْ فَإِنْ أَبَاهُمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي طَاقَةً وَيَمِيلُ
 يَوْمًا وَلَزِمَهُ بَوْطُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ

« كِتَابُ الظَّاهِرِ » أَرْكَانُهُ مُظَاهَرَةٌ وَمُظَاهَرٌ مِنْهَا وَمُشَبَّهٌ
 بِهِ وَصَيْغَةٌ وَشَرْطٌ فِي الْمُظَاهَرِ كَوْنُهُ زَوْجًا يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَفِي
 الْمُظَاهَرِ مِنْهَا كَوْنُهَا زَوْجَةً وَفِي الْمُشَبَّهِ بِهِ كَوْنُهُ كُلِّ أَوْ جُزْءٍ أُنْثَى
 مُحْرَمٌ لَمْ تَكُنْ حَلًّا وَفِي الصَّيْغَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحٌ كَأَنْتَ
 أَوْ رَأْسُكَ أَوْ يَدُكَ كَظَهَرَ أُمِّي أَوْ كَجَسْمِهَا أَوْ يَدِهَا أَوْ كَأَنْتَ كَأُمِّي
 أَوْ كَعَيْنِهَا أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَذْكَرُ لِلْكَرَامَةِ وَصَحَّ تَوْقِيتُهُ وَتَعْلِيْقُهُ

فلو قال إن ظاهرت من ضرّتك فانت كظهر أمي فظاهر فمظاهر
 منها أو من فلانة وفلانة أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر
 منها فمظاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي
 أجنبية فلا إلا إن أراد وظاهر قبل نكاحها أو أنت طالق
 كظهر أبي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا وإلا فالطلاق
 فقط (فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير
 مؤقت من غير رجعية أن بمسكها بعده زمن إمكان فرقة فلو
 اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو
 ارتد متصلا ثم أسلم فلا عود بأسلام بل بعده وفي مؤقت بغيث
 حشفة في المدة ويجب نزع وحرم قبل تكفير أو مضى مؤقت
 تمتع حرم بحيض ولو ظاهر من أربع بكامة فإن أمسكهن فأربع
 كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو كرر في امرأة متصلا
 تعدد إن قصد استئنافا وهو به عائد

« كتاب الكفارة » تجب نيتها وهي مخيرة في يمين
 وستأتي ومرتبة في ظهار وجماع وقتل وخصالها إعتاق رقبة
 مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل فيجزى صغير وأقرع

وَأُغْرِجُ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشِيٍّ وَأَعُورُ وَأَصْمٌ وَأَخْشَمٌ وَفَاقِدٌ أَنْفُهُ
 وَأُذْنِيهِ وَأَصَابِلُ رِجْلَيْهِ لَارِجِلٍ أَوْ خَنْصَرٌ وَبَنْصَرٌ مِنْ يَدٍ أَوْ
 أَعْلَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنِمَهِمَا أَوْ مِنْ أَعْبَعِ غَيْرَهُمَا أَوْ أَمْلَأُ إِبْهَامَ وَلَا مَرِيضٌ
 لَا يُرْجَى وَلَمْ يَبْرَأْ وَلَا مَجْنُونٌ أَفَاقَتَهُ أَقْلٌ وَيَجْزَى مُعَاقٌ بِصِفَةِ
 وَنَصْفًا رَقِيقَيْنِ بَاقِيَهُمَا حُرٌّ أَوْ سَرِيٌّ وَرَقِيقَاهُ عَنْ كَفَارَتِهِ لَا جَعْلُ
 الْعَتَقِ الْمَعَاقِ كَفَارَةً وَلَا مُسْتَحَقُّ عَتَقٍ وَاعْتِقَ بِمَالٍ كَخَلْعٍ فَلَوْ قَالَ
 أَعْتَقْتُ أُمَّ وَلَدِكَ أَوْ عَبْدَكَ بِكَذَا فَاعْتَقَ تَقْذِيبُهُ أَوْ أَعْتَقَهُ عَنِي بِكَذَا
 فَفَعَلَ مَلِكُهُ الطَّالِبُ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَنْهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْإِعْتِقَ مِنْ مَلِكٍ
 رَقِيقًا أَوْ ثَمَنُهُ فَاضِلًا عَنْ كَفَايَةِ مَمُونِهِ فَلَا يُلْزَمُهُ بَيْعُ ضَبْعَةٍ وَرَأْسِ
 مَالٍ وَمَاشِيَةٍ لَا يَفْضُلُ دُخَايَا عَنْ تِلْكَ وَلَا مَسْكَنٌ وَرَقِيقٌ تَقْيِيسَيْنِ
 أَلْفَهُمَا وَلَا شِرَاءٌ بَغْنٍ فَإِنْ عَجَزَ وَقْتَ أَدَاءِ صَامٍ شَهْرَيْنِ وَلَاءٌ
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ انْكَسَرَ الْأَوَّلُ أَمَّةٌ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ وَيَنْقَطِعُ
 الْوَلَاءُ بِفَوَاتٍ يَوْمٍ وَلَوْ لَعَذَرَ لَا بَنَحُو حَيْضَ وَجَنُونَ فَإِنْ عَجَزَ
 لِمَرَضٍ يَدُومُ شَهْرَيْنِ ظَنًّا أَوْ لِمُسْتَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَلَوْ بِشَبَقٍ أَوْ خَوْفٍ
 زِيَادَةٍ مَرَضَ مَلِكٍ فِي ظَهَارِ وَجْهٍ سَتَيْنِ مَسْكِينًا أَهْلَ زَكَاةٍ مُدًّا
 مُدًّا مِنْ جَنْسٍ فِطْرَةٍ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ تَسْقُطْ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا

(كتاب اللعان والقذف) صريحه كزنت ويازاني
ويازانية وزني ذكرك أو فرجك وكرمي بايلاج حشفة بفرج
محرم أو دبر ولخشي زني فرجك ولولد غيره لست ابن فلان
إلا لمنفي بلعان ولم يستلحق وكنايته كزناات وزناات في الجبل
وزني يدك أو يافجر وأنت تحبين الخلوّة أو لم أجدي بكراً
ولعربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال
وأنا لست بزاني ليس قذفاً وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف
ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت ازني مني
فقذف موكانية أو زنت وأنت ازني مني فمقرة وقاذفة ومن
قذف محصناً حد أو غيره عزّر والمحصن مكاف حر مسلم
عفيف عن زنا ووطئ محرم مملوكة ودبر حليلة فإن فعل لم يحد
قاذفه أو ارتد حد ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط
بعفو ولو عفا بعضهم فللباق كله (فصل) له قذف زوجة علم زناها
أو ظنه مؤكداً كشياع زناها بزید مع قرينة كأن رآهما بخلوة
فإن أتت بولد فإن علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يطأها أو
ولده لدون ستة أشهر أو لفوق أربع سنين من وطئ أو لما

بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحیضة لزمه نفيه وإلا حرم مع
 قذف ولعان كما لو عزل (فصل) لعانه قوله أربعا أشهد بالله إني
 لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا وخامسة أن لعنة الله
 على إن كنت من الكاذبين فيه فإن غابت ميزها وإن نفي ولدا
 قال في كل وأن ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعده
 أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وخامسة أن
 غضب الله على إن كان من الصادقين فيه وشرط ولأء الكلمات
 وتلقين قاض له وصح بغير عريية ومن أخرس بأشارة مفهومة
 أو كتابة كقذف وسن تغليظ بزمان وهو بعد عصر وعصر
 جمعة أولى ومكان وهو أشرف بلد فيمكة بين الركن والمقام
 وبأيلياء عند الضخرة وبغيرها على المنبر وبياب مسجد لمسلم به
 حدث أكبر وبيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها لاصنم لوثنى
 وجمع أقله أربعة وأن يعظمه قاض ويبلغ قبل الخامسة ويتلاعنا
 من قيام وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطء إلا
 إن أصر وقذف في ردة ولا ولد ويلاعن ولو مع إمكان بيعة
 بزناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فصحها وإن بانت

ولا ولد إلا تعزير تأديب فلو ثبت زناها أو عفت عن العقوبة
أو لم تطلب أو جنت بعد قذفه ولا ولد فلا لعان ويتعلق بلعانه
انقاسخ وحرمة مؤبدة وانتفاء نسب نقاه وسقوط عقوبة عنه
لها وللزاني إن سماه فيه وحصانيتها في حقه إن لم تلعن ووجوب
عقوبة زناها ولها لعان لدفعها وإنما ينفي به ممكناً منه ولو ميتاً وإلا
كأن ولده لسته أشهر من العقد أو طلق بمجاسه فلا يلاعن لنفيه
والنفي فوري إلا اعذر تعمير فيه إشهاد وله نفي حمل وانتظار
وضعه لتحقيقه فإن قال جهات الوضع وأمكن حلف لا أحد
توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر ولو هنيء بولد فأجاب بما
يتضمن إقراراً كأمين أو نعم لم ينف ولو بانتم قذفها بزنا مطلق
أو مضاف لما بعد النكاح لا عن لنفي ولد وإلا فلا لعان وله
إنشاؤه ويلاعن لنفيه

(كتاب العدد) تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج حي
دخل منيه المحترم أو وطئ ولو في دبر أو تيقن براءة رحم
فعدة حرمة تحيض ثلاثة أقرؤ ولو مستحاضة والقرء طهر بين
دمين فإن طلقت طاهراً انقضت بطعن في حيضة ثالثة أو حائضاً

ففي رابعة ومتحيرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالاً وغير
حرّة قرآن فان عتقت في عدّة رجعة فكحرّة ومتحيرة بشرطها
شهران وحرّة لم تحض أو يئست ثلاثة أشهر فان طلقت في أثناء
شهر كملته من الرابع ثلاثين وغير حرّة شهر ونصف ومن انقطع
دمها ولو بلا علة تصبر حتى تحيض أو تياس فلو حاضت من لم
تحض أو آيسة فيها فباقراء كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء وحامل ومنعه حتى ثاني توأمين ولو ميتاً
أو مضغة تتصور إن نسب إلى ذي عدّة ولو احتمالاً كمنفي
بلعان ولو ارتابت في عدّة في حمل لم تنكح حتى تزول الريبة أو
بعدها سن صبر لتزول فان نكحت أو ارتابت بعد نكاح لم
يبطل إلا ان تلد لدون ستة أشهر من إمكان علق ولو فارقتها
فولدت لأربع سنين لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر لحق الثاني ولو نكحت فيها فاسداً وجهها الثاني فولدت لا مكان
منه لحقه أو من الأول لحقه أو منهما عرض على قائف (فصل)
لزمها عدّة نا شخص من جنس كأن طلق ثم وطئ في عدّة غير حمل
لأعادما في بائن تداخلتا فتبتدى عدّة مرة وطء وله رجعة

في البقية أو جنسيز كحمل وأقراء فكذلك فتنه مضيان بوضعه
ويراجع قبله أو شخصين كان كانت في عدة زوج أو شبهة
فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة
فيها وقبلها فان راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى
ولا يتمتع بها حتى تقضيها (فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة
أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها ويلحقها طلاق إلى
انقضاء عدة ولو نكح معتدة بطن صحيحة ووطيء انقطعت
بوطئه ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت
وإن لم يطأ ولو نكح معتدة ثم وطيء ثم طلق استأنفت ودخل
فيها البتة (فصل) ثجب بوفاة زوج عدة وهي حرة حائلاً أو حامل
من غيره كزوجة صبي ولو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة
باليها وانغيرها كذلك نصفها والحامل منه لو محبوباً أو مسلولاً
وضعه ولو طلق إحدى امرأتيه ومات قبل بيان أو تعيين اعتدنا
بالوفاة لا في بائن فتعقد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر
من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق والفقود لا تنكح زوجته
حتى يثبت موته بما مر أو طلاقه ثم تمتد فلو حكم بنفسها قبل

ثبوتُه نَقْضَ وَلَوْ نَكَحَتْ وَبِأَن مِّتَّ صَحٌّ وَيَجِبُ إِحْدَادُ عَلَى
مَعْتَدَةِ وَفَاةٍ وَسَنٍ لِمَفَارَقَةٍ وَهُوَ تَرْكُ لُبْسِ مَصْبُوعٍ لَزِينَةٍ وَلَوْ قَبْلَ
نَسْجِهِ أَوْ خَشْنٍ وَتَحَلُّ بِحَبٍّ وَمَصْبُوعٍ نَهَارًا أَوْ تَطْيِبٍ وَدُهْنٍ
شَعْرًا وَكَتْحَالٍ بِكَيْحَلٍ زِينَةٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ قَلِيلًا وَاسْفِيذَاحٍ وَدَمَامٍ
وَخَضَابٍ مَا ظَهَرَ بِنَحْوِ حَنَاءٍ وَحَلٍّ تَجْمِيلٍ فِرَاشٍ وَأَثَانٍ وَتَنْظِفٍ
وَلَوْ تَوَكَّتْ إِحْدَادًا أَوْ سَكَنًا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَهَا إِحْدَادٌ عَلَى غَيْرِ
زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ «فصل» تَجِبُ سَكْنُ لِمَعْتَدَةٍ فَرَقَةٍ تَجِبُ نَفَقَتُهَا لَوَامٍ
تَفَارِقُ فِي مَسْكَنِ كَانَتْ بِهِ عِنْدَ الْفَرَقَةِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ شَعْرٍ وَلَا
تَخْرُجُ إِلَّا لِعَذْرِ كَشْرَاءٍ غَيْرٍ مِّنْ لِّهَا نَفَقَةٍ نَحْوِ طَعَامٍ نَهَارًا وَغَزَلِهَا
وَنَحْوِهِ عِنْدَ جَارَتِهَا لَيْلًا إِنْ بَاتَتْ بِبَيْتِهَا وَكَخَوْفٍ وَشِدَّةٍ تَأْذِيهَا
بِجِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ وَلَوْ انْتَقَلَتْ لِبَلَدٍ أَوْ مَسْكَنِ بِإِذْنٍ فَوَجِبَتْ
عِدَّةٌ وَلَوْ قَبْلَ وَصُولِهَا اعْتَدَّتْ فَيَدْرِي أَوْ بِإِذْنٍ فِي الْأَوَّلِ كَمَا لَوْ
أَذِنَ فَوَجِبَتْ قَبْلَ خُرُوجِهَا أَوْ سَافَرَتْ بِإِذْنٍ فَوَجِبَتْ فِي
طَرِيقٍ فَعُودُهَا أَوَّلَى وَيَجِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَاجَتِهَا أَوْ مُدَّةُ الْإِذْنِ
أَوْ إِقَامَةُ الْمَسَافِرِ كَوُجُوبِهَا بَعْدَ وَصُولِهَا وَلَوْ خَرَجَتْ فَطَلَّقَهَا وَقَالَ
مَا أَذْنْتُ فِي خُرَاجٍ أَوْ أَذْنْتُ لَا لِنَقْلَةٍ حَلْفٍ وَأَذَا كَانَ الْمَسْكَنُ

له ويليقُ بها تعينَ وصحَّ بيعه في عدة أشهر أو مستعاراً أو
مكترياً وانقضت مدته اتقلت إن امتنع المالك أو لها تخيرت
كألو كانت خديساً ويخير إن كان نفيساً وليس له مُساكنتها
ولا مُداخلتها إلا في دار واسعة مع مميز بصير محرم لها مطلقاً أو
له أنى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كلِّ بواحدة بمراقبتها
كمطبخ ومستراح وممر وأغلق باب بينهما

(باب الاستبراء) يجب بملك أمة بشراء أرض غيره وإن
تيقن براءة رحم وبطلاق قبل وطء وبزوال كتابة وردة لا بحل
من نحو صوم ولا بملك زوجته بل يسن وبزوال فراش عن أمة
بعثتها ولو استبرأ قبله مستولدة لا غيرها حرم قبل استبراء تزويج
موطوءته لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضة ولذات أشهر شهر
ولحامل غير معتدة بالوضع وضعه ولو من زناً ولو ملك نحو
مجوسية أو من زوجة فجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكف
وحرم قبل استبراء في مسبية وطء وفي غيرها تمتع وتصدق في
قولها حضت ولو منعه فقال أخبرتني بالاستبراء حلفت ولا
تصير فراشاً إلا بوطئ فاذا ولدت للإمكان منه لحقه وإن قال

عزّلتُ لا إِنْ تَقَاهُ وَاَدَّعَى اسْتِبْرَاءً وَحَلَفَ وَوَضَعَتْهُ لِسْتَةِ أَشْهَرِ
مِنْهُ فَإِنْ أَنْكَرَتْهُ حَلَفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَتْ إِيْلَادًا
فَأَنْكَرَ الْوَطْءَ لَمْ يَحْلِفْ

(كِتَابُ الرِّضَاعِ) أَرْكَانُهُ رَضِيعٌ وَلَبَنٌ وَمَرْضُوعٌ وَشَرْطَانِ
فِيهِ كَوْنُهُ أَدِيمِيَّةٌ حَيَّةٌ بَلَغَتْ سَنَ حَيْضٍ وَفِي الرَضِيعِ كَوْنُهُ حَيًّا
وَلَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ يَقِينًا وَفِي اللَّبَنِ وَصُولُهُ أَوْ مَا حَصَلَ مِنْهُ جَوْفًا وَلَوْ
اخْتَلَطَ أَوْ بِإِجَارٍ أَوْ إِسْعَاطٍ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمَرْأَةِ لَا بِحَقْنَةٍ أَوْ تَقْطِيرِ
فِي نَحْوِ أَذُنٍ وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ خَمْسًا يَقِينًا عَرَفَا فَلَوْ قَطَعَ إِعْرَاضًا أَوْ
قَطَعَتْهُ تَعَدَّدَ أَوْ لَنَحْوُ لَهْوٍ وَعَادَ حَالًا أَوْ تَحَوَّلَ إِلَى نَدِيهَا الْآخَرِ أَوْ
قَامَتْ لَشَغْلٍ خَفِيفٍ فَعَادَتْ فَلَا وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دُفْعَةً وَأَوْجَرَهُ
خَمْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرْضْعَةً وَتَصِيرُ الْمَرْضُوعَةُ أُمُّهُ وَذَوُ اللَّبَنِ أَبَاهُ
وَأَسْرَى الْحَرَمَةِ إِلَى أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَحَوَاشِيهَا وَإِلَى فُرُوعِ
الرَضِيعِ وَلَوْ ارْتَضَعَ مِنْ خَمْسٍ لَبَنَيْنِ لِرَجُلٍ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ نَصَارَ
ابْنُهُ فَيَحْرَمُ مِنْ عَلَيْهِ لَا خَمْسَ بَنَاتٍ وَاخْوَاتٍ لَهُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ لَحَقَهُ
وَلَدُهُ نَزَلَ بِهِ وَلَوْ تَقَاهُ انْتَفَى اللَّبَنُ وَلَوْ وَطِئَ وَاحِدُهُ مَنكُوحَةً
أَوْ اثْنَانِ امْرَأَةً بِشَبْهَةِ فَوَلَدَتْ فَاللَّبَنُ لِمَنْ لَحَقَهُ الْوَلَدُ لَا تَنْقَطِعُ

نسبةُ اللبنِ عن صاحبه إلا بولادةٍ من آخر فاللبنُ بعدها له
 (فصل) تحتُ صغيرةٌ فأرضعتها من تحرمُ عليه بنتها انفسخَ
 نكاحه ولها نصفُ مهرها وله على المرضعة إن لم يأذن نصفُ مهر
 مثل فان ارتضعتُ من نائمةٍ أو ساكتةٍ فلا غرمُ أو أمٌ كبيرةٌ
 تحتُ انفسختا وله نكاحُ أيتها أو بنتها حرمتِ الكبيرةُ أبداً
 والصغيرةُ ريبةٌ والغرمُ مامراً لا إن وطئ الكبيرةُ فله لأجلها
 مهرٌ مثل أو الكبيرةُ حرمتُ أبداً وكذا الصغيرةُ أن ارتضعتُ
 بابنه وإلا فريبةٌ وتنفسخُ كما لو أرضعتُ ثلاثَ صغائر تحتُ ولو
 أرضعتُ أجنبيةً زواجتيه انفسختا ولو نكحتُ مطلقةً صغيراً
 وأرضعته بابنه حرمتُ عليهما أبداً « فصل » أقر رجلٌ أو امرأةٌ
 بأن بينهما رضاعاً محرماً وأمكن حرمَ تناحكما أو زوجانِ فرقاً
 ولها مهرٌ مثل إن وطئها معذورةٌ أو أدعاهُ فأنكرتُ انفسخَ ولها
 المهر إن وطئ وإلا فنصفه أو عكسه حلفَ إن زوّجتُ برضاها
 به أو مكنته وإلا حلفتُ ولها مهرٌ مثل بشرطه السابق وحلفَ
 منكر رضاعٍ على نفي علمه ومدعيه على بتٍّ ويثبتُ هو والأقرارُ
 به بما يأتي في الشهاداتِ وتقبلُ شهادةُ مرضعةٍ لم تطلبَ أجره

وَأَنْ ذَكَرْتُ فَعَلَهَا وَشَرَطُ الشَّهَادَةِ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدُ وَتَفْرِقَةٍ وَوَصُولُ
لَبَنِ جَوْفَهُ وَيَعْرِفُ بِنَظَرٍ حَلَبٍ وَأَيْجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ
كَامْتِصَاصٍ نَدِيٍّ وَحَرَكَهٍ حَلَقَةٍ بَعْدَ عَالِهِ أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنِ
« كِتَابُ النِّفَقَاتِ » يَجِبُ بِفَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مُعْسَرٍ فِيهِ
وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَسْكَنَةِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ لَزُوجَتِهِ
مُدُّ طَعَامٍ وَمَتَوَسِطٍ وَهُوَ مَنْ يَرْجِعُ بِشَكْلِيهِ مُدَيْنٌ مُعْسَرًا مُدِيًّا
وَنَصْفٌ وَمُوسِرٌ وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ مُدَانٌ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْحُلِّ
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا تُقْبَلُ بِهِ وَالْمُدُّ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةٌ
أَسْبَاعٌ دِرْهَمٌ وَعَلَيْهِ دَفْعُ حَبٍّ وَطَحْنُهُ وَعِجْنُهُ وَخَبْزُهُ وَلَهَا اعْتِيَاضٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبًّا وَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِأَكْلِهَا عِنْدَهُ كَالْعَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَوْ
أَذِنٌ وَلِهَا وَيَجِبُ لَهَا أَذَمُّ غَالِبِ الْحُلِّ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ
وَتَمْرٍ وَمُخْتَلَفٌ بِالْفُصُولِ وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِهِ كَعَادَةِ الْحُلِّ وَيَقْدَرُ هُمَا قَاضٍ
بِاجْتِهَادِهِ وَيَفَاوَتْ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَكُسُوفَةٍ تَكْفِيهَا مِنْ قَمِيصٍ وَخَمَارٍ
وَنَحْوِ سَرَاوِيلٍ وَمَكْعَبٍ وَيَزِيدُ فِي شِتَاءِ نَحْوِ جُبَّةٍ بِحَسَبِ عَادَةِ مِثْلِهِ
وَلِقَعُودِهَا عَلَى مُعْسَرٍ لَبْدٌ فِي شِتَاءٍ وَحَصِيرٌ فِي صَيْفٍ وَمَتَوَسِطٌ
زَلِيَّةٌ وَمُوسِرٌ طَنْفَسَةٌ فِي شِتَاءٍ وَنَطْعٌ فِي صَيْفٍ تَحْتُمَا زَلِيَّةٌ

حصير^١ ولنومها فراش^٢ ومخددة^٣ مع لحاف أو كساء في شتاء ورياء^٤
 في صيف وآلة^٥ أكل وشرب وطبخ كقصة وكوز وجرة^٦ وقدر
 وآلة تنظيف كمشط ودهن وسدر ونحو مرآة^٧ تعين لصنان
 وأجرة^٨ حمام^٩ اعتيد^{١٠} ومن ماء غسل بسببه لا ما يزين ككحل
 وخضاب ودواء مرض وأجرة^{١١} نحو طيب ومسكن يليق^{١٢} بها
 وأخدام^{١٣} حرة تخدم عادة^{١٤} في بيت أبيها بمن يحل^{١٥} نظاره لها فيجب^{١٦}
 له إن صحبها ما يليق^{١٧} به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوة
 ودونه جنساً ونوعاً منها فله^{١٨} مد^{١٩} وثلاث^{٢٠} على^{٢١} مؤسر ومد^{٢٢} على غيره
 لا آلة تنظيف^{٢٣} فإن^{٢٤} كثير وسخ^{٢٥} وتأذى^{٢٦} بقمل وجب^{٢٧} أن يرفقه^{٢٨}
 وأخدام^{٢٩} من احتاجت^{٣٠} لخدمة^{٣١} لنحو مرض والمسكن^{٣٢} والأخدام^{٣٣}
 أمتاع^{٣٤} وغيرها تملك^{٣٥} فلو قسرت^{٣٦} بما يضر^{٣٧} منعها وتعطى^{٣٨} الكسوة
 أول^{٣٩} كل ستة أشهر^{٤٠} فإن تلفت^{٤١} فيها لم تبدل^{٤٢} أو ماتت^{٤٣} لم ترد^{٤٤} أو لم
 تكس^{٤٥} مدة^{٤٦} فدين^{٤٧} «فصل»^{٤٨} تجب^{٤٩} المؤن^{٥٠} ولو على صغير لا لصغيرة
 بالتمكين^{٥١} والعبرة^{٥٢} في مجنونه^{٥٣} أو معسر^{٥٤} بتمكين^{٥٥} وإيهما^{٥٦} وحلف^{٥٧}
 الزوج^{٥٨} على^{٥٩} عدمه^{٦٠} فإن^{٦١} عرضت^{٦٢} عليه^{٦٣} وجبت^{٦٤} من^{٦٥} بلوغ^{٦٦} الخبر^{٦٧} فإن
 غاب^{٦٨} وأظهرت^{٦٩} التسليم^{٧٠} كتب^{٧١} القاضي^{٧٢} لقاضي^{٧٣} بلده^{٧٤} ليعامه^{٧٥} فيجى^{٧٦}

ولو بنائه فإن أبي ومضى زمن وصوله فرضا القاضي وتسقط
 بنشور كمنع تمتع إلا لعذر كعيلة ومرض يضر معه الوطاء
 وكخروج بلا إذن إلا لعذر كخوف ونحو زيارة في عيته
 وبسفر ولو بأذنه لامعه أو بأذنه لحاجته كأحرامها ولو بلا إذن
 ما لم تخرج وله منعها نفلاً مطلقاً وقضاءً موسعاً فإن أبت فناشزة
 ولرجمية مؤن غير تنظيف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد
 ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بأن وتجب للحامل لها لا عن
 شبهة وفسخ بمقارن و وفاة ومؤنة عدة كمؤنة زوجة ولا يجب
 دفعها إلا بظهور حمل « فصل » أعسر مالا وكسبا
 لا ثقبه بأقل نفقة أو كسوة أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء
 فإن صبرت فقير المسكن دين وإلا فلها فسخ لا لأمة بمهر ولا
 إن تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع
 خبره ولا بغيبة ماله دون مسافة قصر وكاف إحضاره ولا
 بغيبة من جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة بل
 له الجأؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول أفسخى أو اصبرى ولا
 قبل ثبوت أعساره عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها

لتحصيل نفقة وعليها رجوعٌ ليلاً ثم يفسخُ القاضى أو هي باذنه
 صبيحةً الرابعَ فإن سلمَ نفقتهُ فلا فإن أُعسرَ بنفقةِ الخامسِ بنتَ
 كما لو أُيسرَ في الثالثِ ولو رَضيتُ بأعسارهِ فلها الفسخُ لا بالمهرِ
 (فصلٌ) لزمَ مُوسراً ولو بكسبٍ يليقُ بما يَفضلُ عن مَوْنَةٍ
 مَمُونَةٍ يومَهُ وليّاتُهُ كفايةُ أصلٍ وفرعٍ لم يملكها وعجرَ الفرعُ
 عن كسبٍ يليقُ وإن اختلفا دينا ولا تصيرُ بفوتها دينا إلا باقتراضِ
 قاضٍ أجنبيٍّ أو منعٍ وعلى أمه أرضاعهُ اللبأ ثم أن انفردتْ هي أو
 أجنبيةٌ وجبَ أرضاعهُ أو وجدتا لم تجبرُ هي فإن رَغبتْ فليسَ
 لأبيهِ مَنعُها إلا إن طَلبتْ فوقَ أَجرةٍ مثلٍ أو تبرَّعتْ أجنبيةٌ
 أو رَضيتْ بأقلِّ دونها ومن استوي فرعاهُ مَوْنَاهُ فالأقربُ
 فالوارثُ فإن تفاوتتا إرثاً مونا سواً ومن له أبوانِ فعلى الأبِ
 أو أجدادُ وجدَّاتُ فالأقربُ أو أصلٌ وفرعٌ فالفرعُ أو محتاجون
 قَدَّمُ الأقربُ (فصلٌ) الحضانةُ تربيةٌ من لا يستقلُّ
 والأنثُ أليقُ بها وأولاهنَّ أمٌّ فأُمّهاتُ لها وارثاتُ القربى
 فالقربى فأُمّهاتُ أبٍ كذلك فأختُ خالةُ فبنتُ أختِ فبنتُ أخِ
 فعمّةٌ وتقدّمُ أختُ وخالةٌ وعمّةٌ لأبوينِ عليهنَّ لأبٍ ولأبِ عليهنَّ

لَا تُمُّ وَتُثَبَّتُ لَأُنْثَى قَرِيبَةً غَيْرَ مُحَرَّمٍ كَبْنَتِ خَالَاتِهِ وَلَذَكَرٍ قَرِيبٍ
وَارِثٍ بِتَرْتِيبِ نِكَاحٍ وَلَا تَسْلَمُ مُشْتَهَاةٌ لَغَيْرٍ مُحَرَّمٍ بَلْ لِثِقَةٍ
يَعِينُهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ ذَكَورٌ وَأُنْثَاةٌ فَأُمُّ فَأُمِّهَاثَا فَأَبُ فَأُمِّهَاثَا
فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْحَوَاشِي فَالْأُنْثَى فَبَقْرَعَةٌ وَلَا حَضَانَةٌ لَغَيْرِ حَرٍّ
وَرَشِيدٍ وَأَمِينٍ وَمُسْلِمٍ عَلَيْهِ وَلَدَاتِ لَبَنٍ لَمْ تَرْضِعِ الْوَلَدَ وَنَاكِحَةٍ
غَيْرِ أَبِيهِ إِلَّا مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي حَضَانَةٍ وَرَضِيَ فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ ثُبَّتَ
الْحَقُّ وَالْمُمِيزَانِ افْتَرَقَ ابْوَاهُ فَعِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا وَخَيْرَ بَيْنَ
أُمٍّ وَجَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْحَوَاشِي كَأَبٍ وَأَخْتٍ أَوْ خَالَاتٍ وَلَهُ بَعْدَ
اخْتِيَارِ تَحْوِيلٍ لِلْآخِرِ وَلَا بُدَّ اخْتِيَارِ مَنْعٍ أَنْثَى زِيَارَةِ أُمٍّ وَلَا يَمْنَعُ أُمًّا
زِيَارَتَهَا عَلَى الْعَادَةِ وَهِيَ أَوْلَى بِتَرْضِيضِهَا عِنْدَهُ إِنْ رَضِيَ وَإِلَّا
فَعِنْدَهَا وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا وَأَنْثَى فَعِنْدَهَا
أَبَدًا وَيُزَوَّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ وَإِنْ اخْتَارَهَا أَقْرَعٌ أَوْ لَمْ يَخْتَرْ
فَالْأُمُّ أَوْلَى وَلَوْ سَافَرَ أَحَدُهُمَا انْقِلَابًا فَالْمَقِيمُ أَوْلَاهَا فَالْعَصْبَةُ إِنْ
أَمِنَ خَوْفًا (فصل) عَلَيْهِ كَفَايَةٌ رَقِيقَةٌ غَيْرُ مُكَاتَبٍ مِنْ غَالِبِ
عَادَةِ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ فَلَا يَكْفِي سِتْرُ عَوْرَةٍ بِيَلَادِ نَاوَسْنٍ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا
يَتَنَعَّمُ بِهِ وَتَدْقُطُ بِمَضَى الزَّمَنِ وَيُسَيِّمُ قَاضٍ فِيهَا مَالَهُ فَإِنْ فَقَدَ أَمْرَهُ

بأيجاره أو بإزالة ملكه وله إجبار أمته على إرضاع ولدها وكذا
غيره إن فضل وعلى فطمه قبل حولين وإرضاعه بعدهما إن لم يضر
ولحرة حق في تربيته فليس لأحدٍهما فطمه قبل حولين وإرضاعه
بعدهما إلا بتراض بلا ضرر ولا يكاف مملوكه ما لا يطيقه وله
مخارجة رقيقه بتراض وهي ضربٌ خراج معلوم يؤديه كل يوم
أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مالٌ أجبر
على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كولٍ فإن امتنع فعل الحاكم
ما يراه ولا يحلب ما يضر وما لا روح له كقناة ودار لا تجب عمارته
(كتاب الجناية) هي عمدٌ وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين
من وقعت به خطأ أو قصدتها بما يتلف غالباً فعمدٌ أو غيره فشبهه
ولا قود إلا في عمد ظلم كغرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى
مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا اثر له فيما لا يؤلم
كجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شراباً وطلباً حتى مات فإن
مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمدٌ وإلا
فإن لم يسبق ذلك فشبهه عمد وإن سبق وعلمه فعمدٌ وإلا فنصف
دية شبهه ويجب قودٌ بسبب فيجب على مكره لا إن أكرهه على

قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات
وعلى مكره لا إن قال اقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب
رجلاً فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب
قوداً اقتص منه وعلى من ضيف بمسموم يقتل غالباً غير مميز
فمات فإن ضيف به ممزاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه
وجعله فشيبه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه
وإن التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشيبه عمد أو
مكث فهدرته أو التقمه دوت فعمد إن علم به وإلا فشيبه ولو
ترك علاج جرحه المهلك فقود ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو
حفر بهراً فقتله أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

(فصل) ووجد من اثنين معاً فعلا نزهقان كحز وقد

وقطع عضوين فقاتلان أو مرتباً فالأول إن أنهاه إلى حركة
مذبوح بأن لم يبق أبصاراً ونطقاً وحركة اختيار ويعزر الثاني
والأول فإن ذفف كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان
جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح
ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى

أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ حَرِيْبًا بَدَارَ نَا فَأَخْلَفَ لَزْمَهُ قُوْدٌ أَوْ بَدَارِهِمْ
 أَوْ صَفْهِمْ فَهَدَرٌ (فصل) أَرْكَانُ الْقُوْدِ فِي النَّفْسِ قَتِيلٌ وَقَاتِلٌ
 وَقَتْلٌ وَشَرْطٌ فِيهِ مَا مَرَّ وَفِي الْقَتِيلِ عَصْمَةٌ فِيْهِ دَرَجَتَانِ حَرْبِيٌّ وَمَرْتَدٌ
 كَزَانٍ مُحْصَنٌ قَتْلُهُ مُسْلِمٌ وَمِنْ عَلَيْهِ قُوْدٌ لِقَاتِلِهِ وَفِي الْقَاتِلِ التَّزَامُ
 فَلَا قُوْدَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَحَرْبِيٍّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ
 صَبِيًّا وَأَمَكْنٌ أَوْ مَجْنُونًا وَعَهْدٌ حَلْفٌ أَوْ أَنَا صَبِيٌّ فَلَا قُوْدَ وَمُكَافَأَةٌ
 حَالٌ جُنَايَةٌ فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَيَقْتُلُ ذُو أَمَانٍ بِمُسْلِمٍ وَبَذَى أَمَانٍ
 وَإِنْ اخْتَلَفَا دِيْنًا أَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ وَيَقْتَصُّ
 فِي هَذِهِ إِمَامٌ بِطَلَبٍ وَآرِثٌ وَيَقْتُلُ مَرْتَدٌ بَغَيْرِ حَرْبِيٍّ وَلَا حَرْبِيٍّ
 بَغَيْرِهِ وَلَا مُبْعَضٌ بِمِثْلِهِ وَإِنْ فَاتَهُ حُرِيَّةٌ وَيَقْتُلُ رَقِيقٌ بِرَقِيقٍ وَإِنْ
 عَتَقَ الْقَاتِلُ لَا مُكَاتَبَ بِرَقِيقِهِ وَلَا قُوْدَ بَيْنَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ
 كَافِرٍ وَيَقْتُلُ بِأَصْلِهِ لَا بِفَرْعِهِ وَلَا لَهُ وَلَوْ تَدَاعَا مَجْهُولًا وَقَتْلُهُ
 أَحَدُهُمَا فَإِنْ أُلْحِقَ بِهِ فَلَا قُوْدَ وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ شَقِيْقَيْنِ حَاثِرَيْنِ
 الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا وَكَذَا مَرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةَ فَلِكُلِّ قُوْدٌ
 وَقَدَمٌ فِي مَعِيَّةٍ بِقَرْعَةٍ وَغَيْرِهَا بِسَبْقِهَا فَإِنْ اقْتَصَّ أَحَدُهُمَا وَلَوْ مُبَادِرًا
 فَلَوَارِثُ الْآخَرِ قَتْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ فَلِلْأَوَّلِ وَيَقْتُلُ شَرِيْكُ مَنْ

من امتنع قوده لمعنى فيه لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره او مضمون
 وغيره ولو داوي جرحه بمذق فقاتل نفسه او بما لا يقتل غالباً
 او جهل حاله فشبّه عمد فان علمه فشريك جرح نفسه ويقتل
 جمع بواحد ولولي عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم
 ولو ضربوه بسياط وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطؤوا ولا
 فالدية باعتبار الضربات ومن اقل جمعاً مرتباً قتل بأولهم او معاً
 فبقرة وللباقين الديات فلو قتله غير من ذكر عصي ووقع
 قوداً وللباقين الديات (فصل) جرح عبده او حرياً او
 مرتداً فعتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فعتق وعصم فدية
 خطأ ولو ارتد جريح ومات فنفسه هدر ولو ارته قود الجرح
 ان اوجبه وإلا فالأقل من أرشه ودية فيثا فان أسلم فمات سراية
 فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم او حر عبداً فعتق ومات
 سراية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو
 قطع يد عبد فعتق ثم مات سراية فللسيد الأقل من الدية
 والأرش « فصل » كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع بيد
 تحاملوا عليها فأبانوها والشجاج خارصة تشق الجلد ودامية

تدميه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحة تقوص فيه وسمحاق تصل
جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله
ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تحرقها ولا قود إلا في
موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن وإن لم
ين وفي قطع من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب إن أمكن
بلا أجافة وفي فقه عين وقطع أذن ومارن وشفة ولسان وذكر
وأثنين وألئين وشفرين لا في كسر عظم إلا سناً وأمكن وله
قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأباه قطع من
المرفق أو الكوع وله حكومة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل
أوضح وأخذ أرش الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً من
أصابعه فإن قطع عزر ولا غرم وله قطع الكف ويجب بأبطال
بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضحه أو لطمه
لطمه تذهب ضوؤه غالباً فذهب فعل به كفعله فإن ذهب وإلا
أذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة محماة ولو قطع إصبعاً
فتأكل غيرها فلا قود في المتأكل

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) لا تؤخذ

يسار^ه يمين^ه ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ولا أنملة^ه بأخرى ولا
 حادث بموجود ولا زائد^ه بزائد أو أصلى دونه أو بمحل آخر ولا
 يضر^ه تفاوت^ه كبر وطول وقوة والعبرة^ه فى موضحة بمساحة ولا
 يضر^ه تفاوت^ه غلظ لحم وجلد ولو أوضح^ه رأسا ورأسه أصغر
 استوعب^ه ويؤخذ^ه قسط من أرش^ه للموضحة أو أكبر أخذ قدر
 حقه والخيرة^ه فى محله للجاني أو ناصية وناصيته أصغر^ه كمثل من
 رأسه ولو زاد فى موضحة عمدا لزمه قوده^ه فان^ه وجب^ه مال^ه
 فأرش^ه كامل ولو أوضح^ه جمعه أوضح^ه من كل^ه مثله ويؤخذ^ه أشل^ه
 بأشل^ه مثله أو دونه وبصحيح إن^ه من^ه نرف^ه ديم^ه ويقنع^ه به لا عكسهما
 فى غير^ه أنف^ه وأذن^ه وسراية^ه وإن^ه رضى^ه الجاني فلو^ه فعل^ه بلا إذن^ه
 فعليه^ه دية^ه فلو^ه سرى^ه ففقد^ه النفس والشلل^ه بطلان^ه العمل ولا
 أثر^ه لا تتشار^ه الذكر وعدمه ويؤخذ^ه سليم^ه بأعسم^ه وأعرج^ه وفاقد^ه
 أظفار^ه بسليمها لا عكسه^ه ولا أثر^ه لتغيرها وأنف^ه شام^ه بأخشم^ه
 وأذن^ه سميع^ه بأصم^ه لا عين^ه صحيحة^ه بعمية^ه ولا لسان^ه ناطق^ه
 بأخرس^ه وفى قلم^ه سن^ه قود^ه ولو قلم^ه سن^ه غير^ه مشغور^ه انتظر^ه فان^ه
 بان^ه فساد^ه منبته^ه واجب^ه قود^ه ولا يقتص^ه له^ه فى صغره ولو نقصت^ه

يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قُطِعَ وَعَلَيْهِ أَرْشُ إِصْبَعٍ أَوْ بِالْعَكْسِ
فَالْمَقْطُوعَ مَعَ حَكُومَةٍ خَمْسِ الْكَفِّ دِيَّةٌ أَصَابُهُ أَوْ لِقَطْعِهَا
وَحَكُومَةٌ مَنَابِتُهَا وَلَوْ قُطِعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعَ فَلَا قُودَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
كَفُهُ مِثْلَهَا وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعَاهُ فَقَطَعَ كَامِلَةً لِقَطْعِ الثَّلَاثِ وَأَخَذَ
دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ قُطِعَ يَدُهُ وَقَنَّعَ بِهَا (فَصْل) قَدْ شَخَصًا
وَزَعَمَ مَوْتَهُ أَوْ قُطِعَ يَدَيْهِ وَرَجُلِيهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ وَالْوَلِيُّ
إِنْ دِمَالًا مُمْكِنًا أَوْ سَبَبًا أَعْيَنَهُ وَأُمُكِنَ إِنْ دِمَالٌ حَلَفَ الْوَلِيُّ كَمَا لَوْ قُطِعَ
يَدُهُ فَمَاتَ وَزَعَمَ سَبَبًا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً وَلَوْ أَعْزَلَ طَرَفًا ظَاهِرًا وَزَعَمَ
نَقْصَهُ خَلْقَةَ حَلَفَ أَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ
قَبْلَ إِنْ دِمَالِهِ حَلَفَ إِنْ قَصَرَ زَمَنٌ وَإِلَّا حَلَفَ الْجَرِيحُ وَثَبَتَ
أَرْشَانِ « فَصْل » الْقُودُ لِلْوَرَّةِ وَيُجْبَسُ جَانٌ إِلَى كَمَالِ
صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ وَحَضُورِ غَائِبِهِمْ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بِتَرَاضٍ
أَوْ بِقَرْعَةٍ مَعَ إِذْنٍ وَلَا يَدْخُلُهَا عَاجِزٌ فَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ فَقَتَلَهُ بَعْدَ
عَفْوٍ لَزِمَهُ قُودُهُ أَوْ قَبْلُهُ فَلَا وَلِيبَقِيَةِ قَسْطٍ دِيَّةٌ مِنْ تَرْكَةِ جَانٍ وَلَا
يَسْتَوْفِي إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامٍ فَإِنْ اسْتَقَلَّ عَزَّرَ وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ فِي نَفْسِ
فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عَزَّرَهُ وَلَمْ يَعْزَلْهُ

أو خطأ ممكناً عزله لا ماهرًا ولم يعزره إن حلف وأجرة جلاّد لم
يرزق من المصالح على جان وله قود فوراً وفي حرم وحر وبرد
ومرض لا مسجد وتحبس ذات حمل ولو بتصديقها فيه في قود
حتى ترضعه اللبأ ويستغني عنها ومن قتل بشيء قتل به أو بسيف
لا بنحو سحر فبسيف ولو فعل به كفعله من نحو إجافة فلم يمت
قتل بسيف ولو قطع فسرى حز الولي أو قطع ثم حز أو انتظر
السراية ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساوياً دية حز
الولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع يدين وعفا فلا شيء
ولو مات جان بقود يد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق المجني
عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجها
فأخرج يساراً وقصد اباحتها فهدرة أو جعلها عنها ظاناً إجزاءها
أو أخرجها دهشاً أو ظناها اليمين أو القاطع الأجزاء فدية لها
ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء

(فصل) موجب العمد قود والدية بدل فلو عفا عنه
مجاناً أو مطلقاً فلا شيء أو عن الدية لغا فان اختارها عقب عفو
مطلقاً أو عفا عليها بعد عفو عنها وجبت وإن لم يرض جان

ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بإذنه فهدر ولو قطع فعفا عن قوده وأرشه صح لا أرش السراية وإن قال وعما يحدث إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف فعفا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حر الرقبة ولو قطعه ثم عفا عفا عن النفس فسري القطع بأن بطلان العفو ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود فكجابه مستحقة جاز وسقط فإن قارق قبل وطء رجع بنصف أرش

(كتاب الديات) دية حر مسلم مائة بعير مثلية في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين ومخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبني لبون وحقاق وجذعات إلا في حرم مكة أو أشهر حرم أو محرم رحم فثلاثة ودية عمد على جان معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا برضا ومن لزمته فمن أبله فغالب محله فأقرب محل وما عدم فقيمته من غالب نقد محل العدم ودية كتابي ثلث

مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ وَنَحْوُهُنَّ ثَلَاثُ خُمْسِهِ وَأُنْثَى وَخَشَى نَصْفُ حَرْ
وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ إِسْلَامٌ إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا لَمْ يُبَدَّلْ فِدْيَةُ دِينِهِ وَإِلَّا
فَكَمَجُوسِيٌّ (فصل) فِي مَوْضِعَةِ رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ وَلَوْ
صَغُرَتْ وَالتَّحْمَتُ نَصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا وَهَاشِمَةُ أَوْضَحَتْ أَوْ
أَحْوَجَتْ لَهُ عَشْرٌ وَبِدُونِهِ نَصْفُهُ وَمُنْقَلَةٌ هُمَا وَمَأْمُومَةٌ ثَلَاثُ دِيَّةٍ
كَجَائِفَةٍ وَهِيَ جَرَحٌ يُنْقِذُ لِحْجُوفٍ بَاطِنٍ مُحِيلٍ أَوْ طَرِيقٍ لَهُ كِبْطُنٌ
وَصَدْرٌ وَثَغْرَةٌ نَحْرٌ وَجَبِينٌ وَلَوْ أَوْضَحَ وَاحِدٌ وَهَشَمَ آخَرٌ وَنَقَّلَ ثَلَاثُ
وَأَمُّ رَابِعٌ فَعَلَى كُلِّ نَصْفٍ عَشْرٌ إِلَّا الرَّابِعَ فَمِائَةُ الثَّلَاثِ وَفِي الشَّجَاجِ
قَبْلَ مَوْضِعَةٍ إِنْ تُرِفَتْ نِسْبَتُهُمَا مِنْهَا إِلَّا كَثُرَ مِنْ حُكُومَةٍ وَقِسْطٍ
مِنَ الْمَوْضِعَةِ وَإِلَّا فِحْكُومَةٌ وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ
أَوْ انْقَسَمَتْ مَوْضِعَتُهُ عَمْدًا وَغَيْرُهُ أَوْ شَمَلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا أَوْ وَسَعَتْ
مَوْضِعَةً غَيْرَهُ فَمَوْضِعَتَانِ وَالْجَائِفَةُ كَمَوْضِعَةٍ فَلَوْ نَفَدَتْ مِنْ
جَانِبٍ إِلَى آخَرَ فَجَائِفَتَانِ (فصل) فِي أُذُنَيْنِ وَلَوْ بِأَيِّ يَاسٍ
دِيَّةٌ وَبَعْضُ قِسْطِهِ وَيَابِسَتَيْنِ حُكُومَةٌ وَكُلُّ عَيْنٍ نَصْفٌ وَلَوْ عَيْنٌ
أَحْوَلٌ وَأَعْوَرٌ وَأَعْمَشٌ أَوْ بَهَا بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ ضَوْءًا فَإِنْ نَقَصَهُ
فَقِسْطٌ إِنْ انْضَبَطَ وَإِلَّا فِحْكُومَةٌ وَكُلُّ جَفْنٍ رُبْعٌ وَلَوْ لَا أَعْمَى وَكُلُّ

من طرفي مارن وحاجز ثلث وكل شفة نصف وفي لسان ولو
 لا لکن وأرت والشغ وطفل ديه ولا خرس حكومة وكل سن
 نصف عشر وإن كسرهما دون السنخ أو عادت أو قلت حركتها
 أو نقصت منفعتهما فإن بطالت منفعتهما بكوبة كزائدة ولو قلعت
 الأسنان فبحسابه ولو قلع سن غير مشغور وبان فساد منبتهما
 فأرش وفي لحين دية ولا يدخل فيهما أرش أسنان وكل يد
 ورجل نصف فإن قطع من فوق كف أو ثقب شفاوية أيضاً
 وكل أصبع عشر دية وأتملة إبهام نصفه وغيرهما ثلثه وحالتيهما
 ديتها وحلة غيرها حكومة وكل من اثنين واليهين وشفرين
 وذكر ولو لصغير وعين وسالخ جلد أن بقي حياة مستقرة ثم
 مات بسبب من غير السالخ دية وحشفة كذكر وفي بعضها
 قسطه منها كبعض مارن وحلة (فصل) تجب دية في عقل
 فإن زال بما له أرش وجب مع ديته فإن ادعى زواله اختبر في
 عقلاه فإن لم ينتظم قوله وفعله أعطى بلا حلف وإلا حلف
 جان وفي سمع ومع أذنيه ديتان ولو ادعى زواله فأنزعج لصياح
 في عقلاه حلف جان وإلا فادع وأخذ دية وإن نفى وقسطه

إن عُرف وإلا فحكومةً باجتهادٍ قاضٍ كشم وضوء ولو فقأ عينه
 لم يرد وإن ادعى زواله سُئل أهلُ خبرة ثم امتحن بتقريب نحو
 تقرب بفتة وفي كلام وإن لم يُحسن بعض حروف لا بجناية
 وتوزع على ثمانية وعشرين حرفاً عربيةً فقي بعضها قسطه ولو
 قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي
 صوت فإن زال معه حركة لسانٍ فديتان وفي ذوق وتذرك
 به حلاوة ومحموضة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع عليهم
 فإن نقص فكسمع وفي مضع وجماع وقوة إماء وحبل وأفضائها
 وهو رفع ما بين قبل ودبر فإن لم يمكن وطء إلا به فليس
 لزواج وطؤها ولو أزال بكارها فلا شيء أو غيره بغير ذكر
 فحكومة أو به وعذرت فمهر مثل ثيب وحكومة وفي بطش
 ومشى ونقص كل كسمع ولو كسر ضلبيه فزال مشيه وجماعه
 أو ومنيه فديتان (فرع) فعل ما يوجب ديات فمات
 منه أو حره الجاني قبل اندمال واتحد الحز والموجب عمداً أو
 غيره فدية (فصل) تجب حكومة فيما لا مقدرفيه وهي
 جزء نسبته لدية نفس نسبة ما نقص من قيمته بعد البرء بفرضه

رقيقاً بصفاته فإن لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى البرء ولا
تبلغ حكومة ماله مقدر مقدره ولا ماله مقدر له دية نفس أو
متبوعه فإن بلغت نقص قاض شيئاً باجتهاده والمقدر كموضحة يتبعه
الشين حواليه وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها ما نقص إن لم
يتقدر في حرٍ وإلا فنسبته من قيمته ففي ذكره وأثنييه قيمته
(باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق والنرة والكفارة)
صاح أو سل سلاحاً فإن كان على غير قوى تميز بطرف عال
فوقع فمات فشبّه عمد وإلا فهدر كما لو وضع حرّاً بمسببة فأكله
سبع وإن عجز عن تخليصه ولو صاح على صيد فوقع خير مميز
من طرف عال نخطأ ولو ألفت جنيماً بيعت نحو سلطان اليها
ضمن ولو تبع بنحو سلاح هارباً منه فرمى نفسه في مهلك كنار
عالماً به لم يضمنه أو جاهلاً أو انخسف به سقط ضمنه كما لو علم
صبيا العوم فغرق أو حفر بئر أعدوا أو بدوها ليزه وسقط فيهما من
دعاه جاهلاً بها ويضمن ما تلف بهما من وقشور نحو بطيخ
طارحت بطريق أو بجناس أو ميزاب إلى شارع وإن جاز أخراجه
فان تلف بالخارج فالضمان أو وبالداخل فنصفه كجدار بناء مثلاً

إلى شارع ولو تعاقب سبباً هلاك كان حفر بئراً ووضع آخر
حجراً عدواناً ففثر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فإن وضعه
بحق فالحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً ففثر بهما آخر
فالضمان أثلاث أو وضع حجراً ففثر به غيره فدحرجه ففثر به
آخر ضمنه المدحرج ولو فثر بقاعد أو نائم أو واقف بطريق
اتسع وماتا أو أحدهما هدر طائر فإن ضاق هدر قاعد ونائم
ضمن واقف (فصل) اصيلا لم حران

فعلى عاقلة من قصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها مخففة وعلى
كل أو في تركته نصف قيمة دابة الآخر ومن أركب صبيين
أو مجنونين تعدى أو ولو ولياً ضمنهما ودأبتيهما أو رقيقان فهدر أو
سفينتان فكدابتين والملاحان كراكبين فإن كان فيهما مال
أجنبي لزم كلا نصف الضمان ولو أشرفت سفينة على غرق جاز
طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب فإن طرح مال غيره
بلا إذن ضمنه كما لو قال ألق متاعك وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقاً ولم يختص تقع الألقاء بالملقى ولو قتل حجر من جنين
أحد رُماته هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد

نُحْطاً أَوْ بِهِ فَعَمَدُ إِنْ غَلَبَتِ الْأَصَابَةُ «فصل» عاقلة جان
عصبتهُ وَقَدَّمَ أَقْرَبُ فَأَنْبَغِي شَيْءٌ فَمَنْ يَلِيهِ وَمَذَلْ بِأَبْوَيْنِ فَمَعْتَقُ
فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُ أَبِي الْجَانِي فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُهُ فَعَصْبَتُهُ وَهَكَذَا وَلَا
يَعْقُلُ بَعْضُ جَانٍ وَمَعْتَقِي وَلَوْ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا وَعَتِيقُهَا تَعْقِلُهُ عَاقِلَتُهَا
وَمَعْتَقُونَ وَكُلُّ مَنْ عَصَبَةٍ كُلُّ مُعْتَقٍ كَمَعْتَقٍ وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقُ
فَبَيْتِ مَالٍ عَنْ مُسْلِمٍ فَعَلَى جَانٍ وَتَوَجَّلَ عَلَيْهِ كَمَا قَلَّةُ دِيَّةِ نَفْسٍ
كَامِلَةٍ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ وَكَافِرٌ مَعْصُومٌ سَنَةٌ وَامْرَأَةٌ
وَحَنْثِي سَنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثٌ وَتَحْمِلُ عَاقِلَةٌ رَقِيقًا فِي كُلِّ سَنَةٍ
قَدْرُ ثَلَاثِ كَغَيْرِ نَفْسٍ وَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمِينَ فِي ثَلَاثٍ وَأَجَلَ نَفْسٍ
مَنْ زُهِقَ وَخَيْرُهَا مِنْ جُنَايَةٍ وَمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ سَنَةٍ فَلَا شَيْءَ
وَيَعْقِلُ كَافِرٌ ذُو أَمَانٍ عَنْ مِثْلِهِ لَا فَتِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ
وَامْرَأَةٌ وَحَنْثِيٌّ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَعَلَى غَنِيِّ مَلِكٍ آخَرِ
السَّنَةِ فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَمُتَوَسِّطٍ
مَلِكٍ دُونَهَا وَفَوْقَ رُبْعِهِ رُبْعُهُ «فصل» مَالُ جُنَايَةِ رَقِيقٍ
يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَقَطُّ وَلِسَيْدِهِ بَيْعُهُ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْشُ وَقْتَهَا إِنْ مَنَعَ بَيْعُهُ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ وَإِلَّا فَوْقَ فِدَائِهِ

ولو جنى قبل فداء باده فيها أو فداء بالقل من قيمته والارشين
ولو أتلفه فداء بالقل كأم ولد وجنبايتها كواحدة ولو هرب
أو مات برى سيده إلا إن طلب فتمعه ولو اختار فداء فله
رجوع وبيع « فصل » في كل جنين انفصل أو ظهر ميتاً
ولو لحماً فيه صورة خفية بقول قوايل بجنابة على أمه الحية وهو
معصوم غرة وإن انفصل حياً فإن مات عقبه أو دام ألمه فمات
فدية وإلا فلا ضمان والغرة رقيق مميز بلا عيب مبيع وهم
يبلغ عشرة دية الأم وتفرض كآب ديناً إن فضلها فيه فالعشر
فقيمتبه لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من
جنابة إلى القاء لسيده وتقوم سليمة والواجب على عاقلة (فصل)
على غير حربى ولو صبيًا ومجنونًا ورقيقًا ومعاهدًا وشريكًا كفارة
بقتله معصومًا عليه ولو معاهدًا وجنينًا وعبدًا ونفسه

(باب دعوى الدم والقسامة) شرط لكل دعوى أن
تكون معلومة كقتله عمدًا أو شبهه أو خطأً إفراداً أو شركةً فإن
أطلق سن استقصاه ومازمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون
كل غير حربى مكافئاً وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى انفراداً

بقتل ثم على آخر لم نسمع الثانية أو عمداً وفسره بغيره عمل
بتفسيره وإنما تثبت القسامة في قتل ولو لرفيق بمحل لوث وهو
قرينة تصدق المدعي كأن وجد قتيل أو بعضه في محلة أو قرية
صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو
عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان
وانكشفوا عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال
أحد إبنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو ومجهول
والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو
أنكر مدعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا
قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم أو مكاتباً أو مرتداً وتأخير
ليسلم أو لخمسين يميناً ولو متفرقة ولو مات لم يبن وارثه وتوزع
على ورثته بحسب الأثر ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب
حافها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه
بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو
ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث
دية فإن حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا

اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له

(فصل) إنما يثبت قتل بسحر بأقرار وموجب قود به أو بعد لين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو ويمين ولو عفا عن قود لم يقبل للمال الأخيران كأرش هشم بعد إيضاح وليصرح الشاهد بالأضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو فقتله وتثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح رأسه ويجب لقوديينها وتقبل شهادته لمورته بجرح اندمل أو بمال في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فإن صدق الولي الأولين فقط حكم بها وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعفو بعض سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آتته أو هيئته لغت ولا لو ث

(كتاب البغاة) هم مخالفو إمام بتأويل باطل ظناً وشوكة لهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا وإلا قوتلوا ولا يجب قتل الفاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم فيما

يقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا ولو كتبوا
 بحكم أو سمع بينة فلنا تنفيذ الحكم بها ويعتد بما استوفوه من
 عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم
 وحاف في دفع زكاة لهم لا خراج أو جزية وفي عقوبة إلا إن
 ثبت موجبها بينة ولا أثر لها يدينه وما أتلوه علينا أو عكسه
 لضرورة حرب هدره كذي شوكة بلا تأويل ولا يقاتلهم إلا أمام
 حتى يبعث أميناً فطناً ناصحاً يسألهم ما ينقمون فإن ذكروا مظلمة
 أو شبهة أزألها فإن أصرثوا وعظم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال
 فإن استمهلوا فاعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشخهم
 وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيّاً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق
 جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائتهم ما أخذ ولا
 يستعمل ولا يقاتلون بما يعم كنار ومنجنيق ولا يستعان عليهم
 بكفر إلا لضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين
 ليعينوهم نقد عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم
 قتالنا مختارون انتقض عهدهم فإن قال ذميون ظننا أنهم محقون
 وأن لنا إعانة الحق فلا ويقاتلون كبغاة

(فصل) شرطُ الإمامِ كونهُ أهلاً بضياءِ قرشياً شجاعاً
وتنقيدُ الإمامةِ ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ من العلماءِ ووجوهِ الناسِ
المتيسرِ اجتماعهمُ بصفةِ الشهودِ وباستخلافِ الإمامِ كجعله الامراً
شورى بينَ جمعٍ وباستيلاءِ متغلبٍ ولو غيرِ أهلٍ
(كتابُ الردِّ) هي قطعُ من يصحُّ طلاقهُ الاسلامَ بكفر
عزماً أو قولاً أو فعلاً استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً كنفى الصانعِ
أو نبيٍّ أو تكذيبه أو جحدٍ مجمعٍ عليه معلومٍ من الدينِ ضرورة
بلا عذرٍ أو تردٍ في كفرٍ أو إلقاءِ مصحفٍ بقاذورةٍ أو سجود
لمخلوقٍ فتصحُّ ردةُ سكرانٍ كأسلامه ولو ارتدَّ فجنٌّ أمهلاً ويجبُ
تفصيلُ شهادةٍ بردةٍ ولو ادعى إكراهاً وقد شهدتْ كينةٌ بلفظ
كفرٍ أو فعله حلفٌ أو بردةٍ فلا تقبلُ الا بقريئةٍ كأسرٍ كفارٍ ولو قال
أحدُ ابنينِ مسلمينِ ماتَ أبي مرتدٍّ فإنَّ بينَ سببِ ردةٍ فنصيبةٍ في
والا استفصلَ وتجبُ استتابةُ مرتدٍّ حالاً فإنَّ أصرَّ قتلَ أو أسلمَ
صحَّ ولو زنديقاً وفرعهُ إنَّ انعقدَ قبلها أو فيها واحدٌ أصوله مسلمٌ
فمسلمٌ أو مرتدونَ فمرتدٌّ ومملكهٌ موقوفٌ إنَّ ماتَ مرتدّاً أبان
زواله بالردة ويقضى منه دينٌ لزمه قبلها وما أتلفه فيها ويمنُّ منه

مموته وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فهو قوف إن أسلم
تقد ويجعل ماله عند عدل وأتمته عند نحو محرم ويؤجر ماله
ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض

« كتاب الزنا » يجب الحد على من أئزم عالم بتحريمه بإيلاج
تحشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتته طبعاً بلا شبهة ولو
مكررة أو مبيحة ومحرمات وإن تزوجها لا بغير إيلاج وبوطء
حليته في نحو حيض وصوم وفي دبر وأتمته المزوجة أو المعتدة
أو المحرم أو وطء باكره أو بتحليل عالم أوليته أو بهيمة والحد
لمحصن رجم بمدار وحجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد
مفرطين وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها باقرار والمحصن
مكاف حر ولو كافراً وطىء أو وطئت بقبيل في نكاح صحيح
ولو بناقص ولبكر حر مائة جلدة وتغريب عام لمسافة قصر
فاكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض أن
رجي برؤه وإلا جلد بعشكال عليه مائة غصن ونحو مرة فإن
كان خمسون فمرتين مع مس الأغصان له أو انكباس فان برىء
أجزأه وتعين الجهة للإمام ويغرب غريب من بلد زناه لا لبلده

ولا لدون المسافة منه ومسافره لغير مقصده فان عاد لمحلله أولدون
المسافة منه جدد ولا تغرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة
فان امتنع لم يجبر ولنغير حر نصف حر ويثبت باقرار ولو
مرة أو بينة ولو أقر ثم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تمحدثوني
ولو شهد أربعة زناها وأربعة بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه
الامام من حر ومكاتب ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد
الوقيق الامام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فان تنازعا فالامام
ولسيده تعزيره وسماع بينة بعقوبته إن كان أهلاً

(كتاب حد القذف) شرط له في القاذف ما في الزاني
واختياره وعدم إذن وأصاله ويعزر مميز وأصله وحد حر ثمانون
وغيره أربعون وفي المنقذوف أحصان وتقدم في اللعان ولو شهد
زناها دون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقاذفا
لم يتفصا ولو استقل مقذوف باستيفاء لم يكف

(كتاب السرقة) أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة
أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد
وشرط في السارق ما في القاذف فلا يقطع حربي ولو معاهداً

وصبي ومجنون ومكره وجاهل وفي المسروق كونه ربع دينار
خالصاً أو قيمته فلا قطع بربع سبيكة أو حلياً لا يساوي ربها
مضروباً ولا بما نقص قبل إخراجهِ ولا بما دون نصابين إشتراكاً
إخراجهِ ولا بغير مال بل بثوب رث في جيبه تمام نصاب جهله
وبخمر بلغ إناؤه نصاباً وبآلة لهو بلغ مكسر هاذلك وبنصاب ظنه
فلوساً لا تساويه أو انصب من وعاء ينقبه له أو أخرجه دفعتين
فان تخلل علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه
لغيره فلا قطع بسرقة ماله ولو ملكه قبل إخراجهِ ولا بما
ادعى ملكه ولا بما له فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له
أولهما فكذبه الآخر قطع الآخر دونه وكونه لا شبهة له فيه
فقطع بأم ولد سرقة معذورة وبمال زوجة وبنحو باب مسجد
لا محصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال
صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أ سيده وكونه
محرزاً بالمعاطة دائماً أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفاً ففرصة دار
وصفتها حرز خسيس آنية وثياب ومخرن حرز حلي ونقد ونوم
بنحو صحراء على متاع أو توسده حرز لا إن وضعه بقربه بلا

ملاحظ قویّ أو انقلاب عنه ودار منفصلة عن العماره حرز
 بملاحظ قویّ یقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع إغلاقه
 ومتصلة حرز باغلاقه مع ملاحظ ولو نائماً ومع غيبتة زمن أمن
 نهاراً وخيمة وما فيها بصحراء لم تشد أطنا بها ولم ترخ أذيا لها كمتاع
 بقربه وإلا فمحرزان مع حافظ قویّ ولو نائماً بقربها وماشية
 بصحراء محرزة بحافظ يراها وبأبنية مغلقة بعماره محرزة بها ولو بلا
 حافظ وببرية محرزة بحافظ ولو نائماً وسائرة محرزة بسائق يراها
 أو قائداً أكثر الالتفات لها مع قطر إبل وبغال ولم يزد قطار في
 عمران على سبعة وكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بمقبرة
 بعمران محرز (فصل) يقطع مؤجر حرز ومعيده لا من
 سرق منصوصاً أو من حرز منصوص أو مال من غصب منه
 شيئاً ووضعته معه في حرزه ولو نقب في ليلة وسرق في أخرى
 قطع إلا إن ظهر النقب ولو نقب وأخرج غيره فلا قطع كما لو نقبا
 ووضعاه أحدهما في النقب فأخذه الآخر ولورماه إلى خارج الحرز أو
 أخرجه بماء جار أو ريح هابة أو دابة سائرة قطع ولا يضمن حرز
 بيد ولا يقطع سارقة ولو صغيراً معه مال يلقى به أو نائماً

على بعير فأخوجه عن قافلة فإن كان رقيقاً قطع كما لو نقل من بيت
معلق إلى صحن دار أو نحو خان بابها مفتوح لا بفعله.

(فصل) تثبت السرقة بيمين رد وبرجلين وباقرار بتفصيل

فيهما وقبل رجوع مقر لقطع ومن أقر بعقوبة لله فلا قاضى تعريض
برجوع ولا قطع إلا بطاب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا
أو بزنا بأمته حداً حالاً ويثبت برجل وامرأتين المال فقط وعلى
السارق رد ما سرق أو بدله وتقطع يده اليمنى ولو معيبة أو سرق
مراراً فإن عاد فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى من
كوع وكعب ثم عزز وسن غمس محل قطعه بدهن مغلى
لمصلحته فمؤنته عليه ولو سرق فسقطت يميناه سقط القطع

(باب قاطع الطريق) هو ملزم مختار مخيف يقاوم من يرض

له بحيث يبعد غوث فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا
أخذ نصاب وقتل عزز أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز
قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فعكسه أو يقتل قتل
حماً أو وأخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فإن
خيف تغيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير

كفٍ ولو مات فدية ويقتل بواحد ممن قتلهم وللباقي ديات
ولو عفا وليه بمال وجب وقتل حد أو تراعى المائلة ولا يتحتم
غير قتل وصاب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه
« فصل » من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه جلد
ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر
الآخران حتى يستوفى أو القطع صبر مستحق القتل فإن
بادر وقتل عزر ولمستحق القطع دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو لا دى قدم حقه إن لم يفوت حق الله أو كان قتلاً
(كتاب الأشرطة) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله
ولو لتداو أو عطش أو دردياً على ما نزم تحريمه مختار عالم به
وبتحريمه ولا ضرورة وحده به وإن جهل الحد لا لتداو أو عطش
ولا مستهلكاً ولا بحق وسقوط وحد حر أربعون وغيره
عشرون ولأء بنحو سوط وأيد والامام زيادة قدره وهي
تمازير وحد بأقراره وبشهادة رجلين إنه شرب مسكراً أو سوط
العقوبة بين قضيب وعصاً ورطب ويابس ويفرقه على الأعضاء
ويتقى المقاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفية

وَلَا يَحْدُثُ فِي سَكْرِهِ وَلَا فِي مَسْجِدِهِ فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ (فصل)
عَزْرُ الْمُعْصِيَةِ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ غَالِبًا بِنَحْوِ حَدِّسٍ وَضَرْبٍ
بِاجْتِهَادِ إِمَامٍ وَلِيَنْقُصَهُ عَنْ أَذْنَى حَدِّ الْمَعْذُورِ وَلَهُ تَعْزِيرٌ مَنْ عَنَّا
عَنْهُ مُسْتَحَقَّةٌ

(كتابُ الصِّيَالِ وَضَمَانِ الْوَلَاةِ وَغَيْرِهِمْ وَالْحَتَنِ) لَهُ دَفْعُ
صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ بَلْ يَجِبُ فِي بَضْعٍ وَنَفْسٍ وَلَوْ مِمَّا وَكَّهَ قَصْدَهَا
غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّقٍ الدَّمِ فِيهِدْرُ لَا جُرَّةٌ سَاقِطَةٌ وَلِيُدْفَعَ بِالْأُخْفِ
إِنْ أُمِكنَ كَرْبٍ فَزَجَرَ فَاسْتِنَائَةً فَضَرْبٍ بِيَدٍ فَبَسُوطٍ فَبَعْضًا
فَقَطْعٍ فَقَتْلٍ وَلَوْ عُضَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِفِكَتٍ فَمِنْ فَبَضْرِبِهِ فَبَسْلَمَهَا
فَانْسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ هَدِرتْ كَأَن رَمَى عَيْنٌ نَظَرَ عَمْدًا إِلَيْهِ مَجْرَدًا
أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ ثَقْبٍ بِخَفِيفِ كَحِصَاةٍ وَتَلَسَّ
لِلنَّظَرِ ثُمَّ مُحَرَّمٌ غَيْرُ مَجْرَدَةٍ أَوْ حَلِيلَةٍ أَوْ مَتَاعٍ فَأَعْمَاهُ أَوْ أَصَابَ
قُرْبَ عَيْنِهِ فَمَاتَ وَلَوْ لَمْ يَنْذَرَهُ وَالتَّعْذِيرُ مِمَّنْ يَلِيهِ مَضْمُونٌ لَا الْحَدَّ
وَالزَّائِدُ فِي حَدِّ يَضْمَنُ بِقَسْطِهِ وَلَمْ يَسْتَقِلَّ قَطْعُ غَدَةٍ لَمْ يَكُنْ أَوْ خَطَرُ
وَلَا بَ وَإِنْ عَلَا قَطْعُهَا مِنْ سِغِيرٍ وَتَجَنُّوْنَ إِنْ زَادَ خَطَرُ تَرَكَ
وَلَوْ لِيَهْمَا عِلَاجٌ لَا خَطَرَ فِيهِ فَلَوْ مَا تَابَ بَجَائِزٍ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ فَعَلَ

بهما ما منع فدية^٢ مغلظة في ماله وما وجب بخطا^٣ إمام فعلى عاقلته ولو حد^٤ بشاهدين ليسا أهلاً فإن قصر فالضمان عليه وإلا فعلى عاقلته ولا رجوع إلا على متجاهرين بفسق^٥ ومن عالج باذن لم يضمن وفعل جلا^٦د بأمر إمام كفعله وإن علم خطأه فالضمان على الجلا^٦د إن لم يكرهه وإلا فعليهما ويجب^٧ ختن^٨ مكاف^٩ مطيق^{١٠} جل يقطع قلته وامرأة بجزء من بظرها وسن^{١١} لسابع ثانی ولادة ومن ختن^{١٢} مطيقاً لم يضمنه ولي وموته في مال مختون (فصل) صحب دابة ضمن ما أتلفته غالباً أو تلف ببولهاوروثها أو ركضها بطريق كمن حمل^{١٣} حطباً ففك^{١٤} بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيره والتالف^{١٥} مدبر^{١٦} أو أعمى أو معهما لم ينبرهما وإن كانت وحدها فأتلفت شيئاً ضمنه ذويد^{١٧} فرط لا إن قصر مالكة وإتلاف عاد^{١٨} مضمن^{١٩}

« كتاب الجهاد » هو بعد الهجرة والكفار ببلادهم كل عام فرض^{٢٠} كفاية إذا فعله من فيه كفاية سقط^{٢١} كقيام^{٢٢} بحج^{٢٣} الدين وبحل^{٢٤} مشكله وعلوم الشرع بحيث يصلح للقضاء وأمر^{٢٥} بمعروف ونهى^{٢٦} عن منكر وإحياء الكعبة بحج^{٢٧} وعمرة كل عام ودفع^{٢٨}

ضرر معصوم وما يتم به المأش ورد سلام على جماعة وإبتدأوه
 سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وإنما يجب
 الجهاد على من لم ذكر حر مستطيع غير صبي ومجنون ولو
 خاف طريقاً وحرم سفر مؤسر بلا إذن رب دين حال وجهاد
 ولد بلا إذن أصله المسلم لا سفر تعلم فرض فان إذن ثم رجع
 وجب رجوعه إن لم يحضر الصف وإلا حرم إنصرافه وإن
 دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى
 على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية
 وإذا لم يمكن تاهب لقتال وجوز أسرافه استسلام إن علم أنه
 إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة وإلا تعين ولو أسروا مسلماً
 لزمنا نهوض لخلاصه إن رجي (فصل) كره غزو بلا إذن
 إمام وسن أن يؤمر على سرية بعثها ويأخذ البيعة بالثبات وله
 اكتراء كفار واستعانة بهم إن أمناهم وقاومنا الفريقين وبعيد
 ومراهقين أقوياء بأذن مالك أمرها ولكل بدل أهبة وكره
 قتل قريب ومحرم أشد إلا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل
 صبي ومجنون ومن به رق وأنثى وخنثى قاتلوا وغيرهم لا الرسل

وحصارُ كُفارٍ وقتلهم بما يعمُّ لا بحرم مكة وتبديتهم في غفلة وإن
كان فيهم مسلمٌ ورى مُتترسِينَ في قتال بذرائعهم أو بآدميٍّ
مُحترم إن دعت إليه ضرورةٌ وحرم انصرافُ مَنْ لزمه جهادٌ
عن صفٍّ إن قاومناهم إلا متحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئةٍ يستنجدُ
بها ولو بَعيدةٍ وشاركا ما لم يبعدا الجيشَ فيما غنمَ بعدَ مفارقتِهِ
ويجوزُ بلا كرهٍ لقوىٍ أذنَ له إمامٌ مُبارزةً فإن طلبها كافرٌ سُنتُ
له وإلا كرهتُ وجازَ إتلافُ لغيرِ حيوانٍ من أموالهم فإن ظنَّ
حصولَهُ لنا كرهٌ وحرم لحيوانٍ مُحترمٍ إلا الحاجةُ « فصل »
ترق ذراريُّ كُفارٍ وعبيدُهم بأسرٍ ويفعلُ الأُمَامُ في كاملٍ ولو
عتيقَ ذِيٌّ لا لحظٍّ من قتلٍ ومَنْ وفداً بأسرى أو بمالٍ وأرقاقٍ
فإن خفيَ حبسه حتى يظهرُ وأسلامُ كافرٍ بعدَ أسره يعصمُ دمه
والخيارُ في الباقي لكن إنما يُفدي مَنْ له عزٌّ يسلمُ به وقبله يعصمُ
دمه وماله وفرعه الحرُّ الصغيرُ أو المجنونُ لا زوجته فإن رقت
انقطعَ نكاحه كسبي زوجةٍ حرةٍ أو زوجٍ حرٍّ ورقٍ ولا يرقُّ
عتيقُ مُسلمٍ وإذا رقَّ وعليه دينٌ لغيرِ حربٍ لم يسقط فيقضى
من ماله إن غنمَ بعدَ رقه وإن كان لحربيٍّ على مثله دينٌ معاوضةً

ثم عصم أحدُهما لم يسقط وما أخذ منهم بلا رضا غنيمة وكذا
ما وجد كقطعة فإن أمكن كونه لمسلم وجب تعريفه ولغانمين
لا لمن لحقهم بعد تبسط في غنيمة بدار حرب والعود إلى عمران
غيرها بما يعتاد أكله عموماً وعلف شعيراً ونحوه وذبح لا كل
بقدر حاجة ومن عاد إلى عمران لزمه رد ما بقي إلى الغنيمة
ولغانم حر أو مكاتب غير صبي ومجنون ولو محجوراً إعراض
عن حقه قبل ملكه وهو باختيار تملك لا لسالب ولذي قربي
والمعرض كعدوم ومن مات خفة لوارثه ولو كان فيها كلب
أو كلاب تنفع وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه وإلا قسمت
إن أمكن وإلا أقرع وسواد العراق أفتح عنوة وقسم ثم بذلوه
ووقف علينا وخراجه أجرة وهو من عبادان إلى حديثة الموصل
طولاً ومن القادسية إلى حلوان عر ضاً لكن ليس للبصرة
حكمه إلا الفرات شرقي دجلتها ونهر الصراة غربها وأبنته
يجوز بيعها وفتحت مكة صلحاً ومساكنها وأرضها الحياة ملك
«فصل» لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان حربى
محصور غير أسير ونحو جاسوس أربعة أشهر فأقل بما يفيد

مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا نبذه
 بلا تهمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن أمسه إمام وكذا
 بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم يدار كفر أمكنه إظهار دينه
 ولم يرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجب إن لم يمكنه وأطاقها
 كهرب أسير ولو أدلوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على إنهم في
 أمانه أو عكسه حرم فإن تبعه أحد فصائل أو على أن لا يخرج
 من دارهم ولم يمكنه ما مر حرم وفاء ولا إمام معاقد كافر يدل
 على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلائله وفيها الأمة حية ولم
 تسلم قبله أعطيها أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر
 فقيمتها وإلا فلا شيء له

« كتاب الجزية » أركانها عاقد ومعهود له ومكان ومال
 وصيغة وشرط فيها ما في البيع وهي كأقررتكم أو أذنت في
 إقامتكم بدارنا على أن تلزموا كذا وتنقادوا لحكمنا وقبلنا
 ورضينا وصدق كافر في دخلت إسماع كلام الله أو رسولا
 أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماما وعليه اجابة إذا طلبوا
 وأمن وفي المعهود له كونه متمسكا بكتاب لجد أعلى ولم نعلم

تمسكه به بعد نسخه حرّاً ذكر غير صبي ومجنون وتلق
 افاقة مجنون كثر ولو كمل عقد له إن التزم جزية وإلا بلغ
 المأمن وفي المكان قبوله فيمنع كافر إقامة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة واليمامة وطرقها وقراتها فأو دخاه إلا إذن إمام أخرجه
 وعزراً عالمًا بالتحريم ولا يأذن له إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة
 فيها كبر حاجة وإلا فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها ولا
 يقيم إلا ثلاثة فإن مرض فيه وشق نقله أو خيف منه تركه فإن
 مات وشق نقله دفن ثم ولا يدخل حرم مكة فإن كان رسولاً
 خرج له إمام يسمعه فإن مرض أو مات فيه نقل وفي المال
 كونه ديناراً فأكثر كل سنة لسن لا يعقد لسفيه بأكثر وسن
 مما كسه غير فقير فيعقد لتوسط بدينارين ولغني بأربعة ولو
 أسلم أو مات أو جن أو حجب عليه بعد سنة بخزيته كدين
 آدمي أو في اثنتاهما فقسط وتؤخذ الجزية برفق وسن لا إمام
 أن يشرط على غير فقير ضيافة من يمر به منازاة على جزية
 ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد ضيفان رجلاً وخيلاً ومنزلهم
 ككنيسة وفاصل مسكن وجنس طعام وأدم وقد رهما لكل منا

والغلف لا جنسه وقدره لا الشعير فيقدره وله إجابة من طلب
أداء جزية باسم زكاة إن رآه وتضعفها عليه لا الجبران ولا يأخذ
قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية «فصل» لزمن الكف
مطلقاً والدفع عنهم لا يدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط
أو اتفردوا بجوارنا وضمان ما نتلقه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم
أحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا يبلد فتحناه صلحاً وشرطاً لنا
مع إحدائهما أو إبقائهما أو لهم ومنعهم مساواة ببناء لبناء جار
مسلم وركوباً لخيول وبسرج أو ركب نحو حديد والجاؤهم لزحمتنا
إلى أضيق طريق وعدم توقيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم
وأمرهم بغير أو زناز فوق الثياب وبتمييزهم بنحو خاتم حديد
إن تجردوا بمكان به مسلم ومنعهم إظهار منكر بيننا فإن خالفوا
عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا
انتقض ولو زناذى بمسلة ولو بنكاح أو دل أهل حرب على
عورة لنا أو دعا مسلماً لكفر أو سب الله أو نبياً أو الإسلام
أو القرآن بما لا يدينون به أو فعل نحوها انتقض عهده إن شرط
انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل

تجديد عهد فللامام الخيرة فيه فان أسلم قبلها تعين من ومن
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار
الحرب بلغها

« كتاب الهدنة » إنما يعقد لها لبعض إقليم واليه أو إمام
ولغيره إمام لمصلحة بضعفنا أو رجاء إسلام أو بذل جزية فان لم
يكن ضعف جازت إلى أربعة أشهر وإلا فإلى عشر سنين بحسب
الحاجة فان زيد بطل في الزائد ويفسد العقد لإطلاقه وشرطه
فاسد كمنع فك أسرا أو ترك مالنا لهم أو رد مسلمة أو عقد
جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم وتصح على أن ينتقضها إمام
أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بلغناهم مأمهم
أو صحت لزمنا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح
أو نحوه كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض
بعضهم بلا إنكار باقيهم وإذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم
وله بأماره خيانة نبذ هدية لا جزية ويبلغهم مأمهم ولو شرط
رد من جاءنا منهم أو أطلق لم يرد واصل إسلام إلا إن كان في
الأولى ذكرا حرا غير صبي ومجنون طلبته عشيرته أو غيرها

وقدر على قهره ولم يجب دفع مهر از زوج والرّد بتخليّة ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط رد مرتدّ از مهم الوفاء فان ابوا فناقضون وجاز شرط عدم رده

«كتاب الصيد والنبايح» اركان الذبيح ذبيح وذابح وذبيح وآلة فالذبيح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدورا من قفاه أو أذنه عصى وشرط في الذبيح قصد فلو سقطت مذبة على مذبحة شاة أو احتكت بها فانذبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهمًا لا لصيد فقتل صيدا حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجد ميتا لا إن رماه ظانه حجرا أو سرب ظباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسن نحر ابل قائمة معقولة ركبة يسرى وذبح نحو بقر مضطجعا لجنب أيسر مشدودا قوائمه غير رجل يميني وأن يقطع الودجين ويحد مديته ويوجه ذبيحته لقبله ويسمى الله وحده ويصلى على النبي وفي الذابح حل نكاحنا لأهل ملته وكونه في غير مقدور بصيرا وكره ذبيح أعمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك

فيه من حل ذبحه غيره لا ماسبق إليه آلة الأول فقتلته أو
أنهته إلى حزمة مذبح وفي الذبيح كونه ما كولا فيه حياة
مستقرة ولو أرسل آلة على غير مقدور فجرحته ولم يترك ذبحه
بتقصير حل إلا عضواً أبانه بجرح غير مذفف وما تعذر ذبحه
لوقوعه في نحو بر حل بجرح يزهد ولو بسهم لا بجراحة وفي
الآلة كونها محددة تجرح كحديد وقصب وحجر إلا عظماً فلو
قتل بثقل غير جراحة كبندقة ومذبة كالة أو بثقل ومحدد
كبندقة وسهم حرم لا إن جرحه سهم في هواء وأثر فسقط
بأرض ومات أو قتل باعانة ريح للسهم أو كونها في غير مقدور
جراحة سباع أو طير ككباب وفهد وصقر معلقة بأن تنزجر
بزجره وتسترسل بأرسال وتمسك ولا تأكل منه مع تكرار
يظن به تأديها ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستؤنف
تعليمها « فصل » يملك صيد بإبطال منعه قصداً كضبط
بيد وتذفيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له والجلائه لمضيقي بحيث
لا ينفلت فيهما ولا يزول ملكه عنه باتلافه وبإرساله ولو تحول
حامه لبرج غيره لزمه تمكين فان عسر تميزه لم يصح تملك

أحدهما شيئاً منه لثالث فإن علم العدد واستوت القيمة وباعاه
 صبح ولو جرحاً صيداً معاً وأبطلاً منعتُهُ فإلها أو أحدهما فله أو
 مرتباً وأبطلها أحدهما فله ثم بعد إبطال الأول بازمان إن ذففت
 الثاني في مذبح حل وعليه للأول أرش أو في غيره أو لم يذففت
 ومات بالجر حين حرم ويضمن الأول قيمته ولو ذففت أحدهما فيه
 وأزمن الآخر وجهل السابق حرم

(كتاب الأضحية) التضحية سنة وتجب بنحو نذر

وكره لمريدها إزالة نحو شعر في عشر الحجة وتشريق حتى
 يضحى وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها
 نعم وبلوغ ضان سنة أو إجداعه وبقر ومعر سنتين وإبل خمساً
 وفقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين لا فيما
 عين بنذر وإن وكل بذبح كفت نيته وله تفويضها لمسلم مميز
 ويجزى بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع
 شياه فواحد من إبل فبقر فضان فمعر فشرك من بعير ووقتها
 من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس نحر
 إلى آخر تشريق والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاعها

كرمح ومن نذر معينة أو في ذمته ثم عين لزمه ذبح فيه فان
تلفت في الثانية بقي الأصل أو في الأولى بلا تقصير فلا شيء أو
به لزمه إلا أكثر من مثلها وقيمتها ليشتري بها كريمة أو مثلين
فأكثر وسن أكل من أضحية تطوع وإطعام أغنياء لا تمليكهم
ويجب تصدق بلحم منها والأفضل بأكملها إلا لقما يأكلها وسن
إن جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجلدها
أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولد غيرها وشرب
فاضل لبنها ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ميتاً ولا
لرقيق فان أذن سيده وقعت لسيد أو للمكاتب (فصل)
سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر
شاتان وغيره شاة وطبخها وبحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته
ذهباً قفضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر
فلو حين يولد

(كتاب الأطعمة) حل دود طعام لم ينفرد وجراؤه وسمك
في حياة أو موت وكره قطعها وحرم ما يعيش في بر وبحر

كضفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بر جنين مات بكاه
 أمه ونعم وخيل وبقر وحش وجماره وظي وضبع وضب وأرنب
 وتعلب وبربوع وفنك وسمور وغراب زرع ونعامه وكركي
 وأوز ودجاج وحمام وهو ما عب وما على شكل مصفورا نواعه
 كعندليب وصعوة وزر زور لا حمار أهلي ولا ذو ناب ومخلب
 كاسد وقردي وكصقر ونسر ولا ابن آوى وهرة ورخمة وبنانة
 وبيضاء وطاؤوس وذباب وحشرات كخنفساء ولا ما أمر بقتله
 أونهى عنه كعقرب وحية وحدأة وفأرة وسبع ضار وكخطاف
 ونحل ولا ما تولد من ما كول وغيره وما لا نص فيه إن استطابه
 عرب ذو يسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخبثوه
 فلا فان اختلفوا فالأكثر فقر يش فان اختلفت أو لم تحكم بشيء
 اعتبر بالأشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرم متنجس
 وكرة جلالة تغير لهما إلى أن يطيب لا ينحو غسل وكرة حر
 ما كسب بخسامرة نجس كحجم وسن أن يناوله مملوكه وعلى
 مضطرسد رمة من محرم وجده فقط وليس نبيا إلا أن يخاف
 محذورا فيشبع وله قتل غير آدمي معصوم لا كله ولو وجد طعام

غائب أكل وغرم أو حاضر مضطر لم يلزمه بذله فان أثر مسلماً
 جاز أو غير مضطر لزمه لمعصوم بشئ مثل مقبوض إن جضر
 وإلا ففي ذمة ولا تمن إن لم يذكر فإن منع فله قهره وإن قتله أو
 وجد ميتة وطعام غير لم يبذله أو صيداً حرم باحرام أو حريم
 تعينت وحل قطع جزئه لا كله إن فقد نحو ميتة وكان
 خوفه أقل

(كتاب المسابقة) هي سنة ولو بعوض ولازمة في حق
 ملتزمه فليس له فسخها ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا
 في عوض وشرط كون المعقود عليه عدة قتال كذي حافر وخف
 ونصل ورمي بأحجار ومنجنيق إلا كطير وصراع وكره محجن
 وبندق وعموم وشرنج وخاتم بعوض وجنساً أو بغلاً وحماراً
 وعلم مسافة ومبدل مطلقاً وغاية لراكبين ولراميين إن ذكرت
 وتساو فيهما وتعين المركوين ولو بالوصف والراكبين والراميين
 بالعين ويتعينون بها وإمكان سبق كل وقطعه المسافة بلا ندور
 وعلم عوض ويعتبر عند شرطه منها محل كفه هو ومركوبه
 ينغم ولا يغرم فإن سبقها أخذ العوضين أو سبقاه وجا آ معاً

أو لم يسبق أحدٌ فلا شيءَ لأحدٍ أو جاء مع أحدهما فعوضُ هذا
 لنفسه وعوضُ المتأخرٍ للمحال ومن معه وإلا فعوضُ
 المتأخرٍ للسابق ولو تسابق جمعٌ وشرطٌ للثاني مثلُ الأولِ
 أو دونه صحَّ وسبقُ ذي خفٍ بكتدٍ وحافرٍ بعنقٍ وشرطُ
 المناضلةِ بيانُ باديءٍ وعددُ رمي وإصابةٍ وبيانُ قدرِ غرضٍ
 وارتفاعه إن لم يغلِبْ عرفٌ لا مُبادرةٌ بأن يدرأ أحدهما بإصابةٍ
 المشروطِ من عددٍ معلومٍ مع استوائِهما في الرمي أو اليأس منه فيها
 ومحاطةٌ بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه ونوبٌ
 ويحملُ المطلقُ على المبادرةِ وأقلُّ نوبه ولا قوسٍ وتسهم فإن
 عينَ لغا وجاز إبداله بمثله وشرطُ منعه مفسدٌ وسنٌ بيانُ صفةِ
 إصابةِ الغرضِ من قرعٍ وهو مجردها أو خرق بأن ينقبه ويسقط
 أو خسق بأن يثبت فيه وإن سقط أو مرق بأن ينفذ فإن أطلقا
 كفى القرع ولو عينَ زعيمانِ حزينٍ متساويين جاز لا بقرعة فإن
 عينَ من ظنه إرامياً فأخلفَ بطلَ فيه وفي مقابله لا في الباقي
 ولهم الفسخُ فإن أجازوا وتنازعا في مقابله فبيح وإذا فضلَ
 حزبٌ قسمَ العوضِ بالسوية لا الإصابة إلا أن شرطٌ ويعتبرُ

بِنَصْلِ فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرْضَ مَا انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ
وَأَصَابَ حَسَبَ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُتَقَهَرْ وَلَوْ نَقَلْتُ
رِيحَ الْغَرَضِ فَأَصَابَ مَحَلَّهُ حَسَبَ لَهُ وَإِلَّا حَسَبَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَرَطَ
خَسَقٌ فَلَقِيَ صَلَابَةً فُسَقَطَ حَسَبَ لَهُ

« كِتَابُ الْإِيمَانِ » الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مُحْتَمَلٍ بِمَا اخْتَصَّ اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ كَوَالِدِهِ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ تَقَى
بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ الْيَمِينِ وَبِمَا هُوَ فِيهِ أَغْلَبُ نَزْلُ حَيْمٍ وَالْخَالِقُ
وَالرَّازِقُ وَالرَّبُّ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ وَوَاءٌ كَالْمَوْجُودِ
وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ إِنْ أَرَادَهُ وَبِصَفَتِهِ كِعَظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَكَلَامِهِ
وَمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ وَبِالَّذِينَ
قَبْلَهُ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَبِالْبَقِيَّةِ ظُهُورَ آثَارِهَا وَحُرُوفَ الْقِسْمِ بَاءٌ
وَوَاءٌ وَتَاءٌ وَيَخْتَصُّ اللَّهُ بِالتَّاءِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ بَتَشْلَيْتَ آخِرَهُ أَوْ تَسْكِينَهُ
فَكُنْيَاةٌ وَأَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسِمُ أَوْ حَانَفْتُ أَوْ أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُ
يَمِينٌ إِلَّا إِنْ نَوَى خَبْرًا وَأَقْسَمُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لِتَفْعَلَ
يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ يَمِينُ نَفْسَهُ لَا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَا نَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ
وَتَصِحُّ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتَكْرَهُ إِلَّا فِي طَاعَةٍ وَدَوِّي وَحَاجَةٍ

فان حلف ارتكاب على معصية عصى و لزمه حنث و كفارة أو مباح
 سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه
 وعليه كفارة أو كسها كره وله تقديم كفارة بلا صوم على
 أحد سببها كمنذور مالى (فصل) خير في كفارة يمين بين
 إعتاق كظهار وتمايك عشرة مساكين كل مد آمن جنس
 فطرة أو مسعى كسوة ولو مابوسا لم تذهب قوته ولم يصلح
 للمدفوع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله لكبير
 لا نحو خف فان عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة
 ولو مفرقة فان كان أمة تحل لم تصم إلا باذن غيرها والصوم
 يضره وقد حنث بلا إذن وببعض كحر في غير إعتاق
 (فصل) حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حنث
 وإن بعث متاعه كما لو حلف لا يساكنه وهما فيها فكثا لبناء
 حائل لا إن خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها
 أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام زينه حنث باستدامة
 ولبس ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل بابها
 ولو برجله متمدا عليها فقط لا بصعود سطح ولو محوطا

لَمْ يَسْقُفْ وَاُولَئِكَ خَيْرٌ دَارٍ فَدْخَلُوا لَمْ يَمْنَحُوا أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارُ
 زَيْدٍ حَنْتَ بِمَا يَمْلِكُ بَا أَوْ تَرْفُ بِهِ فَارْتِ ارَادَ مَسْكَنَهُ فِيهِ أَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَارَهُ أَوْ لَا يَكْلُمُ دِيَارَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فَرَأَى مَا كَانَ فَدْخَلُ
 وَكَلَّمَ لَمْ يَمْنَحْ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ وَلَمْ يَبْرُدْ مَا دَامَ يَمْلِكُ أَوْ لَا يَدْخُلُ
 دَارًا مِنْ ذَا الْبَابِ حَنْتَ بِالْمَنْفَعِ أَوْ يَتَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى
 زَيْدٍ فَخَلَّ عَلَى قَوْمِهِ وَفِيهِمْ حَنْتَ رَأَى اسْتِثْنَاءً فِي نَذِيرِهِ مِنْ
 السَّائِمِ يَمْنَحُ لَمْ يَسْتَنْهِ (فَلَمْ) ... لَا يَأْتِي رُؤْسًا
 حَنْتَ رُؤْسٍ نَعَمْ لَا رُؤْسٍ دَائِرٍ وَتَمِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْ مِّنْ بَلَدٍ تَبَاعُ
 فِيهِ مُفْرَدَةٌ أَوْ يَبْغَا فَيُفَارِقُ بَائِضًا حَيًّا كَذَبَاجٍ وَتَعَامُ أَوْ لَحْمًا
 فَلَحْمٌ أَوْ تَوَلَّى وَلَوْ لَمْ رَأَى وَاسَانٌ لَا تَعَامُ وَجَرَادٌ يَتَنَاوَلُ
 شَعْمَ ظَهْرٍ وَتَجَنَّبُ لَا بَطْنٌ وَعَيْنٌ وَالشَّعْمُ عَنَسُهُ وَالْأَيْتَةُ وَالسَّامُ
 أَيْسَاحُ حَيًّا وَلَا لَحْمًا وَلَا يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا إِلَّا خَرَّ وَالشَّعْمُ يَتَنَاوَلُهُمَا
 وَشَعْمٌ نَحْوُ ظَهْرٍ وَدُهْنًا وَيَتَنَاوَلُ لَحْمَ الْبَيْتْرِ بِأَمُوسَا وَبَشَرٌ وَشَعْمٌ
 وَالْخَبْزُ كُلُّ خَبْزٍ وَلَوْ مِنْ أَوْزٍ وَبَاقِلًا وَذُرَّةٌ وَجَمْعٌ وَإِنْ تَرَدَّهُ
 وَالطَّعَامُ قَوْتًا وَفَاكَةً وَالْفَاكَةُ رَطْبًا وَعَنْبًا وَرُمَانًا وَتَرْجًا وَرَجَابًا
 وَيَابَسًا وَلِيمُونًا وَنَبَقًا وَبَطِيخًا وَلَبٌ فَتَقُ وَغَيْرُهُ لَا قِثَاءَ وَخِيَارًا

وباذنجاناً وجزراً ولا يتناول التمر يابساً ولا البطيخ والتمر والجوز هندياً
ولا الرطب تماًراً أو بسرّاً ولا العنب زيبياً وعكوسها ولو قال
لا أكل ذاك الحنت به على هيئته ولو مطبوخاً لا على غيرها أو ذاك
فبالجميع أو ذاك الرطب فأكله تماًراً أو لا أكله الصبي أو ذاك العبد
فكلمه كاملاً لم يحنت أو لا أكل من ذى البقرة أو من ذى
الشجرة حنت بما يؤكل منهما لا بولد ولبن ونحو ورق أو لا أكل
سويقاً فسفه أو تناوله بآلة أو مائماً فأكله بخبز حنت لا إن
شربه أو لا أشربه فبالعكس أو لا أكل سمناً فأكله بخبز أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنت (فصل) حلفت لا يأكل
ذى التمرة فاختلفت بتمر فأكله إلا بعض تمره لم يحنت أولياً كلها
فاختلفت أو ذى الرمانة لم يبرأ إلا بالجميع أو لا يلبس ذين لم
يحنت بأحدهما أو لا ذاك ولا ذاك حنت به أو ليأكل كن ذاك غداً فتلف
أو مات في غد بعد تمكنه أو أتلفه قبله حنت أو ليقضين حقه
عند رأس الهلال فليقض عند غروب آخر الشهر فإن خالف مع
تمكنه حنت لا إن شرع في مقدمة القضاء حينئذ فتأخر أو
لا يتكلم لم يحنت بما لا يبطل الصلاة أو لا يكمله فسلم عليه لا إن

كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها
أو لا مال له حنت بكل مال وإن قل حتى بمديره ودينه ولو
مؤجلاً لا بمكاتب أو ليضربنه برما يسمى ضرباً ولو لطماً ووكلاً
ولا يشترط إيلاّم إلا إن يصفه بنحو شديد أو ليضربنه مائة
سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية
بعشكال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة
مرة لم يبرهنا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه فقارقه ولو
بوقوف أو بفلس أو أبراه أو أحوال أو احتال حنت لا إن فارقه
غريمه وإن استوفي وفارقه ووجدته غير جنس حقه وجهله أو
رديثاً لم يحنت أو لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فراه بر
بالرفع إلى قاضي البلد فإن مات وتمكن فلم يرفعه حنت أو إلى
قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولاً
فإن نوي مادام قاضياً وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنت

(فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق يحنت بفعله لا بفعل

وكيله إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنت بقبول وكيله له لا بقبوله
هو لغيره ولا يحنت بفاسد إلا بنفسك أو لا يهب حنت بتملك

تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يثبت بهية أو لا يأكل طعاماً
أو من طعام اشتراه زيد حنت بما اشتراه وحده ولو تسلسل
لا إن اختلط بغيره ولم يذان أكله منه أو لا يدخل داراً اشتراها
زيد لم يثبت بدار أخذها بآخر شراء كشفة

(كتاب النذر) أركانها حينة ومنذور ونذر وشرط فيه
إسلام واختيار وثبوت تصرف فيما ينذره وفي الصيغة لنظر
يشعر بالانزاع لله على أو على كذا وفي المنذور كونه قرينة لم
تتبن كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة
وصلاة جماعة فلو نذر غير هذا لم ينجح ولم يلزمه كفارة والنذر
ضربان نذر لجأج بأن يمنع أو يثبت أو يحقق خبراً غيبياً بالانزاع
قرينة كان كلمته فعلى كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال
فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته ونذر تبرر بأن يلزم قرينة بلا
تعليق كلى كذا أو بتعليق بمحدث نعمة أو ذهاب نقية كان
شفي الله قريضي فعلى كذا فيلزمه ذلك حالاً أو عند وجود
الصفة ولو نذر عزم أيا من سن تجيله فان قيد بتفريق أو موالاة
وجب أو سنة معينة لم يدخل عيده وتشريقه وحيفضه وتناسه

ورهضانُ فلا قضاء ولا يجبُ بما أفطره من غيرها استئنافُ
 سنة إلا إن شرطَ تتابعها أو مُطلقة وجبَ تتابعها إن شرطه ولا
 يقطعُه ما لا يدخلُ في مُعينة وينضبه غيرَ زمنِ حيض وتُقاس
 متصلاً بآخر السنة أو الأثنين لم يَتَضَّها إن رقت فيما مر أو في
 شهرين لزومه صومهما تبعاً وسبقاً أو يوم بعينه من جمعة تعين
 فان نسيه صام يومه أو من نذر إتمام نفل لزمه أو صوم بعض يوم
 لم ينعقد أو يوم قدوم زيد انقضاء فان صامه عنه وإلا فان قدم
 ايلاً أو يوماً مما مر سقط وإلا لزمه القضاء أو التالى له وأوّل
 خميس بعد قدوم عمرو فقدم في الاربعاء صام الخميس عن أولهما
 وقضى الآخر (فصل) نذر إتيان الحرم أو شيء منه لزمه
 نسك أو المشي إليه لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو أن يحج
 أو يعتمر ماشياً لزمه مشي من حيث أحرم فان ركب أجزاءه
 ولزمه دم أو نسكاً وتَضَّيبُ أُنابٍ وسنٌ تعجيله أولٌ تمكّنه فان
 مات بعده فعل من ماله أو أن يفعله عامّاً مُعِيناً وتمكن لزمه
 فان فاته بلا عذر أو بمرض أو خطأ أو نسيان بعد إحرامه قضى
 أو صلاة أو صوماً في وقت قفاته قضى أو اهداه شيء إلى الحرم

لزمه حمله اليه إن سهل و صرفه لمسا كينه أو تصدق على أهل
 بلد معين لزمه أو صوماً بمكان لم يتعين أو صلاة به فكاعتكاف
 أو صوماً فيوم أو أياماً فنلاثة أو صدقة فيتموّل أو صلاة
 فركتان بقيام قادر أو صلاة إقاعداً جاز قائماً لا عكسه أو عتقاً
 فرقبة أو عتق كافرة أو معيبة أجزاء كاملة فإن عين ناقصة تعينت
 (كتاب القضا) توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية
 لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سنّاً له أو مفضولاً ولم
 يتمتع إلا بفضل كرها له أو مساوياً فكذا إن اشتهر وكفى وإلا سنّاً
 له و شرط القاضي كونه أهلاً للشهادات كافياً مجتهداً وهو العارف
 بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان
 العرب وأقوال العلماء فإن فقد الشرط فولي سلطان ذو شوكة
 مسلم غير أهل نفذ قضاؤه للضرورة وسنّ لامام أن يأذن للقاضي
 في الاستخلاف فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو
 الأذن فطلقاً و شرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع
 بينة فيكفي علمه بما يتفق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا
 يشترط عليه خلافه و جاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم

يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلاً للقضاء في غير
 عقوبة لله ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله ان لم يكن أحدهما
 قاضياً ولا يكفي رضا جان في ضبط دية على عاقلة ولورجع أحدهما
 قبله امتنع (فصل) زالت أهليته بنحو جنون أو اغماء
 إن عزل فلوعادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه والامام عزله بخلل
 وبأفضل وبمصلحة وإلا حرم وينفذ إن وجد صالح ولا يعزل
 قبل بلوغه عزله فان علقه بقراءته كتاباً انزل بها وبقراءة عليه
 وينعزل بالنعزاله نائبه لا قيم يقيم ووقف ولا من استخلفه بقول
 الامام استخلف عني ولا يعزل قاض ووال بالنعزال الامام ولا
 يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمت بكذا
 ولا شهادة كل بحكمه إلا أن يشهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضى
 أنه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع إلا بينة
 أو ما يتعاق بحكمه أو على معزول شيء فكفيراها (فصل)
 ثبت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولى مخبران أو باستناضة
 وسن أن يكتب موليه له ويبحث القاضى عن حال علماء الحل
 وعدوله ويدخل يوم الإثنين خميس فسبت وينزل وسط الحل

وينظر أولاً في أهل الحبس فمن أقر بحق فعل منتضاه ومن
قال ظالم فعلي خصمه حجة فاز كان غائباً كتب إليه ليحضر
ثم الأوصياء فمن وجده عدلاً قريباً أقره أو فاسقاً أخذ المال
منه أو ضعيفاً عضده بمعين ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكراً حراً عارفاً
بكتابة مماضيه وسجلات شرطافيهما عفيفاً وافر عقل جيد خط
ندباً و مترجمين وأصم مسمعين أهلي شهادة ولا يضرهما العمى
ويتخذ التاضي مزكّين ودوة لتأديب وسجنًا لاداء حق ولعقوبة
ومجلساً رفيقاً وكره مسجد وقضاء عند تنير خلقه بنحو غضب
وأن لا يامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء
وحرّم قبوله هدية من لا عادة له قبل ولايته أو زاد عليها في محلها
ومن له خصومة وإلا جاز وسن أن يثب عليها أو يردّها أو
يضعها بيت المال ولا يقضى بخلاف علمه ولا به في عقوبة لله أو
قامت بينة بخلافه ولا لنفسه ورقيق كل وشريك في المشترك
ويقضى لكل غيره ولو أقر مدّعياً عليه أو حاف المدعي أو أقام
بينة وسأل التاضي أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والاشهاد
به له أو أن يكتب له محضراً أو سجلاً سن اجابته ونسختان

استدأله راية خرى بدوان الحكم وإذا حكم فبان بما لا تقبل
شهادته أو خالف نص أو إجماع أو قياس فجعل بار أن لا حكم
وقضاء رتب على أصل تاذب ينفذ ظاهراً ولو رأي ورقة فيها
حكمه أو شهادته أو شبهة شامدان أنه حكم أو شهد بذا لم يعمل
به حتى يذكر واه حلف على ماله به تباقي اعتماداً على خط نحو
مورثه إن وثق بأهاتيه وله رواية الحديث بخط محفوظ فصل
تجب تسوية بين الخصمين في الأكرام لقيام ودخول واستماع
وطاللة وجه وجواب سلام وتجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه
سكت أو قال ليتكلم المدعي منكما فاذا ادعى طالب خصمه
بالجواب فإن أقر فذاك أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك
حجة فإن قال لي حجة وأريد حائه مكن أو لا ثم أقامها قبلت
وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم فبقرنة بدعوى وسن
تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلاوا ورم اتخاذ شهود
لا يقبل خير من بل من علم حالهم عمل بعاه وإلا استرأه كان
يكتب ما يميز الشاهد وأنشؤ له وعليه وبه ويعت به لكل
مرك ثم يشافه البوث بما تنده بافظ شهادة ويكفي أنه عدل

وشرطُ المذكي كشاهدٍ مع معرفته بجرح وتعديل وخبرة باطن
 من يعدُّ له بصحبة أو جوار أو مُعاملة ويجبُ ذكر سببِ جرح
 ويعتمدُ فيه مُعينة أو سماعاً منه أو استفاضةً ويقدمُ على تعديل
 فإن قال المعدل تاب من سببه قدم ولا يكفي قولُ المدعي عليه
 هو عدلٌ « باب القضاء على الغائب » هو جائزٌ في غير
 عقوبة لله إن كان للمدعي حجة ولم يقل هو مقررٌ للقاضي نصبُ
 مسخر ينكرُ ويجبُ تحليفه بعد حجته أن الحق عليه يلزمه
 أدائه كما لو ادعى على نحو صبي ولو ادعى وكيلٌ على غائب لم
 يحلف ولو حضر وقال أبراني موكلك أمر بالتسليم وله تحليفه
 أنه لا يعلم ذلك وإذا حكم بمال وله مال في عمله قضاءً منه وإلا
 فإن سأل المدعي انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أنهاءً بشهاد
 عدلين بحكم أو بسمع حجة ويسميها إن لم يعد لها وإلا فله تركُ
 تسميتها وسن كتاب يذكرُ فيه ما يميزُ الخصمين وختمه ويشهدان
 بما جرى إن أنكر الخصمُ فإن قال ليس المكتوبُ اسمي حلف
 إن لم يعرف به أو لست الخصمُ وثبت أنه اسمه حكم عليه إن لم
 يكن ثم من يشركه فيه معاصراً للمدعي وإلا فإن مات أو أنكر

بعث للكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه
الحاكم في علمه بحكمه قاضياً أمضاه في علمه وهو قضاء بعلمه والآنهاء
بحكم يمضي مطلقاً وبسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى
وهي ما يرجع منها مبكراً إلى محله يومه (فصل) ادعى عينا غائبة
عن البلد يؤمن اشتباهها كحيوان وعقار عرفا تسمع حجته وحكم
بها وكتب إلى قاضي البلد العين ليسلمها للمدعى ويعتمد في عقار لم
يشهر حدوده أو لا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة
متقوم وسمع الحجة فقط وكتب إلى قاضي بلد العين بما قامت به
فبيعها للكاتب مع المدعي بكفيل يبدنه إن لم تكن أمة وإلا فمع
أمين فإن قامت بعينها كتب براءة الكفيل أو عن المجلس فقط
كلف إحضار ما يسهل إحضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر
المدعى عليه العين حلف ثم للمدعى دعوى بدلها فإن نكل خلف
المدعى أو أقام حجة كلف الإحضار وحبس عليه فإن ادعى
تلفها حلف ولو غصبه عينا أو دفعها له ليبيعها بفحدها وشك
أباقية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقي أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه سمعت وإذا أحضرت العين فثبتت للمدعى

فمؤنة الاضمار على خصمه وإلا فهي مؤنة الرد عليه (فعل)
 الغائب الذي تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو تراه
 أو تعززه ولو سماع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد بل
 يخبر ويمكنه من جرح ولو سمعها فانهزل غولي أعيدت ولو
 استعدي على حاضر أحضره بدفع ختم فالت استعج بلا عذر
 فمرتبه لذلك فأعوان السلطان ويعززه أو غائب في غير عمله
 أو فيه وله نائب أو فيه مصالح لم يحضره بل يسمع حجة ويكتب
 وإلا أحضره من ندوى ولا تحضر مخدرة وهي من لا يكثر
 خروجها لحاجات

(كتاب التسمية) قد يفهم الشركاء أو ماكم ولو
 بمنصوبها وشرط منه وبه أهليته للشهادات ونائبه بقسمته وكذا
 تعدده تقويم أو جملة حاكما فيه وأجرته من بيت المال فلي
 الشركاء فإن اكتروا قاسما وعين كل قدرا لزمه وإلا فلا أجره
 على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل
 نفسه بالكلية كجوهرة وثوب ثمين منعهما الحاكم وإلا لم
 يمنهم ولم يجبه كسيف بكسر وكهام وطاحونة صيرين

ولو كان له شئ دار لا يصلح للسكنى والباقي لا خير آخر بطلب
 الآخر لا تكسبه وما لا يلزم ضرر قسمته أنواع (أحدها)
 بالأجزاء كئلى ودار متفقة الأبنية وأرض مشتبهة الأجزاء
 فيجب المتمعن فيجزأ ما يقسم بعد الانصباء إن استوت ويكتب
 في كل رقعة رسم شريك أو جزء مميز وتدرج في بنادق
 مستوية ثم يخرج من أهم يحضرهما رقعة على الجزء الأول إن
 كتب الأسماء أو على اسم زيد إن كتب الأجزاء فإن اختلفت
 كنصف وثلث وسدس جزئى على أقبالا ويكتب تفرق حصص
 واحد (الثاني) بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها فيجب
 عليها فيها وفي منقولات نوع وفي نحو دكا كين صغار متلاصقة
 أعيانا إن زالت الشركة (الثالث) بالرد كأن يكون بأحد
 الجانبين نحو بر لا يمكن قسمته فيرد أخذه قسط قيمته ولا
 إجبار فيه وشرط لما قسم براض رخصا بعد قرينة كرضينا بهذه
 والأول إفراز ونيره يبرولو ثبت بحجة غاط أو حيف في قصة
 إجبار أو قصة تراض هى بالأجزاء تقضت وإن لم تثبت فله
 بحليف شريك ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء

بطلت وإلا بطلت فيه.

(كتاب الشهادات) الشاهد حر مكلف ذو مروءة
 يقظ ناطق غير محجور بسفه ومتهم عدل بأن لم يأت كبيرة
 ولم يصر على ضغيرة أو غلبت طاعاته كلعب برؤد و بشطرنج
 إن شرط مال وإلا كره كغناء بلا آلة واستماعه لأحد آودف
 ولو بجلاجل واستماعها وكاستعمال آلة مطربة كطنبور وعود
 وصنج وزمار عراقى ويراغ وكوبة وهى طبل طويل ضيق
 الوسط واستماعها لارقص إلا بتكسر ولا لإنشاء شعر وإنشاده
 واستماعه إلا بفحش أو تشيب بمعين من أمرد أو امرأة غير
 حليلة والمروءة توقي الأذناس عرفاً فيسقطها أكل وشرب
 وكشف رأس ولبس فقيه قباء أو قانسوة حيث لا يعتاد وقبله
 حليلة محضرة الناس وإكثار ما يضحك أو لعب شطرنج أو
 غناء أو سماعه أو رقص وحرفة دنيئة كحجج وكنس ودبغ
 ممن لا تليق به والتهمة جر نفع أو دفع ضرر فترد لرقيقه وغريم
 له مات أو حجير بفلس وبما هو محل تصرفه وبراءة مغمونة
 ومن غرماء محجور فليس بفاسق شهود دين آخر ولبعضه

لا عليه ولا على أبيه بطلاق منسرة أو قذف أو لزوجته أو أخيه بصدقة
ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قبالة أمير أو شهودا اثنان لا تقبل بوجوبية
من تركه فشهدا لها بوجوبية منها قبالتا ولا تقبل به عدو شخص إليه وهو
من يحزن بفرحه وعكسه وتقبل على عدو دين ككافر وسيد يديع ومن
مبتدع لا تكفره لا داعية ولا ختلاي لمثلها إن لم يذكر ما ينفي الاحتمال
ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو الله فيه حتى يؤكد
كطلاق وعق ونسب وعنفو عن قود وبقاء عدة وانهضائها وتقبل
شهادة ممادة بعد زوال رق أو صباً أو كفر ظاهر أو بدار لسيادة
أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فاسق أو خاتم سريرة بعد
توبته وهي ندم باقلاع وعزم أن لا يعود، خروج عن ظلمة آدمي
وقول في قولي كقوله قذفي باطل وأنا نادم ولا أعود واستبراء سنة
في فعل وشهادة زور وقذف إيذاء (فصل) لا يكفي أمير بهلال رمضان
شاهد وشرط لنحو زنا أربعة ولما وما قد به مال كبيع وإقالة
وخيار رجلان أو رجل وامرأتان وغير ذلك من عقوبة وما يظهر
لرجال غالباً كمنكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا ومرتع وكالة ووجاهة
وشهادة على شهادة رجلان وما لا يرويه غالباً كبكاية وولادة وحيض
ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن صر وبأربع ولا يثبت
برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين

ويعين ويذكر في حلفه صدق شاهده وإنما يحلف بعد شهادته وتمديله
 وله ترك حلفه وتحليف خصمه فان نكل فله أن يحلف يمين الرد ولو
 قال لمن بيده أمة وولدها هذه مستولدتني علقت بذنا في ملكي مني
 وحلف مع شاهد ثبت الايلا لا نسب الولد وحرية أو غلام كان لي
 واعتقته وحلف مع شاهد انزعه وصار حراً ولو ادعوا مالا لمورثهم
 وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم انفراد بنصيبه وبطل حق كامل
 حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة
 شهادة وشرط لشهادة بفعل كزناً أبصار فيقبل أصرم ويقول كعقد
 هو وسمع فلا يقبل أصرم وأعمى إلا أن يقر في أذنه فيمسكه حتى
 يشهد أو يكون عماء بعد تحمله والمشهود له وعليه معروف في الاسم
 والنسب ومن سمع قول شخص أو رأي فعله وعرفه باسمه ونسبه
 شهد بهما إن غاب أو مات وإلا فبإشارة كما لو لم يعرفه بهما ومات
 ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها فان
 عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز وأدي بما علم لا بتعريف عدل أو
 عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على عينه حق سجل القاضي بحلية
 لا باسم ونسب لم يثبتا وله بلا معارض شهادة بنسب وموت وعق
 وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وبملك به أو
 بيد وتصرف ملاك مدة طويلة عرفاً أو باستصحاب «فصل» تحمل

الشهادة وكتابة الصك فرضا كفاية وكذا الأداء إن كانوا جميعاً فلو
 طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلا هما أو واحد والحق يثبت
 به وييمين ففرض عين وإعما يجب أن دعوى من مسافة عدوى ولم
 يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والمعدور يشهد على
 شهادته أو يبعث القاضي من يسمعه (فصل) تقبل شهادة على شهادة
 مقبول في غير عقوبة لله واحصان وتحملها بأن يستريحه فيقول أنا
 شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند
 حاكم أو يبين سببها كأشهد أن فلان على فلان ألفاً قرضاً وليبين
 الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يشق الحاكم بعده ولو حدث
 بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أدائه كامل تحمل ناقصاً
 ويكفي فرعان لأصلين وشرط قبولهما موت أصل أو عذره بعذر
 جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته (فصل)
 رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفي
 عقوبة فإن كانت قد استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا
 تعمدنا وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا لنمهم قود إن جهل الولي
 تعمدهم كترك وقاض فلو رجع هو وهم فالقود والدية مناصفة أو ولي
 ولو معهم فعليه دونهم ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضي فرجعوا
 لنمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع

شهود مال غرموا موزعاً عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أردونه
فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو
رضاع ثلث فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فان
رجع ثنتان فلا غرم كما لو رجع شهود احصان أو صفة

« كتاب الدعوى والبيّنات » المدعى من خاف قوله الظاهر
والمدعى عليه من واقفه فلو قال قبل وطء أسامنا معاً وقالت مرتباً
فهو مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وإن استحق
عينا فكذا إن خشي بأخذها ضرراً أو ديناً على غير ممتنع طالبه أو
ممتنع أخذ جنس حقه فليملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله
فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون إن تلف قبل تملكه
ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن وله أخذ مال غريم غريمه ومتى ادعى
نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر أو عينا
تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً
وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي وشاهدين عدول
ورضاها إن شرط ويزيد فيمن بهارق عجزاً عن تصالح لمتنع وخوف
زناً ولا يمين على من أقام بيّنة إلا إن ادعى خصمه مسقطاً فيحلف
على نفسه وإذا استمهل ليأتى بدافع أمهل ثلاثة ولو ادعى رق غير
صبي ومجنون فقال أنا حر أصالة حلف أو رقبها وليسا يبيده

لم يصدق إلا بحجة أو بيده وجهل لقطها حلف وإنكارهما لغو ولا
تسمع دعوى بمؤجل (فصل) أصر على سكوته عن جواب الدعوى
فكنا كل فان ادعى عشرة لم يكف لا تلزمني حتى يقول ولا بعضها
وكذا يحلف فان حلف على تقيها فقط فنا كل عما دونها فيحلف
المدعى على استحقاقه أو شفعة أو مالا مضافاً لسبب كقرضتك
كفى لا تستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسليم شيء وحلف كما
أجاب أو مرهوناً أو مؤجراً بيد خصمه كفاه لا يلزمني تسليمه أو
إن ادعيت ملكاً مطلقاً فلا يلزمني تسليمه أو مرهوناً أو مؤجراً
فاذكره لأجيب فان أقر بالملك وادعى رهناً أو إجارة كلف بينة
أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر مخاطبته لم تنزع ولا
تصرف الخصومة بل يحلف انه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينة
وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لغائب انصرفت
فان أقام المدعى بينة ف قضاء على غائب وإلا وقف الأمر الى قدومه
وما قبل إقرار رقيق به كعقوبة فالدعوى والجواب عليه ومالا
كارش فعلى السيد (فصل) سن تغليظ يمين لاني نجس أو مال لم
يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان
وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت لاني نفي مطلق لفعل
لا ينسب له فاليه أو على نفي العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع إثم

اليمين الفاجرة نحو تورية ومن طلب منه يمين على ما لو أقرب به لزمه
حلف ولا يحلف قاض على تركه ظاهراً في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب ولا مدعى صبا يل يمهل حتى يبلغ إلا كافرًا أنبت وقال
تبعجته واليمين تقطع الخصومة خلا لا الحق فتسمع بينة المدعى
بعد ولو قال الخصم حلفني فيحلف أنه لم يحلفني مكن (فصل) نكل
كأن قال بعد قول القاضي احلف لا او انا ناكل او سكت بعد ذلك
فحكم بنكوله او قال للمدعى احلف حلف المدعى وقضي له لا بنكوله
ويمين الرد كاتقرار الخصم فلا تسمع بعدها حجة بمسقط فان لم يحلف
المدعى سقط حقه وتسمع حجته فان ابدى عذراً كاقامة حجة امهل
ثلاثة ولا يمهل خصمه لذلك حين يستحلف إلا برضا المدعى وإن
استمهل في ابتداء الجواب لذلك امهل إلى آخر المجلس إن شاء ومن
طواب بجزية فادعى مسقطاً فان وافقت الظاهر حلف وإلا طواب
بها او بزكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي او مجنون
حقاً له فأنكر ونكل لم يحلف الولي

(فصل) ادعى كل منهما شيئاً وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطت أو
بيدها أو لا بيد أحدهما فهو لها أو بيد أحدهما رجحت بينته إن أقامها
بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته إلى ما قبل إزالة
يده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال

بل ملكي رجع الخارج فلو أزيلت يده باقرار لم تسمع دعواه بغير
 ذكر انتقال ويرجع بشاهدين على شاهد مع يمين لا بزيادة شهود ولا
 برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة ويرجع بتاريخ
 سابق ولصاحبه أجره وزيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه
 أمس لم تسمع حتى تقول ولم يزل ملكه أولا نعلم من يلا له أو تبين سببه
 ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وثمره ظاهرة
 ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة رجع على بائعه
 بالتمن ولو ادعى ما كان مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سبباً
 وهي آخر ضر (فصل) اختلاف في قدر مكترى أو ادعى كل على ثالث
 بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخها
 حكم للأسبق وإلا سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا إن لم يمكن
 جمع وإلا لزمه الثمنان ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل مات
 على ديني فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام كل بينة مطلقة
 قدم المسلم وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو جهل
 دينه ولكل بينة أو لا بينة حلفا ولو مات نصراني عنها فقال المسلم
 أسلمه بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني
 أو قال أسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام
 فمكسه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على

على ديننا حلف الابواز ولو شهدت أنه أعتق في مرضه وانه سالم أو أخرى
غانما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الاسبغ أو اتحد أقرع
ولا عتق من كل نسائه أو شهد أجنبيان بانه وصي بعق سالم ووارثان
انه رجع ووصي بعق غانم وكل ثلثة تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين
فسالم وثالثا غانم (فـ لـ) شرط القائف اهلية الشهادات وتجربة فانا
تداعيا وان لم يتفقا اساتما بحرية مجهولا أو ولد موطواتهما وامكن
كونا من كل كاذب ودائما امرأة بشبهة او احدهما زوجة الآخر بشبهة
وولدتها بين ستة أشهر واربع سنين من وطئها عرض عليه فان تخلل
حيضة فللثاني الا ان يكون الاول زوجا في نكاح صحيح

(كتاب الاعتاق) اركانه عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما في واقف
وأهلية ولأء وفي العتيق ان يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه وفي
الصيغة لفظ يشير به صريح وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة
او كناية كانه لك لي دايك، لاسلطان لي لاسبيل لاخدمة انت
سائبة انت مولاي وصيغة طلاق او ظهار ولا يضر خطأ بتذكير
او تأنيث وصحيح معلقا ومضافا لجزئه فيعتق كاه وهو فوضا اليه فلو
قال خيرتلك ونوى تهويضا او اعتاقتك اليك فأعتق نفسه عتق
وبهوض ولو في بيع والولاء لسيده ولو أعتق حاملا بمملوك له تبعها
لا عكسه أو مشتركا أو نكح به عتق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أيسر به

ولو مديناً كإيلاده وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الاعتاق
أو العلوق وحصته من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدير ولو
قال لموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبي فانكر حلف ويعتق
نصيب المدعي فقط باقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيب
حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلو قال له وقال مع نصيبك
أوقبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع
تفاوت فالقيمة بعدده * وشرط للسراية تملكه باختياره فلو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله (فصل) ملك
حر بعضه عتق ولا يشتري لمولاه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم
تأزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه في مرض
موته مجاناً عتق من رأس المال أو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه ولا يرثه
فإن كان مديناً بيع الدين أو بها فقدرها كملكه مجاناً والباقي من الثلث
ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية (فصل) أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره ولا دين
عتق ثلثه أو ثلاثة معاً كذلك وقيمتهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم أو
ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقرعة بأن يكتب في
رقعتين رق وفي ثلاثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج
العتق عتق ورق الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم

آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فمن خرج
اسمه عتق ورقا أو مختلفة كائة ومائتين وثلاثمائة أقرع كما مر فان
خرج للثاني عتق ورقا أو للثالث عتق ثلثا أو للاول عتق ثم أقرع
فمن خرج ثم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كسنة قيمتهم سواء جمعوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه
كسنة قيمة احدهم مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك
وان لم يمكن كاربعة قيمتهم سواء سن أن يجزؤا ثلاثة واحد وواحد
واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث أو الاثنين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر
واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم
ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو
بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب من الثلث
ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي
قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب
أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للكا بب عتق وله المائة أو لغيره
عتق ثم أقرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربه وله ربع كسبه
« فصل » من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير فولاؤه
له ولمصيبته يقدم بفوائده الأقرع وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاها

فإن عتق الأب أو الجد أنجر لمولاه أو الأب بعد الجد أنجر لمولاه
ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء اخوته إليه

« كتاب التدير » هو تعليق عتق بموته وأركان صيغة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي الصيغة لفظ يشعر به
صريح كانت حر أو أعتقتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو
كناية كخليت سبيك بعد موتى وصح مقيدا كأن مت في ذالشهر
أو المرض فانت حر ومعلما كأن دخل الدار فانت حر بعد موتى
وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت فانت
حر فبعده ولو ترأخيا وللوارث كسبه قبله لا نحو بيعه كأذا مت
ومضى شهر فانت حر وليستا تديرا أو قال إن أو متى شئت
اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فورا في نحو إن ولو قال لبعدهما
إذا متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فلا يس لوارثه
نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا وحنون فيصح من
سفيه وكافر وتدير مرتد موقوف ولحربي حمل مدبره لدارهم ولو
دير كافر مسلما بيع عليه أو كافرا فأسلم نزع منه وله كسبه وبطل
بنحو بيع وبايلاد لاردة ورجوع لفظا وانكار ووطو وحل له وصرح
تدير مكاتب وعكسه وتعليق عتق كل بصفة ويعتق بالأسبق
« فصل » حمل من دبرت حاملا مدبر لا إن بطل قبل انفصاله تديرها

بلا موت كعاق عتقها حاملا وصح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر كقن في جناية ويعتق
بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كان
دخلت في مرض موئي فأنت حر أو وجدت فيه باختياره وحلف
فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله

« كتاب الكتابة » هي سنة بطلب أمين مكتسب وإلا فمباحة
وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه مافي معتق وكتابة
مريض من الثلث فان خلف مثليه صحت في كله أو مثله ففي
ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون
وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها إيجابا
ككتبتك على كذا منجما مع إذا أديته فأنت حر لفظا أو نية
وقبولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً ولو نفعه مؤجلاً منجماً
بنجمين فأكثر ولو في مبيع مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم
وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنائه
صحت لا على ان يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوبا بألف ونجمه وعلق
الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاء على عوض ووزع
على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق
لأبعض رقيق ولو كاتباه معاً صح إن اتفقت النجوم وجعلت على

نسبة ملكيها فلو عجز فمجزه أحد مدها وأبقاه الآخر لم يجز ولو
أبرأه من نصيبه أو أعتقه عتق وقوم الباقي أن أيسر وعاد الرق (فصل)
لزم السيد في صحيحة قبل عتق حط متبول من النجوم أو دفعه من
جنسها والخط وكون كل في الأخير وربما فسبعا أولى وحرم تمتع
بمكاتبته ويجب بوطئه مهر لأحد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبه وولدها الرقيق الحادث يتبعها رقا وعتقا والحق فيه
للسيد فلو قتل فقيمه له ويمونه من أرش جناية عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فاسيده ولا يعتق شيء من مكاتب
إلا بأداء الكل ولو أتى بحال فقال سيده حرام ولا بينة حلف
المكاتب ويقال لسيده خذه أو أبرئه عنه فإن أبي قبضه القاضي فإن
نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيبا وردة أو مستحقا بأن أن
لا عتق وإن قال عند أخذه أنت حر وله شراء إماء لتجارة لا تزوج
إلا بأذن سيده ولا وطء فإن وطئها فلا حد والولد نسب فإن ولدته قبل
عتق أبيه أو بعده لدون ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولداؤها وطئها
معه أو بعده وولدت له ستة أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عجل لم
يجبر السيد على قبض إن امتنع لفرض وإلا أجبر فإن أبي قبض
القاضي أو عجل بعضا ليرثه فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن
نجوم لا بيعها ولا بيعه وهبته فلو باع وأدى للمشتري لم يعتق ويطالب

السيد المكاتب والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء مما
بيد مكاتبه ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه
ما التزم (فصل) الكتابة لازمة للسيد فلا يفسخها إلا أن عجز
المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وإن حضر ماله وليس لحاكم
أداء منه وجائزة للمكاتب فله ترك الأداء والفسخ ولو استمهل عند
المحل لعجز سن إمهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة
أو لا حضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا تنفسخ مجنون ولا
بمحجر سفيه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب
في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على سيده لزمه قود
أو أرش مما معه فإن لم يكن فله تمجيذه أو على أجنبي لزمه قود أو
الأقل من قيمته والارش فإن لم يكن معه مال عجزه الحاكم بطلب
المستحق وبيع بقدر الارش وبقية الكتابة فيما بقي وللسيد فداؤه
ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب
بطلت ولسيده قود على قاتله إن كافأه وإلا فالقيمة والمكاتب تصرف
لا تبرع فيه ولا خطر وشراء من يعتق على سيده ويعتق بعجزه وشراء
من يعتق عليه باذن وتبعه رقا وعتقا (فصل) الكتابة الباطلة باختلال
ركن ملغاة إلا في تعليق معتبر والفاسدة بكتابة بعض أو فساد شرط
أو عوض أو أجل كالصحيحة في استقلاله بكسب وأخذ أرش

جناية عليه ومهر وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعاقق في
 انه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح انوصية به ولا
 يصرف له سهم المبكاتين وتخالفيها في أن للسيد فسخها وأنها تبطل
 بنحو إغماء السيد وحجر سفة عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أداه
 أو يبداه إن كان له قيمة وهو عليه بقيمته وقت العتق فان اتحد الفاتقاص
 ولو بلا رضا ويرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدها أشهد فلو
 قال بعد قبضه كنت فسخت فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر
 سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفاتها تحالفان
 إن لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحاكم وإن قبض وقال المكاتب
 بعضه وديعة عتق ورجع بما أدي والسيد بقيمته وقد يتقاضان ولو
 قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد إن عرف
 ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الاول أو بعضاً فقال بل
 الاخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبوا كما فصدقه فمكاتب
 فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر
 فالولاء للأب وإن عجز عاد قنا ولا سرابة وإن صدقه أحدهما فنصيبه
 مكاتب ونصيب المكذب قن بحافه فان أعتق المصدق وكان موسراً
 سرى العتق

(كتاب أمهات الاولاد) حبات من حر أمته فوضعت حياً
أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد
وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فخر ولا تصير أم
ولد وإن ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرث جناية عليها وتزويجها
جبراً ولا يصح تملكها من غيرها ورهنها كولدها التابع لها
وعتقها من رأس المال

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

في يوم الأحد المبارك الخامس من

شهر جمادي الثانية

سنة ١٣٤٤ هجرية